

نصوص فى المنطق العربى

منتدى سور الأزبكية

WWW.BOOKS4ALL.NET

تأليف

الأستاذ الدكتور

ماهر عبد القادر محمد على

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

الجزء الثانى

2006

منتدى سور الأزبكية
www.books4all.net

منتدى سور الأزبكية

WWW.BOOKS4ALL.NET

<https://www.facebook.com/books4all.net>



نصوص فى المنطق العربى

اختيار وتعليق
الأستاذ الدكتور
ماهر عبد القادر محمد
كلية الآداب - جامعة الاسكندرية

الجزء الثانى
٢٠٠٦

نصوص فى المنطق العربى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

يجد القارئ والدارس للمنطق العربى مادة علمية غزيرة قدمها العلماء العرب، وبصفة خاصة أولئك الذين انصبّت اهتماماتهم على دراسة وفهم المنطق الأرسطى، كما وصل إليهم عبر حركة الترجمة والنقل التى ابتدأت فى فترة مبكرة اعتباراً من القرن الثامن الميلادى / الثانى الهجرى.

وقد شكل المنطق الأرسطى بالنسبة لعلماء العرب أهم روافد الثقافة والفكر اليونانى، فهو يأتى فى مقدمة علوم الأوائل (الاغريق)، كما يشكل بعداً مهماً من أبعاد التفكير الفلسفى عند العرب. وقد فهم العلماء العرب أن المنطق يختلف عن أنماط وصور الفلسفة، وأنه لا يندرج تحت أى علم من العلوم، وإنما هو مدخل للعلوم جميعاً. كما فهموا أن المنطق هو معيار العلوم، تحتاجه العلوم ولا يحتاج إليها. ومن ثم كان الاقبال على دراسة المنطق والاشتغال به، درس العلماء والمناطق العرب المنطق فى رحلتهم الأولى مع هذا العلم الوافد، وقدموا مجموعة من الشروحات والتفسيرات على مواد المنطق، ثم فى فترة الازدهار والتألق العلمى والفكرى (نهاية القرن الخامس الهجرى) هاجم أئمة رجال الفكر العربى والاسلامى المنطق، واعتبروا أن من تمنطق فقد تزندق. هوجم المنطق هجوماً شديداً، وكان الهجوم على الدراسات المنطقية هجوماً يستهدف الفلسفة فى جوهرها، كما يستهدف علوم الأوائل.

ومع أن الدراسات المنطقية لم تتوقف، ولم تتوقف سلسلة الشروحات على المتن المنطقية، إلا أن الروح التى سرت فى الدراسات المنطقية والفلسفية أثرت على طبيعة الانتاج الابداعى فى هذه الدراسات على تناول ماسبق انتاجه تلخيصاً أو شرحاً أو تفسيراً، وتوقف انتاج الجديد كيفاً.

وقد رأينا أن أقدم للقارئ العربى ثلاثة نصوص مهمة تعبر عن المنطق فى ثلاث مراحل مهمة وهى :

النص الأول : وقد اخترته من منطق أرسطو، وبصفة خاصة من كتاب الطوبيقا

الذى نقله أبى عثمان الدمشقى، والذى حققه ونشره الاستاذ الدكتور عبد الرحمن بدوى، وأهمية هذا النص أنه يتناول الجدل.

أما النص الثانى : فهو مأخوذ من كتاب الشفاء للشيخ الرئيس ابن سينا، وبالتحديد من المدخل فى المنطق، وقد حققه الاساتذة : الأب قنوانى، محمود الخضيرى، فؤاد الاهوانى. وهو بمراجعة الأستاذ الدكتور ابراهيم مذكور وتصدير الاستاذ الدكتور طه حسين باشا.

أما النص الثالث : فهو لشارح أرسطو الأكبر ابن رشد، وقد نشره الدكتور جيار جهامى فى منشورات الجامعة اللبنانية. والنص عبارة عن تلخيص كتاب أناالوطيفا (وهو كتاب القياس) لأرسطو، أى التحليلات الأولى.

والحقيقة أن هذه النصوص الثلاثة تبين أثر الوافد فى الفكر العربى، وتبين إلى أى حد ناقش المناطق والفلاسفة العرب المنطق بصورة كبيرة : احترمو النص، لكنهم لم يقفوا عنده، لقد تجاوزوا النص بمراحل، وكشفت دراساتهم عن رؤى مهمة فى هذا المجال.

وربما كان من المهم أن أشير أن دراسة المنطق العربى ليست من قبيل الأمور السهلة، خاصة وأنه قد تشكل على مر قرون طويلة، وأن دراساته تشابكت وتغلغلّت فى دراسات كثيرة مثل دراسة الفلسفة وعلم الكلام وغيرها من الدراسات التى أبدع فيها الفكر الإسلامى.

ولا شك أن الدراسات العربية فى هذا المجال تكشف عن تواصل كبير وفعال مع الدراسات اليونانية القديمة، كما أنها أثرت بالضرورة فى الدراسات الغربية اللاحقة. وسوف نتناول فى الدراسة التحليلية بعض جوانب هذه النصوص.

والله الموفق سواء السبيل،،،

دكتور/ ماهر عبد القادر محمد

مدخل لمناقشة بعض القضايا الأساسية

اسهم المناطق العرب بقدر واف فى دراسات المنطق، وكانت لهم نظرات ومواقف كثيرة مهمة. وقد فهم مناطق الغرب حقيقة الانجاز العربى فى هذا المجال، ومن بين هؤلاء مؤرخ المنطق العربى المعاصر نيقولا ريشر الذى يعتبر من أشهر مؤرخى المنطق المعاصرين، وتبدو اسهاماته بصورة خاصة فى مجال دراسات المنطق عند العرب، أو ما نطلق عليه مصطلح «المنطق العربى». ومن المعروف أن كتابات الأستاذ ريشر دون عدة كتابات مهمة تعتبر بمثابة الضوء الكشاف بالنسبة للباحثين فى مجال تطور المنطق العربى.

لقد أشار ريشر إلى أن الدراسات المنطقية فى العالم العربى الاسلامى ظهرت أول ما ظهرت فى المنطقة العربية فى حدود عام ٨٧٥م، وكان ظهورها فى مدرسة بغداد، واستمرت هذه الدراسات فى الأزدهار واثمرت فى صورتها الناضجة الفارابى (٨٧٣-٩٥٠م) ولقد علق ريشر على ظهور الفارابى بأنه "كان يمثل الاستثناء الوحيد فى هذه المدرسة فى عدم معرفته بالسريانية، وفى كونه مسلماً، إذ إن كل أفراد هذه المدرسة كانوا من المسيحيين السريان".

إن هذا التقرير من جانب الأستاذ ريشر يريد من خلاله التأكيد على جملة أشياء نلخصها فى النقاط التالية :

١- الفارابى ... الاستثناء الوحيد.

٢- عدم معرفة الفارابى باللغة السريانية.

٣- كونه مسلماً.

٤- اقتصار الدراسات المنطقية فى رأيه على المسيحيين السريان.

ما الذى تعنيه هذه الملاحظات التى استنتجناها من نص ريشر، وفى إطار السياق

التاريخى والعلمى؟

أما فيما يتعلق بملاحظة ريشر أن الفارابي هو "الاستثناء الوحيد"، فإن هذا القول يتضمن أن الفارابي لم يكن على معرفة جيدة باللغات في عصره، وهذا الأمر يقطع به الأستاذ ريشر دون أن يتثبت من صحته. لقد كان الفارابي كما تذكر النصوص العربية القديمة على دراية كبيرة بعدد من اللغات التي كانت معروفة في عصره. وفي بعض المراجع توجد اشارات إلى أنه كان يعرف أكثر من سبع لغات. وقد ذكر ابن أبي أصيبعة في "عيون الأنباء" حصراً كاملاً بمؤلفات الفارابي ومن بين مترجماته "كتاب القياس الصغير"، ووجد كتابه هذا مترجماً بخطه^(١) أضف إلى هذا أن الفارابي كما تذكر لنا كتب المصادر تعلم المنطق على يوحنا بن حيلان، وقرأ معه إلى آخر كتاب البرهان. يذكر الفارابي فيما يقدمه لنا ابن أبي أصيبعة انتقال "التعليم من الاسكندرية إلى انطاكية"، وبقي بها زمناً طويلاً إلى أن بقي معلم واحد فتعلم منه رجلان وخرجا ومعهما الكتب، فكان أحدهما من أهل حران والآخر من أهل مرو. فأما الذي من أهل مرو فتعلم منه رجلان أحدهما ابراهيم المروزي والآخر يوحنا بن حيلان. وتعلم من الحراني اسرائيل الأسقف وقويرى وسارا إلى بغداد فتشاغل ابراهيم بالدين، وأخذ قويرى في التعليم. وأما يوحنا بن حيلان فإنه تشاغل أيضاً بدينه. وانحدر ابراهيم المروزي إلى بغداد فأقام بها. وتعلم من المروزي متى بن يونان، وكان الذي يتعلم في ذلك الوقت إلى آخر الأشكال الوجودية.

وقال أبو نصر الفارابي عن نفسه أنه تعلم من يوحنا بن حيلان إلى آخر كتاب البرهان، وكان يسمى مابعد الأشكال الوجودية^(٢).

أضف إلى هذا أن عصر الفارابي (ق ٤ هجري) كان قمة عصر الترجمة وازدهارها، وكانت الجماعات العلمية التي وجدت في هذا العصر تعمل على تداول اليونانية

(١) ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء، ص ٦٠٨.

(٢) نفس المصدر السابق، ص ٦٠٤ - ٦٠٥.

والسريانية. ومن ثم كان من الطبيعى أن يسهم الفارابى بنصيب وافر فى الدرس الفلسفى وفى تداول المناقشات حول موضوعات المنطق والفلسفة بصفة خاصة، إن فى لغتها الأصلية وهى اللغة اليونانية، أو من خلال اللغة الوسيطة وهى اللغة السريانية. التى تم النقل منها فى كثير من الأحيان، أو اللغة العربية التى نقلت إليها. وهذا ما جعل الفارابى يعرف بالمعلم الثانى نظراً لكتابات المنطقية وشروحاته. وقد اتاحت شروحات الفارابى وتعليقاته على المنطق للأجيال التالية أن تقدم قراءات ابستمولوجية ومنطقية لأفكار الفارابى.

أما فيما يتعلق بإشارة ريشر إلى الفارابى "كونه مسلماً" فإن هذه الإشارة تعنى أنه لم يكن مسموحاً للمسلمين بدراسة المنطق والفلسفة، أو أنه لا توجد اسهامات اسلامية خالصة فى هذا المجال. وفى الحالتين فإن ريشر أراد أن يسلب العقلية العربية والاسلامية حقها فى الإبداع. وهذا أيضاً يبين مدى الأخطاء التى وقع فيها ريشر، لقد أراد ريشر أن يؤكد لنا أن الإبداع والأصالة فى مجال المنطق اقتصر على المسيحيين السريان وحدهم دون المسلمين، وهو مانفهمه من اشارته الأخيرة فى قوله "أن أفراد هذه المدرسة كانوا من المسيحيين السريان".

إلا أنه من الواجب أن نقرر أن القضية التى طرحها نيقولا ريشر فى هذا الصدد تتصل بما سبق أن عرضه ماكس مايرهوف فى مقالته من الاسكندرية الى بغداد، حيث عرض لقصة أسد بن جانى. لقد ذكر الجاحظ فى البخلاء هذه القصة بقوله "كان (أسد بن جانى) طبيباً فأكد مرة. فقال له قائل : السنة وبئة، والأمراض فاشية، وأنت عالم، ولك صبر وخدمة، ولك بيان ومعرفة، فمن أين تؤتى فى هذا الكساد؟ قال : أما (واحدة) فإنى عندهم مسلم - وقد اعتقد القوم قبل أن أتطبب، لابل قبل أن أخلق، أن المسلمين لايفلحون فى الطب، واسمى (ثانية) أسد وكان ينبغى أن تكون أبو عيسى وأبو زكريا وأبو ابراهيم، وعلى رداء قطن أبيض، وكان ينبغى أن يكون رداء حرير أسود. (أخيراً)

لفظى عربى، وكان ينبغى أن تكون لغتى لغة أهل جند يسابور»^(١).

لم يلاحظ ماكس مايرهوف أنه لا يوجد فى تاريخ الطب العربى طبيب يعرف باسم أسد بن جانى، فضلاً عن أن كتاب البجلاء للجاحظ يتسم بطابع خاص فى الكتابة حيث تغلب عليه «الفتازيا» وروح الفكاهة، وقد قصد به الترويح، وهو ما يوضحه الدكتور طه الحاجرى محقق الكتاب فى مقدمته مؤكداً أنه تغلب عليه الروح الفنية وهذه الروح روح حرة تأبى القيد وتسمو على كثير من الاعتبارات^(٢) لقد نظر نيقولا ريشر الى الفارابى من خلال نفس المنظور الذى انطلق منه ماكس مايرهوف. وكلاهما يؤكد بصورة أو بأخرى أن دراسات الطب والمنطق كان الإبداع فيها وفقاً على السريان النساطرة واليعاقبة والصابئة، أما الطبيب المسلم أو المنطقى المسلم مثل الفارابى وغيره فلم يكن مبدعاً حقيقياً.

وهذا هو ما جعل نيقولا ريشر يقدم إشارته السابقة عن الفارابى. إننا لانريد فى هذا الصدد أن نغفل أهمية النصوص التاريخية والمادة العلمية الغزيرة الوافية التى تنطوى عليها، نظراً لأهمية ماتشكله هذه النصوص من أفكار قيمة عن المنطق، تدل على فهم ووعى من جانب المنطقة العرب، وليس أدل على هذا من مجموعة النصوص التى نقدمها هنا. وربما كان من الأهمية أن نشير إلى مسألتين مهمتين وردتا فى نص ابن رشد وهما: (١) مبدأ المقول على الكل والمقول ولا على الواحد وهو ما عرف لدى علماء اللاتين.. "المقول على الكل وعلى اللأواحد"، (٢) مشكلة الشكل الرابع من أشكال القياس وهى التى أشار إليها ابن رشد ويتبين من إشاراته رفضه للشكل الرابع أصلاً.

نناقش فيما يلى ما يذهب إليه ابن رشد :

ناقش ابن رشد منطق أرسطو ملخصاً وشارحاً مقدم خلاصة فكرية لفكره المنطقى

(١) الجاحظ، البجلاء، تحقيق طه الحاجرى، ط١، دار الكتاب المصرى ، ص ٩٠ .

(٢) المرجع السابق مقدمة التحقيق.

وفهمه لمنطق أرسطو. وفيما يلي نقدم رأى ابن رشد فى مناقشته للموضوعات المنطقية لكتاب القياس الذى عرف عند التراجمة العرب «انالوطيقا»، وهى ترجمة بالمصطلح اليونانى من جهة التعريب، و«انا لوطيقى» هو ما عرف بعد ذلك ترجمة بالمصطلح «التحليلات» التى هى «التحليلات الأولى» التى تشير «انا لوطيقى الأول» فى الترجمة العربية القديمة التى أبقت على المصطلح اليونانى فى صورته العربية، وكذلك المصطلح «التحليلات الثانية» التى تقابل المصطلح «انا لوطيقى الثانى»، لكن ابن رشد لم يقدم لنا فهما جديداً للمصطلح. لقد عمل شرحه على النسخة العربية القديمة التى هى من تعريب أوائل التراجمة. وهذا مما يدل على أن ابن رشد لم يقرأ أرسطو فى صورته اليونانية.

يناقش ابن رشد فى شرحه لكتاب القياس الموضوعات الآتية :

١- المقدمة، التى يرى أنها (قول موجب شيئاً لشيء أو سالب شيئاً عن شيء) وهذا هو التحديد الأرسطى وتنقسم المقدمة الى ثلاثة أقسام هى :

(أ) من جهة الكم، وهى ثلاثة أقسام كلية وجزئية ومهملة.

(ب) من جهة الكيف، وهو قسمان : كيف موجب وكيف سالب.

(ج) من جهة المادة، وهى قسمان : برهانية وجدلية.

ومع أن ابن رشد قدم لنا صياغة لبعض المقدمات إلا أن أهم مانلاحظه فى صياغته أنه قدمها فى صورة بسيطة خالية من التعقيد.

وبين أهم التمييزات بين المقدمة البرهانية والمقدمة الجدلية، إن المقدمة البرهانية فى رأى ابن رشد (هى أحد جزئى النقيض وهو صادق) وأن المقدمة البرهانية أيضاً (تكون من المعلومات الأول بالطبع). على حين أن المقدمة الجدلية قد تكون كل واحد من جزئى النقيض) كما أن الجدلية هى من (المشهورات). وماتختلف فيه المقدمة البرهانية عن المقدمة الجدلية أن (المبرهن والجدلى قد يقيس كل واحد من

هؤلاء قياساً صحيحاً إذا أخذ شيئاً محمولاً على شئ، أو غير محمول عليه) من جهة وضع مقدمة من المقدمات بالنسبة للمقدمات الأخرى.

٢- **الحد القياسي**، وهو ما تنحل إليه المقدمة، أى (المحمول والموضوع اللذان هما جزءا المقدمة الضروريان فى وجودها، لا الاشياء التى تزداد فى المقدمة لموضع الرباط وهى الكلم الوجودية). لقد نظر ابن رشد للموضوع والمحمول على أنهما أساسيان واعتبر الرابطة شيئاً زائداً وإن كانت (موجودة فيها بالقوة وفى الضمير، على ما جرت عليه العادة عند العرب فى الثلاثية). ومن ثم وجد أن الرابطة معروفة ضمناً ولسنا بحاجة إلى التصريح بها.

٣- **تحديد القياس**، وهو ما يشير إليه ابن رشد على أنه قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد، لزم من الإضطرار عن تلك الأشياء الموضوعية، بذاتها لا بالعرض، شئ لمن آخر غيرها. هنا يشير ابن رشد إلى أن هذا الفهم يشير مباشرة إلى المقدمات والنتيجة، أما المقدمات فهو ما يبدو من قوله (أشياء أكثر من واحد)، وأما التى يشير إليها بقوله (شئ ما آخر) كما يشير ابن رشد إلى أن القياس منه كامل أو منه ناقص. وبين أن التمييز بينهما يكمن فى أن الكامل (لا يحتاج فى ظهور ما يلزم عنه من النتيجة إلى استعمال شئ آخر غيره مما يبين به إنتاجه). على حين أن القياس الناقص أو غير الكامل (يحتاج فى بيان ما يلزم عنه من النتيجة إلى استعمال شئ آخر وأشياء آخر مما هو لازم عن المقدمات التى وضعت فيه).

٤- **المقول على الكل**، يعتبر مبدأ القول على الكل وعلى اللاواحد من أهم المبادئ المنطقية التى دار النقاش حولها. عرف المنطقة العرب هذا المبدأ وفهموه جيداً، وانتقل فهمهم لمبدأ القول على الكل وعلى اللاواحد إلى العالم اللاتينى ودارت مناقشات بين منطقة أوروبا حول هذا المبدأ، وغرض أرسطو منه. فما هو هذا المبدأ أصلاً؟ الأول والثانى، أما الشكل الثالث فنجد لديه وضعاً مختلفاً، إذ وضع

الكبرى أولاً فى الضربين Darapti و Ferison، ثم وضع الصغرى أولاً فى الضروب Da-
tisi، Bocardo، Disamis، Felapton.

ولاشك أن المدرسين حتى العصور الحديثة والإسلاميين أيضاً فهموا أرسطو فى هذه النقطة فهماً جيداً، فقد ألف المدرسيون إتباع طريقة أرسطو فى وضع المقدمة الكبرى أولاً، على حين درج الإسلاميون على وضع المقدمة الصغرى فى صدر القياس.

أما النتيجة التى نتوصل إليها فى القياس، فقد أشار أرسطو إلى أنها تنتج «ضرورة» عن اجتماع المقدمتين أو الارتباط بينهما. والضرورة التى يعنيها أرسطو هنا إنما هى الضرورة المنطقية، فالحد الأوسط يمثل رابطة مشتركة بين الحد الأكبر والحد الأصغر، بما يظهرهما فى النتيجة. وبذا فإن النتيجة منطقياً متضمنة فى المقدمات، لأن الحد الأوسط كما يقول أرسطو هو، «ماكان مندرجاً فى شئ آخر وفيه هو ذاته يندرج شئ آخر، وهو بحكم ترتيبه أيضاً الأوسط»^(١)، كذلك فإن الحد الأوسط يختفى فى النتيجة، على حين يظهر فيها الحدين الأكبر والأصغر، لأن «الحد الأكبر هو مايندرج فيه الأوسط، والحد الأصغر هو مايندرج فى الأوسط»^(٢). وعند هذه النقطة نأتى إلى سؤال هام وخطير كثيراً ماتناولته الكتب المنطقية بالنقاش والبحث : هل يفسر القياس على أساس مفهوى أم ماصدقى؟.

إننا نعلم إن من أدق خصائص المنطق الأرسطى أنه يعرض لنا جانبي المفهوم والماصدق معاً، وتلك مشكلة اثارَت المناطقة والفلاسفة عبر العصور، لأن كل فريق يحاول تفسير المنطق وفق وجهات نظره، وبما يتفق مع تطبيقه لأبحاث المنطق ذاته فى النسق الفلسفى الذى أمامه. أضف إلى هذا أن القياس كان مجالاً خصباً ومبحثاً حيويّاً لتناول المشكلة بصورة واضحة. فالقياس الذى سبق أن عرضنا له والذى صورته :

Ibid, Book, 1,25b, 35.

(١)

Ibid, 26a 21-22.

(٢)

كل حيوان فان

كل إنسان حيوان

كل إنسان فان

يفسر على أساس مفهومي وعلى أساس ماصدقي أيضاً. فإذا فسرناه على الأساس الماصدقي قلنا إن الصفة (فان) تحمل على الحيوان لكونها داخلة في مفهوم الحيوان، كما أن صفة (الحيوانية) تحمل على الإنسان أيضاً على اعتبار أنها داخلة في مفهوم الحيوان، ومن ثم فصفة الفناء تحمل أيضاً على الإنسان لأنها تدخل في مفهوم الإنسان.

أما تفسير نفس القياس على الأساس الماصدقي، فإن هذا يعنى أن أفراد الإنسان تندرج تحت، أو تدخل ضمن ماصدق الحيوان، وأفراد الحيوان تندرج تحت أو تدخل ضمن ماصدق الفان، ومن ثم فإن أفراد الإنسان تندرج تحت، أو تدخل ضمن ماصدق الفان.

على هذا النحو إذن، ومن وجهة نظر المفهوم والماصدق معاً، ذهب أرسطو إلى تعريفه للحدود الثلاثة : الأكبر والأصغر والأوسط، وتحديد العلاقة بينها على أساس أن الأوسط يندرج في الأكبر، والأصغر يندرج في الأوسط.

ومع هذا فإن علينا أن نعترف، في وضوح تام، بأن هناك مشكلة كانت موجودة لدى أرسطو وأدت إلى الصراع بين الماصدقيين والمفهوميين في العصور الحديثة. فمن المألوف في تحليلات أرسطو أن نجد الشكل الأول هو أكمل أشكال القياس، والسبب في ذلك أن أرسطو نظر للحد الأكبر على اعتبار أنه الأكبر ماصدقاً، كما اعتبر الحد الأصغر هو الأصغر مفهوماً، أما الأوسط فينظر إليه على أنه أوسط ماصدقاً ومفهوماً معاً. هذا الفهم جعل أرسطو يدخل وجهتي نظر الماصدق والمفهوم معاً في تفسير الشكل الأول،

ويعتبره أكمل الأشكال. لكن تبدو الصعوبة حين ينتقل أرسطو لمعالجة الشكلين الثاني والثالث من أشكال القياس بصوره ماصدقية، حيث نجد في هذين الشكلين أن الحد الأكبر لس بالأكبر ماصدقاً، وكذلك لا يكون الأوسط هو الأوسط ماصدقاً. والمشكلة هنا هي : كيف نعرف الحدود الثلاثة؟ وكيف نتبين العلاقة بينها؟ لاشك أن أرسطو كان على وعى تام بهذه المشكلة، وحاول حلها عن طريق النظر للحدود الثلاثة من حيث الترتيب، يقول أرسطو: «الحد الأكبر هو ذلك الذي يقع قريباً من الأوسط، والحد الأصغر هو الذي يكون بعيداً عن الأوسط»^(١)، كذلك نجد أرسطو يحدد ذات العلاقة في الشكل الثالث قائلاً: «بالحد الأكبر أعني ذلك الحد الذي يقع بعيداً عن الأوسط، وبالحد الأصغر أعني ذلك الحد الذي يقع قريباً من الأوسط»^(٢)، فكأن علاقة الترتيب بين الحدود الثلاثة في الشكلين الثاني والثالث، تصبح على النحو التالي :

الشكل الثاني الحد الأوسط - الحد الأكبر - الحد الأصغر

الشكل الثالث الحد الأكبر - الحد الأصغر - الحد الأوسط

لقد استنتج أرسطو بناء على اختلاف علاقة الترتيب بين الحدود الثلاثة في الشكلين الثاني والثالث، استحالة تطبيق مبدأ المقول على الكل، وهذا مايجعل منه أكمل الأشكال وإليه ترد ضروب الشكلين الثاني والثالث. وذلك لأن «مبدأ المقول على الكل وعلى اللواحد» Dictum de Omni et de nullo يعني أن ما يحمل إيجاباً أو سلباً على الحد الكلي المستغرق، يحمل أيضاً على كل مايندرج تحته. وهذا المبدأ نو شقين :

الأول : المقول على الكل de Omni الذي يعني أن كل مايثبت بصورة كلية لموضوع، أو لكل، يثبت أيضاً لكل مايندرج تحت الموضوع، أو تحت ذلك الكل. مثال ذلك القضية «كل إنسان حيوان مفكر» والتي نلاحظ فيها أن المحمول ينسب إلى الكل، وأن الموضوع

Analytica Priora, Book, 1.4, 26^b (38-40).

(١)

Ibid, Book, 1.5, 28^a (14-15).

(٢)

مستغرق بكل أفرادها في المحمول. الثاني: المقول على اللاواحد de nullo والذي يعنى أن كل ما ينفي عن الموضوع بصورة كلية، أو كل ما ينفي عن الكل، ينفي أيضاً عن كل ما يندرج تحت الموضوع، أو تحت الكل، لأن ما يقال سلباً عن الجنس يقال سلباً عن النوع أيضاً، وكذلك ما يسلب عن النوع فإنه يسلب عن كل أفرادها.

إذن كل مصدر النزاع على تفسير القياس بين المفهوميين والماصديقين - في العصور الحديثة - يرجع إلى تلك الصعوبة التي واجهها أرسطو وهو بصدد تفسير الشكلين الثاني والثالث. أضف إلى هذا ما ذهب إليه بعض المناطقة المحدثين من المفهوميين من أنه لا يمكن تفسير المنطق الأرسطي على أساس من الماصدق، فمثل هذا التفسير يفضى حتماً إلى أن يصبح القياس مصادرة على المطلوب، لأن النتيجة التي سنأتى إليها في حالة الشكل الأول ستكون متضمنة في المقدمة الكبرى، ومن ثم يصبح القياس عقيماً ولا تأتى نتيجته بجديد.

لكن جوبلو^(١) أمكنه بنظرة دقيقة للعلاقة بين المفهوم والماصدق داخل القياس، أن يزيل هذا الخلط. لقد وجد جوبلو أن أرسطو أسس علاقة ارتباط وثيق بين المفهوم والماصدق داخل القياس، ومن ثم فإنه ليس بوسعنا أن نهمل الماصدق، ونعتمد على المفهوم، أو نأخذ بوجهة نظر المفهوم ونهمل وجهة نظر الماصدق، وأنه في تفسير القياس يمكن لنا أن نرد العلاقات التي لدينا الواحدة منها إلى الأخرى، فنستبدل علاقة مفهومية بأخرى ماصدقية، أو العكس.

وأساس هذه النظرة عند جوبلو أنه ينظر للمفهوم على أنه المفهوم الاتفاقي لا الموضوعي - كما يرى بعض المناطقة - وهذا ما جعله يرفض النظر للنوع على أنه أكثر مفهوماً من الجنس، فالصفات الخاصة بالنوع في رأى جوبلو ليست جديدة تماماً، وليست هي ما ينضاف للجنس، ولكنها بصورة ما توجد في الجنس من قبل بالقوة.

فالجنس إذن فى رأى جوبلو أشمل وأعم من النوع من ناحية المفهوم والماصدق معاً. ولذا فإنه وفقاً لوجهة نظر جوبلو يصبح المفهوم معبراً عن الصفات الضرورية بالإضافة إلى الصفات العرضية والمشتقة منها، وكل الصفات التى تنسب للتصورات السفلى. فالمفهوم إذن يتضمن الماصدق.

ولكن مع أن التفسير الذى يقدمه جوبلو لحقيقة أرسطو تجاه المفهوم والماصدق فى القياس، يعد فهماً جديداً لصعوبة أرسطو، إلا أن هذا التفسير تقف أمامه وجهات نظر الماصدقين والمفهوميين على السواء، فالماصدقون يذهبون إلى أن القياس أصدق تطبيقاً لفكرة الماصدق فى منطق أرسطو، وأنه لا يمكن أن يكون أرسطو قد أراد تأسيس القياس على أساس المفهوم. كما أن المفهوميين ينكرون الرأى القائل بأن أرسطو أراد تأسيس القياس على أساس النظرة الماصدقية.

إلا أنه من الواضح أن هذا الصراع ليست له أهمية الآن فيما يتعلق بالتطور الحديث والمعاصر للمنطق الصورى، ذلك أن أصحاب المنطق الرياضى، رغم اختلافهم مع أرسطو ومنطقه فى العديد من الآراء، ووجهات النظر، يأخذون بوجهتى النظر: إنهم يشيدون نظرية العلاقات المنطقية Theory of Logical Relations على أساس المفهوم البحث. كما يؤسسون نظرية الفصول Classes على أساس الماصدق البحث وهذا الموقف خير دليل على تكامل وجهتى نظر المفهوم والماصدق معاً داخل المنطق ذاته.

ثم يناقش ابن رشد عكس القضايا المطلقة، وعكس القضايا نوات الجهة، وتأليف القياس وحدوده فى أشكاله المختلفة الثلاثة الأولى. لكنه حين وصل إلى الشكل الرابع اعترض أصلاً على مسألة الاعتراف بالشكل الرابع من أشكال القياس، وذكر أن الشكل الرابع الذى يذكره جالينوس ليس بقياس، وقدم اعتراضاته فى هذا الصدد على هذا الشكل. وهذا ما أثار مشكلة عرفت باسم «مشكلة الشكل الرابع» من أشكال القياس. فما هى إذن هذه المشكلة؟

لقد درج المناطقة لزمن طويل، وحتى يومنا هذا، على القول بأن الشكل الرابع من أشكال القياس وضعه جالينوس، إلا أن الأبحاث التي قام بها المنطقي البولندي المعاصر «يان لوكاشيفتش» تثبت عكس ذلك، ونحن نقدم رأي لوكاشيفتش هنا كاملاً، حتى يتبين القارئ حقيقة الموقف فيما يتعلق بالشكل الرابع، يقول لوكاشيفتش^(١): «يكاد كل مختصر جامع في المنطق يحتوى على ملاحظة مؤداها أن مبتكر الشكل الرابع هو جالينوس، وجالينوس طبيب وفيلسوف يوناني عاش في روما في القرن الثاني الميلادي: ومصدر هذه الملاحظة مطعون فيه. فنحن لا نجدها فيما وصل إلينا من مؤلفات جالينوس أو مؤلفات الشراح اليونانيين (بما في ذلك فيلوبونوس). وفي رأي برانتل أن هذه الملاحظة انتقلت إلى منطقة العصر الوسيط من ابن رشد، إذ قال إن الشكل الرابع ذكره جالينوس. ولنا أن نضيف إلى هذه المعلومات الغامضة قطعتين يونانيتين متأخرتين عثر عليهما في القرن التاسع عشر، وهما أيضاً على قدر كبير من الغموض. نشر ميناخ إحدى هاتين القطعتين سنة ١٨٨٤ في تصدير الطبعة التي أعدها لكتاب جالينوس «المدخل إلى الجدل» وأعاد طبعها كالبفلايش سنة ١٨٩٦. وهذه القطعة التي نجهل مؤلفها تنبئنا بأن الأضرب التي أضافها ثاوفرسطوس وأديموس للشكل الأول قد حولها بعض العلماء المتأخرين إلى شكل رابع جديد، وتنسب إلى جالينوس الأسبقية في هذا المنحنى. والقطعة الأخرى عثر عليها برانتل في كتاب منطقي منسوب إلى يوانس إينالوس (القرن الحادي عشر الميلادي). يقول هذا المؤلف متهكماً إن جالينوس عارض أرسطو بقوله بوجود شكل رابع، وقد كان يريد بذلك أن يظهر من البراعة ما لم يتوفر للشراح القدماء، ولكنه قصر كثيراً دونهم. ذلك هو كل ما وصل إلينا. ولما كانت هذه المصادر أساساً ضعيفاً فقد شك أوبرفيج أن يكون في الأمر سوء فهم، وقال هينريش شولتس في كتابه «تاريخ المنطق» أن جالينوس ربما لم يكن هو صاحب الشكل الرابع

(١) لوكاشيفتش: نظرية القياس الأرسطية، ص ٥٥ ص ٥٩.

طُبعت منذ خمسين عاماً حاشية يونانية توضح لنا المسألة برمتها على نحو لم يكن متوقعاً على الإطلاق. ويبدو أن هذه الحاشية لا تزال مجهولة رغم طبعها. وكان ماكسيميليان واليس، وهو أحد الذين حققوا في برلين الشروح اليونانية على أرسطو «قد نشر سنة ١٨٩٩ القطع المتبقية من شرح أمونيوس على «التحليلات الأولى»؛ فضمن التصدير حاشية مجهولة المؤلف توجد في نفس المخطوط الذي حفظت فيه قطع أمونيوس، وعنوان الحاشية «في كل أنواع القياس»، ومطلعها كما يلي: «القياس ثلاثة أنواع: الحمل، والشرطي، والقياسي - والحمل نوعان: البسيط والمركب. والقياس البسيط ثلاثة أنواع: الشكل الأول، والثاني، والثالث. والقياس المركب أربعة أنواع: الشكل الأول، والثاني، والثالث، والرابع. فقد قال أرسطو أنه لا يوجد سوى ثلاثة أشكال، لأنه ينظر في الأقيسة البسيطة المؤلفة من ثلاثة حدود. ولكن جالينوس يقول في كتاب «البرهان» إن القياس له أربعة أشكال، لأنه ينظر في الأقيسة المركبة المؤلفة من أربعة حدود، وكان قد وجد كثيراً من هذه الأقيسة في محاورات أفلاطون.

ثم يمدنا صاحب هذه الحاشية المجهول ببعض الشروح تبين لنا كيف تأدى جالينوس إلى هذه الأشكال الأربعة. فالأقيسة المؤلفة من أربعة حدود يمكن أن تنشأ من اجتماع الأشكال الثلاثة للأقيسة البسيطة على تسع أنحاء مختلفة: الأول مع الأول، والأول مع الثاني، الأول مع الثالث، الثاني مع الثاني، الثاني مع الأول، الثاني مع الثالث، الثالث مع الثالث، الثالث مع الأول، الثالث مع الثاني، أما اجتماع الثاني مع الثاني والثالث مع الثالث فلا ينتجان قياساً أصلاً، وينتج عن اجتماع الثاني مع الأول نفس الشكل الناتج عن اجتماع الأول مع الثاني، وكذلك الأمر في اجتماع الثالث مع الأول، والأول مع الثالث، وفي اجتماع الثالث مع الثاني، والثاني مع الثالث. فنحصل إذن على أربعة أشكال فقط. هي: الأول مع الأول، الأول مع الثاني، الأول مع الثالث، والثاني مع الثالث. وفي الحاشية أمثلة، منها ثلاثة مأخوذة من محاورات أفلاطون، واثنان من محاورات القبيادس وواحد من الجمهورية ،،، وربما تأدى جالينوس على ذلك النحو إلى

أشكاله الأربعة.

إن الحاشية التي نشرها وليس تفسر كل المسائل التاريخية المتصلة باكتشاف جالينوس المزعوم للشكل الرابع. لقد قسم جالينوس الأقسية إلى أربعة أشكال، ولكنها كانت أقيسة مركبة تحتوى على أربعة حدود، ولم تكن هي الأقيسة الأرسطية البسيطة. أما الشكل الرابع من الأقسية الأرسطية فقد ابتكرها شخص آخر، ويحتمل أن يكون ذلك قد حدث في وقت متأخر، وربما لم يكن حدوثه قبل القرن السادس الميلادي. ولا شك في أن ذلك العالم المجهول قد نما إلى علمه شئ عن أشكال جالينوس الأربعة، ولكنه إما لم يفهمها أو لم يطلع على نص جالينوس. ولأنه كان يعارض أرسطو والمدرسة المشائية كلها، فقد سارع بإنتهاز الفرصة لدعم رأيه بقول عالم ذائع الصيت.

من هذا النص الذى قدمناه للمنطقى البولندى لوكاشيفتش، يتبين لنا ما يلى:

- ١- أن لوكاشيفتش - وهو من أدق المناطق المعاصرين، وأكثرهم إهتماماً بالمنطق بصفة عامة - والمنطق الصورى بصفة خاصة - يبدى شكوكه القاطعة حول رأى القائل بأن جالينوس صاحب الشكل الرابع من أشكال القياس، ويشير إلى أن هذا الرأى انتقل خطأ إلى مناطق العصر الوسيط، والمدرسين بصفة عامة، عن طريق ابن رشد.
- ٢- كذلك نجده يفند الآراء التى حاولت تبرير نسبة هذا الشكل إلى جالينوس، والرأى أن هذه الآراء ليست صحيحة.

٣- أن ثمة اكتشافاً أصيلاً حول الشكل الرابع من أشكال القياس يثبت من خلال حاشية ضمنها ماكسيمليان وليس لمؤلف مجهول وذلك عند تحقيقه للشروح الأرسطية. ومن بين ما تثبته هذه الحاشية أن الشكل الرابع من وضع شخص آخر غير جالينوس ولكنه إما أنه لم يفهم نصوص جالينوس أو لم يطلع عليها أصلاً، وقد يكون أراد

لرأيه الإنتشار حين نسب هذا الشكل إلى جالينوس على اعتبار أنه من كبار المناطق بعد أرسطو.

وعلى ذلك فإننا نتأدى إلى أن الشكل الرابع من أشكال القياس الحملى ليس من وضع جالينوس ولكنه أيضاً ليس من وضع مؤلف مجهول، إذ أن نصوص أرسطو الواردة في التحليلات الأولى تثبت أصلاً معرفته بالشكل الرابع من أشكال القياس.

وهذا ما يبينه لوكاشيفتش في تحليلاته الرائعة^(١) لمعرفة أرسطو بالشكل الرابع وضروبه المختلفة، إلا أنه يأخذ على أرسطو قوله: «إن كل قياس لابد من أن يكون في واحد من هذه الأشكال الثلاثة»، ذلك لأن أرسطو ذاته كشف عن وجه رابع ممكن حين أخذ يرد بعض ضروب من الشكل الرابع - الذى لم يتحدث عنه كشكل مستقل - إلى ضروب من الشكل الأول، يقول لوكاشيفتش: «وأرسطو يعلم أنه بالإضافة إلى الأضرب الأربعة عشر من الشكل الأول والثاني والثالث، وهى الأضرب التى أثبتتها بطريقة منهجية فى الفصول المتقدمة من «التحليلات الأولى»، توجد أقيسة أخرى صادقة. وهو يورد اثنين من هذه الأقيسة فى نهاية عرضه المنهجي ذاك. ويقول من الواضح أن القياس إذا لم ينتج فى شكل من الأشكال، فإذا كان الحدان موجبين معاً أو سالبين معاً فلا يلزم بالضرورة شئ أصلاً، وتعنى إذا كان أحدهما موجباً والآخر سالباً، وكان السالب كلياً، فيلزم دائماً قياس يصل الحد الأصغر بالأكبر، مثال ذلك إذا كان أ ينتمى إلى كل أو بعض ب، وكان ب ينتمى إلى لا ح؛ لأن المقدمتين إذا انعكستا فبالضرورة ح لا ينتمى إلى بعض «أ»^(٢).

وبعد مناقشة هذا الرأى تفصيلاً ينتهى لوكاشيفتش إلى النتيجة التالية: «ينتج مما

(١) المرجع السابق، ص ٣٩ - ص ٤٤ .

(٢) المرجع السابق، ص ٤١، والإشارة هنا إلى نص أرسطو في التحليلات الأولى، المقالة الأولى، الفصل ٧، ص ١٢٩ أ، س ١٩ إلخ .

تقدم أن أرسطو يعلم ويقبل كل أضرب الشكل الرابع. وينبغي تأكيد ذلك في معارضة الرأي الذي ذهب إليه بعض الفلاسفة القائلين أنه رفض هذه الأضرب. وفي رفضها خطأً منطقي لا نستطيع أن ننسبه إلى أرسطو. وقد كان خطؤه الوحيد يقوم في إهماله هذه الأضرب في قسمته المنهجية للأقيسة. ولسنا نعرف السبب في ذلك الإهمال^(١).

من تلك الإشارات وغيرها مما هو مثبت في «نظرية القياس الأرسطية» للمنطقي البولندي لوكاشيفتش نستخلص حقيقة هامة وهي أن أرسطو عرف الشكل الرابع وضروبه، لكنه ربما لم يجد أهمية في الحديث عنه كشكل مستقل، وهذا ما جعله يستبعد الحديث عنه، أو يهمله. وفي نفس الوقت نستبعد جهل أرسطو - وهو المنطقي الحق، وصاحب العقل المبتكر - بإمكان الشكل الرابع بكل ضروبه أصلاً.

(١) المرجع السابق، ص ٤٣ .

نصوص من ..

ابن سينا

منطق الشفاء - المدخل

المقالة الأولى من الفن الأول من الجملة الأولى وهي في علم المنطق [الفصل الأول]

فصل في الإشارة إلى ما يشتمل عليه الكتاب

- قال الشيخ الرئيس أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا ، أحسن الله إليه :
وبعد حمد الله ، والثناء عليه كما هو أهلّه ، والصلاة على نبيه محمد وآله الطاهرين ،
فإنَّ غرضنا في هذا الكتاب الذي نرجو أن يُمهِّلنا الزمان إلى ختمه ، ويصحبنا
التوفيق من الله في نظمه ، أن نودعه لباب ما تحققناه من الأصول في العلوم
الفلسفية المنسوبة إلى الأقدمين ، المبينة على النظر المرتب المحقق ، والأصول
المستنبطة بالأفهام المتعاونة على إدراك الحق المجتهد فيه زمانا طويلا ، حتى
استقام آخره على جملة انفتحت عليها أكثر الآراء ، وهجرت معها غواشي الأهواء .
وتحررت أن أودعه أكثر الصناعة ، وأن أشير في كل موضع إلى موقع الشبهة ،
وأحلها بإيضاح الحقيقة بقدر الطاقة ، وأورد الفروع مع الأصول إلا ما أتق
بانكشافه لمن استبصر بما يُبصره ، وتحقق ما نُصوِّره ، أو ما عذب عن ذكرى
ولم يلح لفكرى . واجتهدت في اختصار الألفاظ جدا ، ومجانبة التكرار
أصلا ، إلا ما يقع خطأ أوسهوا ، وتنبكت التطويل في مناقضة مذاهب جليلة
البطلان أو مكفية الشغل بما تقرره من الأصول ، وتعرقه من القوانين . ولا يوجد

(٢) المنطق : + تشتمل على أربعة عشر فصلا . (٥) الشيخ الرئيس أبو علي : ساقطة
من عا || أحسن الله إليه : رحمه الله ب ، س ، ع (٦) الطاهرين : ساقطة من م ، ي
(٩) الفلسفية : ساقطة من د ، ع ، ن ، الحكمة د ، هـ (١٠) المجتهد : المجتهد ما ||
فيه : فيها م ، ي (١١) آخره : أمره د (١٣) الأصول : الأصل ب ، د
(١٤) استبصر : نبصرن || وتحقق : وحقق ي (١٥) لفكرى : في فكرى ما || ومجانبة :
تجانب د (١٦) خطأ : نلطا ع ، ن ، هـ ، ي .

في كتب القدماء شيء يعتد به إلا وقد ضمناه كتابنا هذا ؛ فإن لم يوجد في الموضع الجارى بإثباته فيه العادة وجد في موضع آخر رأيت أنه أليق به ؛ وقد أضفت إلى ذلك مما أدركته بفكرى ، وحصلته بنظري ، وخصوصا في علم الطبيعة وما بعدها ، وفي علم المنطق .

٥ وقد جرت العادة بأن تطول مبادئ المنطق بأشياء ليست منطقية ، وإنما هى للصناعة الحكيمية ، أعنى الفلسفة الأولى ، فتجنبنا إيراد شيء من ذلك ، وإضاعة الزمان به ، وأنثرته إلى موضعه .

ثم رأيت أن أتلو هذا الكتاب بكتاب آخر ، أسميه "كتاب الواحق" ، يتم مع عمرى ، ويؤرخ بما يفرغ منه في كل سنة ، يكون كالشرح لهذا الكتاب ، وكتنقيح الأصول فيه ، وبسط المبرز من معانيه . ١٠

ولى كتاب غير هذين الكتابين ، أوردت فيه الفلسفة على ما هى في الطبع ، وعلى ما يوجبها رأى الصريح الذى لا يراعى فيه جانب الشركاء في الصناعة ، ولا يتقن فيه من شق عصاهم ما يتقن في غيره ، وهو كتابي في "الفلسفة المشرقية" .

وأما هذا الكتاب فأكثر بسطا ، وأشد مع الشركاء من المشائين مساعدة .

١٥ ومن أراد الحق الذى لا يجمع فيه ، فعليه بطلب ذلك الكتاب ، ومن أراد الحق على طريق فيه ترضى ما إلى الشركاء وبسط كثير ، وتلويح بما لو فطن له استغنى عن الكتاب الآخر ، فعليه بهذا الكتاب .

(١) فى : من ي || يوجد : تجده عا (٢) وجد : وجدته دا عا (٣) ما : ما د ، دا عا (٤) المنطق : + ان أحب م ، ن ، هاشى (٥) ليست : ساقطة من ه (٦) الفلسفة : الحكمة ه (١١) فيه : هذه عا || الفلسفة : الحكمة ه || هل ما : كاي || هى : + عليه ه (١٢) الصريح : الصحيح س ، ما (١٣) الفلسفة : الحكمة نج ، س ، ه ؛ وفى هاشى س : الفلسفة (١٥) محجة : محجة م ؛ محبة ن [مجمع الكتاب خلطه وأفاده - القسان] (١٦) بسط : تبسط م .

- ولما افتتحتُ هذا الكتابَ ابتدأتُ بالمنطق ، وتحريت أن أحاذي به ترتيبَ كتب صاحب المنطق ، وأوردت في ذلك من الأسرار واللطائف ما تخلو عنه الكتب الموجودة . ثم تلوته بالعلم الطبيعي ، فلم يتفق لي في أكثر الأشياء بحاذاة تصنيف المُؤتمِّم به في هذه الصناعة وتذاكيره . ثم تلوته بالهندسة ، فاختصرت كتاب الأسطَقْسات لأوقليدس اختصاراً لطيفاً ، وحلَّلت فيه الشَّبه واقتصرت عليه . ثم أردفته باختصارٍ كذلك لكتاب المجسطي في الهيئة يتضمن مع الاختصار بياناً وتفهماً ، وألحقتُ به من الزيادات بعد الفَراغ منه ماوجب أن يعلم المتعلم حتى تَمَّ به الصناعة ، ويطابق فيه بين الأحكام الرصدية والقوانين الطبيعية . ثم تلوته باختصار لطيف لكتاب المدخل في الحساب . ثم ختمت صناعة الرياضيين بعلم الموسيقى على الوجه الذي انكشف لي ، مع بحث طويل ، ونظر دقيق ، على الاختصار . ثم ختمت الكتاب بالعلم المنسوب إلى ما بعد الطبيعة على أقسامه ووجوهه ، مشاراً فيه إلى جُمَل من علم الأخلاق والسياسات ، إلى أن أصنَّف فيها كتاباً جامعاً مُفَرِّداً .

- وهذا الكتاب ، وإن كان صغير الحجم ، فهو كثير العلم ، ويكاد لا يفوت متأمِّله ومتدبِّره أكثرُ الصناعة ، إلى زيادات لم تَجِر العادة بسماحها من كتب أخرى ، وأول الجمل التي فيه هو علم المنطق

وقبل أن نشرع في علم المنطق ، فنحن نشير إلى ماهية هذه العلوم إشارة موجزة ، ليكون المتدبِّر لكتابنا هذا كالمطلع على جُمَل من الأغراض .

(١) بالمنطق : بالميزان ه (٢) صاحب : ساقطة من م ا | من : + لطائف ه
(٣) وتفهما : وتفهما د ؛ وتفهما ن ؛ يعلم : يعلمه س ، ع ، ن ، ي (٤) بين : من م ، ن ، ه ، ي (٥) فيها : فيه ه (٦) العلم : + والنفع د (٧) التي : التي عا (٨) فنحن نشير : نشير س ؛ فنحن نشير ن ؛ فنشبر ه

[الفصل الثاني]

(ب) فصل في التنبيه على العلوم والمنطق

فنقول : إنَّ الغرضَ في الفلسفة أن يُوقَفَ على حقائق الأشياءِ كُلِّها على قدر ما يمكن الإنسان أن يقف عليه . والأشياء الموجودةُ إما أشياء موجودةٌ ليس وجودُها باختيارنا وفعلنا ، وإما أشياء وجودها باختيارنا وفعلنا . ومعرفة الأمور التي من القسم الأول تسمى فلسفةً نظريةً ، ومعرفة الأمور التي من القسم الثاني تسمى فلسفةً عملية . والفلسفة النظرية إنما الغاية فيها تكميل النفس بأن تعلم فقط ، والفلسفة العملية إنما الغاية فيها تكميل النفس ، لا بأن تعلم فقط ، بل بأن تعلم ما يُعْمَلُ به فتَعْمَلُ . فالنظريةُ غايَتُها اعتقادُ رأيٍ ليس بعمل ، والعملية غايَتُها معرفة رأيٍ هو في عمل ؛ فالنظرية أولى بأن تُنسب إلى الرأي . ١٠

والأشياء الموجودةُ في الأعيان التي ليس وجودُها باختيارنا وفعلنا هي بالقسمة الأولى على قسمين : أحدهما الأمور التي تخالط الحركة ، والثاني الأمور التي لا تخالط الحركة ، مثل العقل والباري . والأمر الذي تخالط الحركة على ضربين : فإنها إما أن تكون لا وجود لها إلا بحيث يجوز أن تخالط الحركة ، مثل الإنسانية والتربيع ، وما شابه ذلك ، وإما أن يكون لها وجود من دون ذلك . فالموجودات التي لا وجود لها إلا بحيث يجوز عليها مخالطة الحركة على قسمين : فإنها إما أن تكون ، ١٥

(٢) والمنطق : وفي المنطق د ، م (٣) الفلسفة : الحكمة هـ (٤) الإنسان والإنسان
س || الموجودة : + في الأعيان ع || موجودة : + في الأعيان ع ، ن ، هـ ، ي (٥) وإما ...
وفعلنا : ساقطة من ن (٦) فلسفة : حكمة هـ (٧) فلسفة : حكمة هـ ؛ ساقطة من د ،
د ، م || والفلسفة : والحكمة هـ (٨) والفلسفة : والحكمة هـ (٩) فالنظرية : والنظرية
د ، ع ، م ، ي (١٠) فالنظرية : والنظرية م (١١) باختيارنا وفعلنا : باختيارنا وفعلنا
(١٢) والباري : + تعالى ن || والأمر : وجبل الأمور د || ضربين : قسمين نج ، س ، ع ،
هـ ، هـ ، ي || فإنها : ساقطة من ن ، هـ (١٤) يجوز : + عليها هـ (١٥) فالموجودات :
والموجودات م (١٦) فإنها : ساقطة من د ، ع ، ن

- لا في القوام ولا في الوهم ، يصح عليها أن تُجرّد عن مادة مُعيّنة ، كصورة الإنسانية والفَرَسية ، وإما أن تكون يصح عليها ذلك في الوهم دون القوام ، مثل التربيع ، فإنه لا يُحَوِّج تصوّره إلى أن يُخصّ بنوع مادة ، أو يُلتفت إلى حال حركة . وأما الأمور التي يصح أن تخالط الحركة ، ولها وجود دون ذلك ، فهي مثل الهوية ، والوحدة ، والكثرة ، والعليّة . فتكون الأمور التي يصح عليها ٥ أن تجرّد عن الحركة ، إما أن تكون صحّها صحة الوجوب ، وإما ألا تكون صحّها صحة الوجوب ، بل تكون بحيث لا يمتنع لها ذلك ، مثل حال الوحدة ، والهوية ، والعليّة ، والعدد الذي هو الكثرة . وهذه فإما أن يُنظر إليها من حيث هي ، فلا يفارق ذلك النظر النظر إليها من حيث هي مجردة ، فإنها تكون من جملة النظر الذي يكون في الأشياء ، لا من حيث هي في مادة ، إذ هي ، من حيث هي هي ، ١٠ لا في مادة ، وإما أن يُنظر إليها من حيث عرض لها عرض لا يكون في الوجود إلا في المادة . وهذا على قسمين : إما أن يكون ذلك العرض لا يصح توهمه أن يكون إلا مع نسبة إلى المادة النوعية والحركة ، مثل النظر في الواحد ، من حيث هو نار أو هواء ، وفي الكثير ، من حيث هو أسطوانات ، وفي العلة ، من حيث هي مثلا حرارة أو برودة ، وفي الجوهر العقلي ، من حيث هو نفس ، أي مبدأ ١٥ حركة بدن ، وإن كان يجوز مفارقتها بداته . وإما أن يكون ذلك العرض — وإن كان لا يعرض إلا مع نسبة إلى مادة ومخالطة حركة — فإنه قد تُتوهم أحواله وتُستبان من غير نظير في المادة المميّنة والحركة النظر المذكور ، مثل الجمع والتفريق ، والضرب والقسمة ، والتجذير والتكعيب ، وسائر الأحوال التي تلحق العدد ؛ فإن ذلك يلحق العدد وهو في أوهام الناس ، أو في موجودات ٢٠

(٢) الإنسانية : الإنسان س || ذلك : + أي في الوجود بالفعل ن || القوام : القيام س
(٤) يصح : + يصح م || ذلك : + كذلك ي (٥) والوحدة : والواحدة د (٧) مثل حال : أي مثل ع || حال : ساقطة من هـ (٨) فإما : إما ي (١٠) الفى : التي د ي (١٣) أن يكون : ساقطة من ن || والحركة : بالحركة ي (١٤) نار أو هواء : نار وهواء ع ، ي (١٧) فإنه : ساقطة من ن (١٨) تستبان : نسبته م || النظر : والنظر

منحركة منقسمة متفرقة ومجتمعة ، ولكن تصور ذلك قد يتجرد تجرداً ما حتى لا يُحتاج فيه إلى تعيين مواد نوعية .

فأصناف العلوم إما أن تتناول إذن اعتبار الموجودات ، من حيث هي في الحركة تصوراً وقواماً ، وتتعلق بمواد مخصوصة الأنواع ، وإما أن تتناول اعتبار الموجودات ، من حيث هي مفارقة لتلك تصوراً لا قواماً ، وإما أن تتناول اعتبار الموجودات ، من حيث هي مفارقة قواماً وتصوراً .

فالقسم الأول من العلوم هو العلم الطبيعي . والقسم الثانى هو العلم الرياضى المحض ، و علم العدد المشهور منه ؛ وأما معرفة طبيعة العدد ، من حيث هو وعدد ، فليس لذلك العلم . والقسم الثالث هو العلم الإلهى . وإذ الموجودات في الطبع على هذه الأقسام الثلاثة ، فالعلوم الفلسفية النظرية هي هذه .

وأما الفلسفة العملية : فإما أن تتعلق بتعليم الآراء التي تنظم باستعمالها المشاركة الإنسانية العامة ، وتُعرف بتدبير المدينة ، وتسمى علم السياسة ؛ وإما أن يكون ذلك التعلق بما تنظم به المشاركة الإنسانية الخاصة ، وتُعرف بتدبير المنزل ؛ وإما أن يكون ذلك التعلق بما تنظم به حال الشخص الواحد في زكاه نفسه ، ويسمى علم الأخلاق . وجميع ذلك إنما يُحقق صحة بطلانه بالبرهان النظرى ، وبالشهادة الشرعية ، ويحقق تفصيله وتقديره بالشريعة الإلهية .

والغاية في الفلسفة النظرية معرفة الحق ، والغاية في الفلسفة العملية معرفة الخير .

(١) ومجتمعة : مجتمعة سر ١٠ عا ١ هـ ١ (٢) تعيين : التبيين : تعيين م (٣) فأصناف : وأصناف م ١٠ ن ١ ي (٣ - ٤) في ... بمواد : ساقطة من م (٤) تصوراً : وجوداً ، هامش ما (٤ - ٥) مخصوصة ... هي : ساقطة من م (٥) هي : ساقطة من هـ (٦) قواماً : قواماً م (٩) وإذ : وإذاً : وإذاً : وإذاً هـ (١٢) العامة : العامة ع ١٠ عا ١ (١٣) الخاصة : الخاصة ع ١٠ ي (١٥) صحة : ساقطة من ن إيجانه : + وجوبه ن ١٠٩٦ / ١٠٩٦ . بالشهادة : أ. بالشهادة ما أ. الالهة : الأهل م

- وماهيات الأشياء قد تكون في أعيان الأشياء ، وقد تكون في التصور ، فيكون لها اعتبارات ثلاثة : اعتبار الماهية بما هي تلك الماهية غير مضافة إلى أحد الوجودين وما يلحقها ، من حيث هي كذلك ؛ واعتبار لها ، من حيث هي في الأعيان ، فيلحقها حينئذ أعراض تخص وجودها ذلك ؛ واعتبار لها ، من حيث هي في التصور ، فيلحقها حينئذ أعراض تخص وجودها ذلك ، مثل الوضع والمحل ، ومثل الكمية والجزئية في المحل ، والذاتية والعرضية في المحل ، وغير ذلك مما ستعلمه ؛ فإنه ليس في الموجودات الخارجة ذاتية ولا عرضية حملا ، ولا كون الشيء مبتدأ ولا كونه خبرا ، ولا مقدمة ولا قياسا ، ولا غير ذلك . وإذا أردنا أن نتفكر في الأشياء ونعلمها ، فنحتاج ضرورة إلى أن نُدخلها في التصور ، فنعرض لها ضرورة الأحوال التي تكون في التصور ، فنحتاج ٥ ضرورة إلى أن نعتبر الأحوال التي لها في التصور ، وخصوصا ونحن نزوم بالفكرة أن نستدرك المجهولات ، وأن يكون ذلك من المعلومات . والأمور إنما تكون مجهولة بالقياس إلى الذهن لاحالة ، وكذلك إنما تكون معلومة بالقياس إليه . والحال والعارض الذي يعرض لها حتى تنتقل من معلومها إلى مجهولها ، هو حال وعارض يعرض لها في التصور ، وإن كان ما لها في ذاتها أيقظا موجودا مع ذلك ، ١٥ فمن الضرورة أن يكون لنا علم بهذه الأحوال ، وأنها كم هي ، وكيف هي ، وكيف تُعتبر في هذا العارض . ولأن هذا النظر ليس نظرا في الأمور ، من حيث هي موجودة أحد نحوى الوجودين المذكورين ، بل من حيث ينفع في إدراك أحوال ذينك الوجودين ، فنكون الفلسفة عنده متناولة للبحث

(٣) الوجودين : الموجودين م (٣-٤) وما يلحقها... الأعيان : ساقطة من م (٤) حينئذ : أيضا ع (٤-٥) واعتبار... ذلك : ساقطة من س (٥) حينئذ : ساقطة من ي (٧) الخارجة : الخارجية ن ، د ، ي (٨) مقدمة : كونه مقدمة ن || ولا قياسا : وقياسا (٩) ونعلمها : ونعلمها د ؛ فعلها ي (١٠) في : ساقطة من م || الأحوال : والأحوال د (١٤) معلومها إلى مجهولها : مجهولها إلى معلومها ن (١٥) ذلك : + الفرض عا (١٦) وكيف هي : ساقطة من ي (١٧) العارض : العرض ع م ن ي (١٨) الوجودين : الموجودين ي (١٩) الوجودين : الموجودين ي

عن الأشياء ، من حيث هى موجودة ، ومنقسمة إلى الوجودين المذكورين ، فلا يكون هذا العلمُ عنده جزءاً من الفلسفة ؛ ومن حيث هو نافع فى ذلك ، فيكون عنده آلة فى الفلسفة ؛ ومن تكون الفلسفة عنده متناولة لكل بحث نظرى ، ومن كل وجه ، يكون أيضاً هذا عنده جزءاً من الفلسفة ، وآلة لسائر أجزاء الفلسفة . وسنزيد هذا شرحاً فيما بعد .

والمشاجرات التى تجرى فى مثل هذه المسألة فهى من الباطل ومن الفضول : أما من الباطل ، فلائنه لا تنافض بين القولين ، فإن كل واحد منهما يعنى بالفلسفة معنى آخر ؛ وأما من الفضول ، فإن الشغل بأمثال هذه الأشياء ليس مما يجدى نفعا .

وهذا النوع من النظر هو المسمى علم المنطق ، وهو النظر فى هذه الأمور المذكورة ، من حيث يتأدى منها إلى إعلام المجهول ، وما يعرض لها من حيث كذلك لا غير .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل فى منفعة المنطق

لما كان استكمال الإنسان — من جهة ما هو إنسان ذو عقل — على ما سيتضح ذلك فى موضعه ، هو فى أن يعلم الحق لأجل نفسه ، والخير لأجل العمل به واقتباسه ، وكانت الفطرة الأولى والبديهة من الإنسان وحدهما قابلي المعونة على

(٢) فلا : ولا م || ومن حيث هو نافع : من حيث هى نافعة ع (٣) لكل : كل ع .

(٤) هذا : ساقطة من د (٦) مثل : ساقطة من د (٧) فلائنه : فله د ، ن ، ي .

(٨) فإن : فلائنه ع || بأمثال : بمثل م ، ي (٩) نعم : شيئاً ع (١١ — ١٢) من حيث

كذلك : من حيث هى كذلك م ، ع : من حيث هى ذلك ي ؛ من حيث ذلك ب ، ع

(١٥) استكمال : استعمال : د ، م || على ما : كما ع

(١٦) العمل : العلم (١٧) والبديهة : + الفريزية د .

- ذلك ، وكان جلُّ ما يحصل له من ذلك إنما يحصل بالاكْتساب ، وكان هذا الاكْتساب هو اكْتساب المجهول ، وكان مُكْتَسِبُ المجهول هو المعلوم ، وجب أن يكون الإنسان يتدبّر أولاً فيعلم أنه كيف يكون له اكْتساب المجهول من المعلوم وكيف يكون حال المعلومات وانتظامها في أنفسها ، حتى تُفَيِّدَ العلمَ بالمجهول ، أى حتى إذا ترتبت في الذهن الترتب الواجب ، فتقررت فيه صورة تلك المعلومات •
- على الترتيب الواجب ، انتقل الذهن منها إلى المجهول المطلوب فعلمه .
- وكما أن الشيء يُعَلَّم من وجهين : أحدهما أن يُتَصَوَّر فقط حتى إذا كان له اسم فنُطَق به ، تمثل معناه في الذهن ، وإن لم يكن هناك صدق أو كذب ، كما إذا قيل : إنسان ، أو قيل : افعل كذا ؛ فإنك إذا وقفتَ على معنى ما تخاطب به من هذا ، كنتَ تصوريته . والثاني أن يكون مع التصور تصديق ، فيكون إذا قيل لك مثلاً : إن ١٠ كلُّ بياضٍ عَرَضٌ ، لم يحصل لك من هذا تصور معنى هذا القول فقط ، بل صدقت أنه كذلك . فاما إذا شككت أنه كذلك أو ليس كذلك ، فقد تصورت ما يقال ؛ فإنك لا تشك فيما لا تتصوره ولا تفهمه ، ولكك لم تصدق به بعد ؛ وكل تصديق فيكون مع تصور ، ولا ينعكس . والتصور في مثل هذا المعنى يفيدك أن يحدث في الذهن صورة هذا التأليف ، وما يؤلف منه كالبياض ١٥ والمرض . والتصديق هو أن يحصل في الذهن نسبة هذه الصورة إلى الأشياء أنفسها أنها مطابقة لها ، والتكذيب يخالف ذلك . كذلك الشيء يُجْهَل من وجهين : أحدهما من جهة التصور ، والثاني من جهة التصديق ؛ فيكون كل واحد منهما لا يحصل معلوماً إلا بالكسب ، ويكون كسبُ كل واحد منهما

(١-٢) وكان هذا الاكْتساب : ساقطة من م (٢) مكسب : ما به يكسب م ؛ ما يكسب ع ؛ مكتسب ن ، ي ؛ ما به يكتسب هاشم ه (٤) أى : ساقطة من ع ، ي (٥) حتى : ساقطة من م || المعلومات : المقولات م (١١) عرض : ساقطة من د (١٢) أنه : وأما ع || فاما : وأما س ، عا ، ن ، ه (١٣) ولكك : ولكك م (١٤) وكل : فكل ه || فيكون : يكون ه || مع : مع ه || مثل : ساقطة من ه (١٥) منه : منها عا (١٧) مطابقة : متابقة ه (١٩) واحد : ساقطة من م .

بـ معلوم سابق متقدم ، وبهئية وصفية تكون لذلك المعلوم ، لأجلها ينتقل الذهن من العلم بها إلى العلم بالمجهول . فهاهنا شئ من شأنه أن يفيد العلم بالمجهول تصوُّره ، وشئ من شأنه أن يفيد العلم بالمجهول تصديقُه . ولم تجر العادة بأن يُفرض للعنى الجامع — من حيث علمه يفيد علم تصور شئ — اسم جامع ، أو لم يبلغنا ؛ لأن من هذا ، ومنه رسماً ، ومنه مثالا ، ومنه علامة ، ومنه اسماً ، على ما سيتضح لك ، وليس لما يشترك فيسه اسم عام جامع . وأما الشئ الذى يترتب أولاً معلوماً ، ثم يُعلم به غيره على سبيل التصديق ، فإن ذلك الشئ يسمى — كيف كان — حجة ؛ فمنه قياس ، ومنه استقراء ، ومنه تمثيل ، ومنه أشياء أخرى .

١ فغاية علم المنطق أن يفيد الذهن معرفة هذين الشئين فقط ؛ وهو أن يعرف الإنسان أنه كيف يجب أن يكون القول الموقَّع للتصور ، حتى يكون مُعرِّفاً حقيقة ذات الشئ ؛ وكيف يكون ، حتى يكون دالاً عليه ، وإن لم يتوصل به إلى حقيقة ذاته ؛ وكيف يكون فاسداً ، مُخَيِّلاً أنه يفعل ذلك ، ولا يكون بفعل ذلك ، ولم يكن كذلك ، وما الفصول التى بينها ؛ وأيضاً أن يعرف الإنسان أنه كيف يكون القول الموقَّع للتصديق ، حتى يكون موقفاً تصديقاً يقينياً بالحقيقة ١٥ لا يصح انتقاضه ؛ وكيف يكون حتى يكون موقفاً تصديقاً يقارب اليقين ؛ وكيف يكون بحيث يُظن به أنه على إحدى الصورتين ، ولا يكون كذلك ، بل يكون باطلاً فاسداً ؛ وكيف يكون حتى يوقع عليه ظن وميلٌ نفس وقناعة من غير تصديق جزم ؛ وكيف يكون القول حتى يُؤثّر فى النفس ما يؤثّره التصديق

(١) بمعلوم : إلا بمعلوم هـ (٤) بفرض : بعرض د|| علم : ساقطة من س (٥) لأن : إلا أن هـ (٦) على : وعلى هـ ، ن || ما : ساقطة من م || جامع : ساقطة من ب ، د ، هـ ، م ، ن ، و (٧) الشئ : ساقطة من ح (١٣) مخيلاً : مخلام (١٣ — ١٤) ولا يكون ... ذلك : ساقطة من هـ (١٤) يكون : ساقطة من هـ ؛ يكن : م ؛ ي : (١٧) كذلك : ساقطة من س (١٨) ظن : ظن به هـ ، م ، و

- والتكذيب من إقدام وامتناع ، وانبساط وانقباض ، لا من حيث يوقع تصديقا ، بل من حيث يتخيل ، فكثير من الخيالات يفعل في هذا الباب فعل التصديق ؛ فإنك إذا قلت للعسل إنه مُرٌّ مقيثٌ ، نفرت الطبيعة عن تناوله مع تكذيب لذلك ألبتة ، كما تنفر لو كان هناك تصديق ، أو شبيه به قريب منه ، وما الفصول بينها ؟ ولم كانت كذلك ؟ وهذه الصناعة يحتاج متعلمها القاصد فيها قصد هذين الغرضين إلى مقدمات منها يتوصل إلى معرفة الغرضين ؛ وهذه الصناعة هي المنطق .

- وقد يتفق للإنسان أن ينبعث في غريزته حدٌ موقَّعٌ للتصور ، وحميةٌ موقعة للتصديق ، إلا أن ذلك يكون شيئا غير صناعي ، ولا يؤمن غلطه في غيره ؛ فإنه لو كانت الغريزة والقريحة في ذلك مما يكفيننا طلب الصناعة ، كما في كثير من الأمور ، لكان لا يعرض من الاختلاف والتناقض في المذاهب ما عرض ، ولكان الإنسان الواحد لا يناقض نفسه وقتا بعد وقت إذا اعتمد قريحته ؛ بل الفطرة الإنسانية غير كافية في ذلك ما لم تكتسب الصناعة ، كما أنها غير كافية في كثير من الأعمال الأخر ، وإن كان يقع له في بعضها إصابةٌ كرميةٌ من غير رام . وليس أيضا إذا حصلت له الصناعة بالمبلغ الذي الإنسان أن يحصل له منها كانت كافية من كل وجه ، حتى لا يغلط ألبتة ؛ إذ الصناعة قد يذهب عنها ويقع العدول عن استعمالها في كثير من الأحوال ، لا أن الصناعة في نفسها غير ضابطة ، وغير صادقة عن الغلط ، لكنه يعرض هناك أمور : أحدها من جهة أن يكون الصانع لم يستوف الصناعة بكاملها ؛ والثاني أن يكون

(٢) فكثير من : فكثير من هذه هـ (٣) للعسل : في العسل ي (٤) تنفر : + الطبيعة دا (٥) الفصول : + التي ع || لم : وله م (٦) فيها : منها عا (١٠) في ذلك : ساقطة من د || طلب الصناعة : ساقطة من ع (١١) الأمور : الأحوال ي (١٥) أيضا : ساقطة من د (١٦) إذ : إذا م (١٧) لا أن : لأن ع ؛ إلا أن عا م (١٨) لكنه : + قد ع ، عا ، هـ ي (١٩) أن يكون الصانع لم يستوف : أن الصانع لا يكون قد استوفى د ، دا ، ع ، عا ، ن ، هـ ي ؛ أن الصانع لم يستوف ب || والثاني أن : والثاني أنه عا ، ن ، هـ ؛ والثاني أن قد ن

قد استوفاهما ، لكنه في بعض المواضع أهملها ، واكتفى بالقرينة ؛ والثالث أنه قد يعرض له كثيرا أن يعجز عن استعمالها ، أو يذهب عنها . على أنه وإن كان كذلك ، فإن صاحب العلم ، إذا كان صاحب الصناعة واستعملها ، لم يكن ما يقع له من السهو مثل ما يقع لعادتها ؛ ومع ذلك فإنه إذا عاود فعلا من أفعال صناعته مرارا كثيرة تمكن من تدارك إهمال ، إن كان وقع منه فيه ؛ لأن صاحب الصناعة ، إذا أفسد عمله مرة أو مرارا ، تمكن من الاستصلاح ؛ إلا أن يكون متناهيا في البلادة ؛ فإذا كان كذلك فلا يقع له السهو في مهمات صناعته التي تعينه المداومة فيها ، وإن وقع له سهو في نوافلها . وللإنسان في معتقداته أمور مهمة جدا ، وأمور تليها في الاهتمام . فصاحب صناعة المنطق يتأتى له أن يجتهد في تأكيد الأمر في تلك المهمات بمراجعات قرّض عمله على قانونه . والمراجعات الصناعية فقد يُبلغ بها أمان من الغلط ، كمن يجمع تفاصيل حساب واحد مرارا للاستظهار ، فتزول عنه الشبهة في عقد الجملة .

فهذه الصناعة لا بد منها في استكمال الإنسان الذي لم يؤيد بخاصية تكفيه الكسب . ونسبة هذه الصناعة إلى الروية الباطنة التي تسمى النطق الداخلي ، كنسبة النحو إلى العبارة الظاهرة التي تسمى النطق الخارجي ، وكنسبة العروض إلى الشعر ؛ لكن العروض ليس ينفع كثيرا في قرص الشعر ، بل النوق السليم يغني عنه ، والنحو العربي قد تغنى عنه أيضا الفطرة البدوية ، وأما هذه الصناعة فلا غنى عنها للإنسان المكتسب للعلم بالنظر والروية ، إلا أن يكون إنسانا مؤيدا من عند الله ، فتكون نسبته إلى المروين نسبة البدوي إلى المتعربين .

(٢-٣) على أنه... كذلك : ساقطة من ي (٥) صناعته : صناعة م (٦) أفسد : فسد || مرارا : كثيرا م (٨) نوافلها : نوافله د، دا، س، ع، ها، م، ن، هـ (٩) الاهتمام : الأهمام م (١٠) عرض : فرض د (١١) فقد : قد ن || أمان من : أمان ع (١٢) الصناعة : صناعة م (١٦) العروض : ساقطة من م (١٧) قد تغنى عنه : قد تغنى س

[الفصل الرابع]

(د) فصل في موضوع المنطق

- ليس يمكن أن ينتقل الذهن من معنى واحد مفرد إلى تصديق شئ ؛ فإن ذلك
 لمعنى ليس حكم وجوده وعدمه حكماً واحداً في إيقاع ذلك التصديق ؛ فإنه إن كان
 لتصديق يقع ، سواء فرض المعنى موجوداً أو معدوماً ، فليس للمعنى مدخلٌ
 ، إيقاع التصديق بوجه ؛ لأن موقع التصديق هو علة التصديق ، وليس
 يجوز أن يكون شئ علةً لشيء في حالتي عدمه ووجوده . فإذا لم يقع بالمفرد
 كفاية من غير تحصيل وجوده ، أو عدمه في ذاته ، أو في حاله ،
 ، يكن مؤدياً إلى التصديق بغيره ؛ وإذا قرنت بالمعنى وجوداً أو عدماً
 قد أضفت إليه معنى آخر . وأما التصور فإنه كثيراً ما يقع بمعنى مفرد ، وذلك
 كما سيتضح لك في موضعه ، وذلك في قليل من الأشياء ؛ ومع ذلك فهو في أكثر
 لأمر ناقص رديء ؛ بل الموقع للتصور في أكثر الأشياء معان مؤلفة ؛ وكل
 ألف فإنما يؤلف من أمور كثيرة ، وكل أشياء كثيرة ففيها أشياء واحدة ،
 في كل تأليف أشياء واحدة . والواحد في كل مركب هو الذي يسمى
 سيطاً ؛ ولما كان الشئ المؤلف من عدة أشياء يستحيل أن تعرف طبيعته
 مع الجهل ببساطته ، فبالحرى أن يكون العلم بالمفردات قبل العلم بالمؤلفات .
 والعلم بالمفردات يكون على وجهين : لأنه إما أن يكون علماً بها ، من حيث هي
 متعددة لأن يؤلف منها التأليف المذكور ، وإما أن يكون علماً بها ، من حيث

(٣) شئ : لشيء عا

(٦) موقع : ما يقع د ، دا ، عا ، م . ن || علة التصديق : علة التصديق ع .

(٧) فإذا : فإذا س (٩) لم : فلم س

(١٤) كل : ذلك د ، ن ؛ ساقطة من ب || مركب : شئ مركب ه || هو : فهو س

(١٥) تعرف : + من س (١٦) ببساطته : ساقطة من ن

(١٧) لأنه : ساقطة من د ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي

هى طبائع وأور يعرض لها ذلك المعنى . ومثال هذا أن البيت الذى يؤلف
 من خشب وغيره يحتاج مؤلفه إلى أن يعرف بسائط البيت من الخشب واللبن
 والطين ؛ لكن للخشب واللبن والطين أحوالا بسببها تصلح للبيت وللتأليف ،
 وأحوالا أخرى خارجة من ذلك . فاما أن الخشب هو من جوهر فيه نفس
 نباتية ، وأن طبيعته حارة أو باردة ، أو أن قياسه من الموجودات قياس كذا ،
 فهذا لا يحتاج إليه باني البيت أن يعلمه ؛ وأما أن الخشب صلب ورخو ، وصحيح
 ومتسوس ، وغير ذلك ، فإنه مما يحتاج باني البيت إلى أن يعلمه . وكذلك
 صناعة المنطق فإنها ليست تنظر في مفردات هذه الأمور ، من حيث
 هى على أحد نحوى الوجود الذى فى الأعيان والذى فى الأذهان ، ولا أيضا
 فى ماهيات الأشياء ، من حيث هى ماهيات ، بل من حيث هى محولات
 وموضوعات وكميات وجزئيات ، وغير ذلك مما إنما يعرض لهذه المعانى من
 جهة ما قلناه فيما سلف .

وأما النظر فى الألفاظ فهو أمر تدعو إليه الضرورة ، وليس للمنطق — من
 حيث هو منطق — شغل أول بالألفاظ إلا من جهة المخاطبة والمحاوره . ولو
 أمكن أن يتعلم المنطق بفكرة ساذجة ، إنما تُلحظ فيها المعانى وحدها ، لكان ذلك
 كافيا ؛ ولو أمكن أن يطالع المحاور فيه على ما فى نفسه بجسلة أخرى ، لكان
 يبنى عن اللفظ ألبتة . ولكن لما كانت الضرورة تدعو إلى استعمال الألفاظ ،
 وخصوصا ومن المتعذر على الروية أن ترتب المعانى من غير أن تتخيل معها
 ألفاظها ، بل تكاد تكون الروية مناجاة من الإنسان ذهنه بألفاظ متخيلة ،
 لزم أن تكون للألفاظ أحوال مختلفة تختلف لأجلها أحوال ما يطابقها فى النفس

(٢) وغيره : ساقطة من عا (٣) وتأليف : والتأليف ن ، ه ، ي

(٥) أر أن : أر عا ، م ، ن (٦) باني البيت : ساقطة من عا || البيت : + إلى ي

(٧) إل : ساقطة من ن || وكذلك : فكذلك : س ، ه ، ي (٨) فتيلا ليست : ليس ه ||

من : ومن م (٩) الوجود : الموجود د (١١) وموضوعات : وموضوعات د

(١٥) تُلحظ : تلاحظ س || ذلك : ساقطة من س

من المعاني حتى يصير لها أحكام لولا الألفاظ لم تكن ، فاضطرت صناعة المنطق إلى أن يصير بعض أجزائها نظرا في أحوال الألفاظ ؛ ولولا ما قلناه لما احتاج أيضا إلى أن يكون لها هذا الجزء . ومع هذه الضرورة ، فإن الكلام على الألفاظ المطابقة لمعانيها كاللحام على معانيها . إلا أن وضع الألفاظ أحسن عملا .

- وَأَمَّا فِيمَا سِوَى ذَلِكَ ، فَلَا خَيْرَ فِي قَوْلٍ مِنْ يَقُولُ إِنَّ الْمُنْطِقَ مَوْضُوعٌ
النَّظَرُ فِي الْأَلْفَاظِ ، مِنْ حَيْثُ تَدُلُّ عَلَى الْمَعْنَى ، وَإِنَّ الْمُنْطِقَ إِنَّمَا صَنَاعَتُهُ
أَنْ يَتَكَلَّمَ عَلَى الْأَلْفَاظِ ، مِنْ حَيْثُ تَدُلُّ عَلَى الْمَعْنَى ؛ بَلْ يَجِبُ
أَنْ يَتَصَوَّرَ أَنَّ الْأَمْرَ عَلَى النَّحْوِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ . وَإِنَّمَا تَبْدَلُ فِي هَذَا مَنْ تَبْدَلُ ،
وَتَشْوِشُ مَنْ تَشْوِشُ ، بِسَبَبِ أَنَّهُمْ لَمْ يَحْصُلُوا بِالْحَقِيقَةِ مَوْضُوعَ الْمُنْطِقِ ،
وَالصَّنْفِ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ الَّتِي يَخْتَصُّ بِهَا ، إِذْ وَجَدُوا الْمَوْجُودَ عَلَى نَحْوَيْنِ :
وَجُودَ الْأَشْيَاءِ مِنْ خَارِجٍ ، وَوَجُودَهَا فِي الذَّهْنِ ؛ فَعَمِلُوا النَّظَرَ فِي الْوُجُودِ
الَّذِي مِنْ خَارِجٍ لَصَّنَاعَةِ أَوْ صَنَاعَاتِ فِلَسْفِيَّةٍ ، وَالنَّظَرَ فِي الْوُجُودِ الَّذِي فِي الذَّهْنِ
وَأَنَّهُ كَيْفَ يَتَصَوَّرُ فِيهِ لَصَّنَاعَةُ أَوْ جُزْءُ صَّنَاعَةٍ ؛ وَلَمْ يَفْصَلُوا فِعْلُهُمْ أَنَّ الْأُمُورَ
الَّتِي فِي الذَّهْنِ إِمَّا أُمُورٌ تُصَوَّرُ فِي الذَّهْنِ مُسْتَفَادَةٌ مِنْ خَارِجٍ ، وَإِمَّا أُمُورٌ
تُعْرَضُ لَهَا ، مِنْ حَيْثُ هِيَ فِي الذَّهْنِ لَا يُحَادِثُ بِهَا أَمْرٌ مِنْ خَارِجٍ . فَتَكُونُ
مَعْرِفَةُ هَذَيْنِ الْأُمْرَيْنِ لَصَّنَاعَةً ، ثُمَّ يَصِيرُ أَحَدُ هَذَيْنِ الْأُمْرَيْنِ مَوْضُوعًا لَصَّنَاعَةِ
الْمُنْطِقِ مِنْ جِهَةِ عَرَضٍ يَعْرِضُ لَهُ . وَأَمَّا أَيُّ هَذَيْنِ الْأُمْرَيْنِ ذَلِكَ ، فَهُوَ الْقِسْمُ
الثَّانِي ؛ وَأَمَّا أَيُّ عَارِضٍ يَعْرِضُ ، فَهُوَ أَنَّهُ يَصِيرُ مَوْصُلًا إِلَى أَنْ تَحْصَلَ فِي النَّفْسِ

(١) أحكام : الأحكام س (٣) ومع : مع م ، ن (٤) كاللحام على معانيها :
ساقطة من س || أحسن : ليس ب (٥) فيما : في ن (٦) وإن : فإن د
(٨) يتصور أن : يتصور د ، ع ، ع ، م ، ن ، ه || في هذا : ساقطة من س
(١٠) إذ : إذ ذاب ، س ، ع ، ع ، ن || الوجود : الوجود د ، ه (١١) الأشياء : للأشياء .
ه || وجودها : وجودها م ، ن ، ه (١٢) والنظر... في الذهن : والنظر من حيث هي
في الذهن ع (١٣) وأنه : وأنها ه ، ن (١٤) خارج : الخارج م
(١٥) لها : + أعراض || بها : ساقطة من د (١٦) لصناعة : + وهي
علم النفس د (١٨) يعرض : + له م

صورة أخرى عقلية لم تكن ، أو نافعا في ذلك الوصول ، أو ما يعاوق ذلك الوصول .

فلسا لم يتميز لهؤلاء بالحقيقة موضوع صناعة المنطق ، ولا الجبهة التي بها هي موضوعه ، تتعتعوا وتبدلوا ، وأنت ستعلم بعد هذا ، بوجه أشد شرحا . أن لكل صناعة نظرية موضوعا ، وأنها إنما تبحث عن أعراضه وأحواله ، وتعلم أن النظر في ذات الموضوع قد يكون في صناعة ، والنظر في عوارضه يكون من صناعة أخرى . فهكذا يجب أن تعلم من حال المنطق .

[الفصل الخامس]

(هـ) فصل في تعريف اللفظ المفرد والمؤلف

وتعريف الكل والجزئي ، والذاتي والعرضي ،
والذي يقال في جواب ما هو والذي لا يقال

وإذا لا بد لنا في التعليم والتعلم من الألفاظ ، فإننا نقول : إن اللفظ إما مفرد وإما مركب . والمركب هو الذي قد يوجد له جزء يدل على معنى هو جزء من المعنى المقصود بالجملة دلالة بالذات ، مثل قولنا : الإنسان كاتب ، من قولنا : الإنسان كاتب ؛ فإن لفظة الإنسان منه تدل على معنى ، ولفظة كاتب أيضا تدل على معنى ، وكل واحد منهما جزء قولنا : الإنسان كاتب ، ومعناه جزء المعنى المقصود من قولنا : الإنسان كاتب ، دلالة مقصودة في اللفظ ، ليس كما نقول :

(١-٢) أما ... الوصول : ساقطة من ع (١) الوصول : التوصل ع || أرم
ما يبارق : أى مانعا يعوق في هامش ب || أرم : أو مانعا ما م
(٣) ولا الجبهة : والجبهة ع (٤) موضوع : مصنوعة د
(١٠) الذاتي : ساقطة من م (١٢) وإذا لا بد لنا : إذا بد لنا م
(١٣) قد : ساقطة من م || معنى هو : + من م (١٥) فإن : بل ع .

حيوان ، فَيُظَنُّ أَنَّ الحى منه مثلاً دال إما على جملة المعنى ، وإما على بعض منه ، لو كان من غير أن كان يقصد في إطلاق لفظة الحيوان أن يدل الحى منه تلك الدلالة .

- وأما المفرد فهو الذى لا يدل جزء منه على جزء من معنى الكل المقصود به دلالةً بالذات ، مثل قولنا "الإنسان" ، فإنَّ "الإن" و "السان" لا يدلان على جزأين من معنى الإنسان ، منهما يأتلف معنى الإنسان . ولا يُلْتَفَتُ في هذه الصناعة إلى التركيب الذى يكون بحسب المسموع ، إذا كان لا يدل جزء منه على جزء من المعنى ، كقولنا : عبد شمس ، إذا أريد به اسم لقب ولم يُرد عبد للشمس . وهذا وأمثاله لا يعد في الألفاظ المؤلفة ، بل في المفردة . والموجود في التعليم الأقدم من رسم الألفاظ المفردة أنها هى التى لا تدل أجزاؤها على شيء . واستنقص فريق من أهل النظر هذا الرسم ، وأوجب أنه يجب أن يزداد فيه : أنها التى لا تدل أجزاؤها على شيء من معنى الكل ، إذ قد تدل أجزاء الألفاظ المفردة على معان ، لكنهما لا تكون أجزاء معانى الجملة . وأنا أرى أنَّ هذا الاستنقص من مستنقصه سهو ، وأنَّ هذه الزيادة غير محتاج إليها للتحميم بل للفهم . وذلك أنَّ اللفظ بنفسه لا يدل البتة ، ولو لا ذلك لكان لكل لفظ ١٥ حق من المعنى لا يجاوزه ، بل إنما يدل بإرادة الالفاظ ، فكما أن الالفاظ يطلقه دالاً على معنى ، كالعين على ينبوع الماء ، فيكون ذلك دلالة ، ثم يطلقه دالاً على معنى آخر ، كالعين على الدينار ، فيكون ذلك دلالة . كذلك إذا أخلاه في إطلاقه عن الدلالة بقى غير دال ، وعند كثير من أهل النظر غير

(٢) كان : ساقطة من ن (٥) لا : ساقطة من ن (٧) جزء منه : ساقطة من م
 (٨) لقب : ولقب م || برد : + به ع ، عا ، ي (٩) في الألفاظ : من الألفاظ
 ع ، م ، ي || في المفردة : من المفردة م (١٠) من : في عا (١١) فى : + أصلا ن
 (١٢) أجزاء معانى : لأجزاء معنى ن (١٥) أن : لأن ع || يدل : + على معنى ن
 (١٦) يجاوزه : يجاوزه ع ، ي || أن الالفاظ : أن اللفظ ع (١٧) كالعين على :
 كالعين م (١٨) كذلك : وكذلك ب ، فكذلك ع ، ن (١٩) دال : ذلك م

لفظ ؛ فإن الحرف والصوت — فيما أظن — لا يكون ، بحسب التعارف عند كثير من المنطقيين ؛ لفظا ، أو يشتمل على دلالة . وإذا كان ذلك كذلك ، فالمتكلم باللفظ المفرد لا يريد أن يدل بجزئه على جزء من معنى الكل ، ولا أيضا يريد أن يدل بجزئه على معنى آخر من شأنه أن يدل به عليه ؛ وقد انعقد الاصطلاح على ذلك . فلا يكون جزؤه ألبته دالا على شئ — حين هو جزؤه — بالفعل ، اللهم إلا بالقوة ، حين نجد الإضافة المشار إليها ، وهي مقارنة لإرادة القائل دلالة به . وبالجملة فإنه إن دُلَّ ، فإنما يدل ، لا حين ما يكون جزءا من اللفظ المفرد ، بل إذا كان لفظا قائما بنفسه ؛ فأما وهو جزء فلا يدل على معنى ألبته .

واللفظ إما مفرد وإما مركب ، وقد علم أن النظر في المفرد قبل النظر في المركب . ثم اللفظ المفرد إما أن يكون معناه الواحد الذي يدل عليه لا يمتنع في الذهن ، من حيث تصوره ، اشتراك الكثرة فيه على السوية ، بأن يقال لكل واحد منهم إنه هو ، اشتراكا على درجة واحدة ، مثل قولنا : الإنسان ؛ فإن له معنى في النفس ، وذلك المعنى مطابق لزيد ولعمرو والحال على وجه واحد ؛ لأن كل واحد منهم إنسان . ولفظة الكرة المحيطة بذى عشرين قاعدة مثلثات ، بل لفظ الشمس والقمر ، وغير ذلك ، كل منها يدل على معنى لا يمتنع تصوره في الذهن من اشتراك كثرته فيه ، وإن لم يوجد مثلا بالفعل ، كالكرة المذكورة ، أو كان يمتنع ذلك بسبب خارج عن مفهوم اللفظ نفسه كالشمس . وإما أن يكون معناه بحيث يمتنع في الذهن إيقاع الشركة فيه ، أعني

(٣) ولا : فلا د . (٦) به : بهاس ، ع ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي (٧) لا : ساقطة في د

(٩) واللفظ : فاللفظ ما (١١) تصوره : يتصوره م (١٣) وذلك : ذلك ع

(١٤) الكرة : الكثرة س (١٥) لفظ : لفظه ع ، م ، ي || كل : + واحد

ع ، ي || منها : منها ن || يمتنع : يمتنع س ، ع ، م ، ي

(١٧) أر : وإن ع || قه : بنفسه س (١٨) معناه : + الواحد ع ، ع ، ي

- في المحصل الواحد المقصود به ، كقولنا زيد ؛ فإنَّ لفظ زيد ، وإنَّ كان قد يشترك فيه كثيرون ، فإنما يشتركون من حيث المسموع ؛ وأما معناه الواحد فيستحيل أن يجعل واحد منه مشتركا فيه ؛ فإنَّ الواحد من معانيه هو ذات المشار إليه ، وذات هذا المشار إليه يمتنع في الذهن أن يجعل لغيره .
- اللهم إلا أن لا يراد بزيد ألينة ذاته ، بل صفة من صفاته المشتركة فيها . وهذا القسم ، وإن لم تمتنع الشركة في مسموعه ، فقد يمتنع أن يوجد في المعنى الواحد من المدلول به عليه شركة . فالقسم الأول يسمى كليا ، والثاني يسمى جزئيا .
- وأنت تعلم أنَّ من الألفاظ ما هو على سبيل القسم الأول ، ومن المعاني ما هو على سبيل معنى القسم الأول ، وهو المعنى الذي المفهوم منه في النفس لا تمتنع نسبته إلى أشياء كثيرة تطابقها نسبة متشاكلة . ولا عليك — من حيث أنت منطقي — أنه كيف تكون هذه النسبة ، وهل لهذا المعنى — من حيث هو واحد مشترك فيه — وجود في ذوات الأمور التي جعلت لها شركة فيه ؛ وبالجمله وجود مفارق وخارج غير الذي في ذهنك أو كيف حصوله في الذهن ؛ فإنَّ النظر في هذه لصناعة أخرى أو لصناعتين . فقد علمت أنَّ اللفظ إما أن يكون مفردا ، وإما أن يكون مؤلفا ؛ وأنَّ المفرد إما أن يكون كليا ، وإما أن يكون جزئيا .
- وقد علمت أننا أوجبنا تأخير النظر في المركب .

واعلم أيضا أننا لا نستغل بالنظر في الألفاظ الجزئية ومعانيها ، فإنها غير متناهية فتحصر ، ولا — لو كانت متناهية — كان علمنا بها — من حيث هي جزئية —

(٢) فيه : فباع (٥) لا : ساقطة من د ، س || وهذا : فهذا س ، ع ، ن

(٦) الواحد : ساقطة من س (٧) يسمى جزئيا : جزئيا م

(٨) من : فد ، ع ، م (١٠) تمتنع : تمتنع د ، س ، م (١٢) فيه : + له ع

(١٣) وخارج : خارج د ، ع ، م || غير : من د ، ع (١٧) واعلم : لما علم م ، س

يفيدنا كمالاً حِكْمياً ، أو يبلغنا غاية حِكْمية ، كما تعلم هذا في موضع العلم به ، بل الذى يهمنى النظر في مثله ، هو معرفة اللفظ الكلى .

وأنت تعلم أن اللفظ الكلى إنما يصير كلياً ، بأن له نسبةً ما ، إما بالوجود ، وإما بصحة التوهم ، إلى جزئيات يُحمل عليها .

٥ والحل على وجهين : حمل مواطأة . كقولك : زيد إنسان ؛ فإن الإنسان محمول على زيد بالحقيقة والمواطأة ؛ وحمل اشتقاق ، كحال البياض بالقياس إلى الإنسان ؛ فإنه يقال : إن الإنسان أبيض أو ذو بياض ، ولا يقال : إنه بياض . وإن اتفق أن قيل : جسم أبيض ، ولون أبيض ، فلا يُحمل حمل المحمول على الموضوع ؛ وإنما غرضنا هنا مما يحمل هو ما كان على سبيل المواطأة .

١٠ فلنذكر أقسام الكلى الذى إنما ينسب إلى جزئيات مواطأة عليها ، ويعطىها الاسم والحد ، لكنه قد تضرطنا إصابتنا لبعض الأغراض أن لا نسلك المعتاد من الطرق في قسمة هذه الألفاظ في أول الأمر ، بل نعود إليه ثانياً . فنقول : إن لكل شيء ماهيةً هو بها ما هو ، وهى حقيقته ، بل هى ذاته . وذات كل شيء واحد ربما كان معنى واحداً مطلقاً ليس يصير هو ما هو بمعنىان كثيرة ، إذا التأمت يحصل منها ذات لأشياء واحدة . وقبلما تجدد لهذا من الظاهرات مثلاً ، فيجب أن يُسَلَّم وجوده . وربما كان واحداً ليس

- (١) يفيدنا : يفيد ن || حكمة : ساقطة من عا
 (٢) بل : ساقطة من م || النظر في مثله : ساقطة من م || في مثله : فيه د ، هـ
 (٣) إن : + كان س ، ع (٤) عليها : عليه م
 (٥) كقولك : كقولنا ع ، ي (٦) بالحقيقة : ساقطة من م || والمواطأة :
 والمواطأة م || بالقياس : بالنسبة س (٨) وإن : وإنه م || يحمل : +
 في مثله ع ، ي || حل : حذب ، س ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || المحمول : + في مثله : د ، دا ، ن ، هـ
 (١٠) عالياً : عليه ع (١٢) الطرق : الطريق ع ، ي (١٣) هى : ساقطة من ن
 (١٤) ربما : وربما م ، ن ؛ وربما ع (١٥) لأشياء واحدة : الشيء م ؛ كشيء ع
 || لهذا : لها ع ، ي (١٦) وربما : وإنما س

(١) نلتئم : لتئم || إذا : وإذاى || حصل : يحصل (٤) بالإرادة :
مع الإرادة ع ، ع ، م ، ي (٥) ويتعلم : ويعلم ع ، م || ويعلمها : ويعلمها م ؛
أوعلمها ع ؛ وأوعلمها ي ؛ وفهاشى : يعلمها
(٨) ويميز : يميز د ، م ، ن ؛ متعيز ع || عن : من ه (٩) وذلك م
(١٢) بالإنسانية : الإنسانية ع ، م (١٤) يشترك . . . الإنسانية : ساقطة
من س || مع : مع م (١٥) مثل كونه : ككونه يخ ، ع ، م ، ي
(١٧) وكونه : فكونه م || بالطبع : ساقطة من ع || لما : ساقطة من د

بمقارنة النفس الناطقة لمادته ، أعرض للتعجب الموجب في مادته هيئة الضحك ، كما أعرض لأمر أخرى : من النجل والبكاء والحسد والاستعداد للكتابة وقبول العلم ، ليس واحد منها لما حصل ، أعرض الشيء لحصول النفس الناطقة له ، فيكون حصول النفس الناطقة إذن سابقا لها ، ويتم به حصول الإنسانية ؛ وتكون هذه لوازم بعدها ، إذا استثبتت الإنسانية لم يكن بد منها .

فقد لاح لك من هذا أن هاهنا ذاتا حقيقية للشيء ، وأن له أوصافا بعضها تلزم منه ومن غيره حقيقة الشيء ، وبعضها عوارض لا تلزم ذاته لزوما في وجوده ، وبعضها عوارض لازمة له في وجوده . فما كان من الألفاظ الكافية يدل على حقيقة ذات شيء أو أشياء ، فذلك هو الدال على الماهية ؛ وما لم يكن كذلك فلا يكون دالا على الماهية ؛ فإن دل على الأمور التي لا بد من أن تكون متقدمة في الوجود على ذات الشيء ، حتى يكون بالتامها يحصل ذات الشيء ، ولا يكون الواحد منها وحده ذات الشيء ، ولا اللفظ الدال عليه يدل على حقيقة ذات الشيء بكاملها ، بل على جزء منه ؛ فذلك ينبغي أن يقال له اللفظ الذاتي الغير الدال على الماهية . وأما ما يدل على صفة هي خارجة عن الأمرين ، لازمة كانت أو غير لازمة ، فإنه يقال له لفظ عرضي ، ولمعناه معنى عرضي .

ثم هاهنا موضع نظر : أنه هل يجب أن يكون معنى اللفظ الذاتي مشتقلا على معنى اللفظ الدال على الماهية اشتمال العلم على الخاص

- (١) أعرض : اعترض (٢) أعرض : اعترض
 (٤) له : ساقطة من ن (٥) هذه : لهذه م || بعدها : بعده ع ، م ، ن
 (٨) لا : ساقطة من ع ، م ، ه || لا تلزم ذاته لزوما : غير لازمة له ن || لزوما : ساقطة من س (٩) عوارض : + غير ع ، م ، ي (١٤) بكالها : بكالها ع
 (١٦) فإنه : فإنها ع ، م ، ي || له : ابتداء نحر في نسخة لغاية ص ٤٤ سطر ٢ || لمعناه : لمعناها م (١٨) هل : ساقطة من م

- أو لا يكون ؟ فإن قولنا لفظ ذاتي ، يدل على لفظ لمعناه نسبة إلى ذات الشيء ، ومعنى ذات الشيء لا يكون منسوباً إلى ذات الشيء ، إنما ينسب إلى الشيء ما ليس هو . فلهذا بالحرى أن يظن أن لفظ الذاتي إنما الأول به أن يشتمل على المعاني التي تقوم الماهية ، ولا يكون اللفظ الدال على الماهية ذاتياً ، فلا يكون الإنسان ذاتياً للإنسان ، لكن الحيوان والناطق ٥ يكونان ذاتيين للإنسان . فإن لم يجعل الإنسان ذاتياً الإنسان ، بما هو إنسان ، بل لشخص شخص ، لم يخل إما أن تكون نسبته بالذاتية إلى حقيقة ماهية الشخص ، وذلك هو الإنسان أيضاً ، وإما أن تكون نسبته بها إلى الجملة التي بها يتشخص ، فيكون ليس هو بأكاله ، بل هو جزء مما هو منه ، من حيث هو جملة . فحينئذ يعرض أن لا يكون الحيوان الناطق والإنسان وما ١٠ يجري مجراها ذاتياً لشخص شخص فقط ، بل الأمور العرضية أيضاً ، مثل لونه ، وكونه قصيراً ، وكونه ابن فلان ، وما يجري هذا المجرى قد تكون ذاتية ، لأنها أجزاء مقومة للجملة . فحينئذ لا يكون للإنسان ، من حيث هو ذاتي للشخص ، إلا ما لهذه .

- فهذه الأفكار تدعو إلى أن لا يكون الذاتي مشتملاً على المقول في جواب ماهو ؛ ١٥ لكن قولنا ذاتي ، وإن كان بحسب قانون اللغة يدل على هذا المعنى النسبي ، فإنه بحسب اصطلاح وقع بين المنطقيين يدل على معنى آخر . وذلك لأن اللفظ الكلي ، إذا دل على معنى - نسبته إلى الجزئيات التي تعرض لمعناه نسبةً يجب ، إذا تَوَهَّم غير موجودة ، أن لا يكون ذات ذلك الشيء من الجزئيات موجوداً ، لا أن ذات

(١) لفظ : ساقطة من م || ذاتي : + أي ن || على لفظ . على أن س

(٢) ولا : فلا : م ، ن ، هـ (٦) للإنسان ساقطة من ي

(٧) بالذاتية : ساقطة من م (٨) نسبته : + تستدعي (١١) مجراها : مجراها د

(١٢) وكونه : أو كونه عا (١٤) للشخص : الشخص د ، م (١٥) إلى : ساقطة من س

(١٦) قولنا : ساقطة من د (١٧) وقع بين : ساقطة من د ، م ، ن ، ي

ذلك الشيء يجب أن يكون يرفع أولا ، حتى يصبح توهم رفع هذا ، بل لأن رفع هذا موجب رفع ذلك الشيء ، سواء كان لأن هذا المرفوع هو حقيقة ذاته ، أو كان هذا المرفوع مما تحتاج إليه حقيقة ذاته ليتقوم — فإنه يقال له ذاتي . فإن لم يكن هكذا — وكان يصح في الوجود أو في التوهم أن يكون الشيء الموصوف به حاصل مع رفعه ، أو كان لا يصح في الوجود ، ولكن ليس رفعه سبب رفعه ، بل إنما لا يصح ذلك في الوجود لأن رفعه لا يصح إلا أن يكون ذلك ، ارتفع أولا في نفسه ، حتى يكون رفعه بالجملة ليس سبب رفعه — فهو عرضي . فأما المرتفع في الوجود فكالقيام والقعود ، وذلك مما يسرع رفعه ، وكالشباب فإنه يبطؤ رفعه ، وكغضب الحليم فإنه يسهل إزالته ، وكانخلق فإنه يصعب إزالته . وأما المرتفع في الوهم دون الوجود فكسواد الحبشى . وأما الذى لا يرتفع ، ولا يرفع رفع السبب ، فككون الإنسان بطبعه معرضا للتعجب والضحك ، وهو كونه ضحكا بالطبع ، فإنه لا يجوز أن يرفع عن الإنسان في الوجود ؛ فإن توهم مرفوعا ، فإن الإنسانية تكون مرفوعة ، لا أن رفع الأعراض بالطبع لهذا المعنى هو سبب رفع الإنسانية ، بل لأنه لا يتأتى أن يرفع ، إلا أن تكون الإنسانية أولا مرفوعة ، كما أنها ليست سببا لثبوت الإنسانية ، بل الإنسانية سبب لثبوتها .

فقد بان اختلاف ما بين نسبة الحيوان والناطق والإنسان إلى الأشخاص ، وبين نسبة الأعراض إليها ؛ فإن النسبة الأولى إذا رفعتها ، أوجب رفع الشخص ؛ وأما النسبة الثانية فنفس رفعها لا يوجب رفع الشخص ، بل منها

(١) بل لأن : ساقطة من د (٢) لأن : ساقطة من م (٦) أولا : ساقطة من ي .
 (٨) يسرع : يسوغ س || فإنه : + مما د : وذلك ، عا (٩) فإنه : فإن ذلك عا ، هـ
 (١٠) لا يرتفع ر : ساقطة من د (١٣) أن : لأن هـ (١٧) والإنسان : + أيضا
 عا ، ن ، هـ ، ي (١٨ — ١٩) النسبة ... وأما : ساقطة من م (١٩) منها : مع عا

ما يرتفع ، ومنها ما لا يجوز أن يرتفع أو يرتفع الشخص ؛ وأما رفعها فلا يرفع الشخص ألبته . وإذا كان الأمر على هذه الجهة ، فالذاتي يشتمل على الدال على الماهية .

فقد اتضح لك أن اللفظ المفرد الكلي منه ذاتي يدل على الماهية ، ومنه ذاتي لا يدل على الماهية ، ومنه عرضي .

[الفصل السادس]

(و) فصل في تعقب ما قاله الناس في الذاتي والعرضي

قد قيل في التمييز بين الذاتي والعرضي : إن الذاتي مقوم والعرضي غير مقوم ، ثم لم يُحصَل ، ولم يتبين أنه كيف يكون مقوماً ، أو غير مقوم . وقيل أيضاً : إن الذاتي لا يصح نوهه مرفوعاً مع بقاء الشيء ، والعرضي يصح نوهه مرفوعاً مع بقاء الشيء . فيجب أن نُحصَل نحن صحة ما قيل أو اختلاله ، فنقول : أما قولهم إن الذاتي هو المقوم ، فإنما يتناول ما كان من الذاتيات غير دال على الماهية ، فإن المقوم مقوم لفرد . وقد علمت ما يعرض من هذا ، اللهم إلا أن يعنوا بالمقوم ما لا يفهم من ظاهر لفظه ، ولكن يعنون به ما عينا بالذاتي ، فيكونوا إنما أتوا باسم مرادف صُرف عن الاستعمال الأول ، ولم يدل على المعنى الذي نقل إليه ، ويكون الخطب في المقوم كالخطب في الذاتي ، وتكون حاجة كل واحد منهما إلى البيان واحدة .

(١) ومنها : رمة عا || ومنها... الشخص : ساقطة من د || رفعها : رفعها ي (٢) وإذا : فإذا د ، م || يشتمل : مشتمل س (٩) أو غير : وغير ي (١٠ - ١١) الشيء : الشيء : ساقطة من د (١٤) به : منه د ، دا ، عا || عينا : يعني م ؛ بقينا د (١٦) المعنى : معنى م || كالخطب : لا الخطب عا

- وأما اعتمادهم على أمر الرفع في التوهم ، فيجب أن تتذكر ما أعطيناك
سابقاً : أن المعنى الكلي قد يكون له أوصاف يحتاج إليها أولاً حتى يحصل ذلك
المعنى ، ويكون له أوصاف أخرى تلزمه وتتبعه ، إذا صار ذلك المعنى حاصلًا .
فإنما جميع الأوصاف التي يحتاج إليها الشيء حتى تحصل ماهيته ، فلن يحصل معقولا
مع سلب تلك الأوصاف منه . وذلك أنه قد سلف لك أن للأشياء ماهيات ،
وأن تلك الماهيات قد تكون موجودة في الأعيان ، وقد تكون موجودة
في الأوهام ؛ وأن الماهية لا يوجب لها تحصيل أحد الوجودين . وأن كل
واحد من الوجودين لا يثبت إلا بعد ثبوت تلك الماهية ، وأن كل واحد
من الوجودين يلحق بالماهية خواص وعوارض تكون للماهية ، عند ذلك
الوجود ، ويجوز أن لا تكون له في الوجود الآخر . وربما كانت له لوازم تلزمه
من حيث الماهية ، لكن الماهية تكون متقررة أولاً ، ثم تلزمها هي ، فإن
الاثنيية يلزمها الزوجية ، والمثلث يلزمه أن تكون زواياه الثلاث مساوية
لقائمتين ، لا لأحد الوجودين ، بل لأنه مثلث . وهذه الماهية إذا كان لها
مقومات متقدمة - من حيث هي ماهية - لم تحصل ماهية دون تقدمها ؛ وإذا
لم تحصل ماهية ، لم تحصل معقولة ولا عينا . فإذا حصلت معقولة ،
حصلت وقد حصل ما تنقوم به في العقل معها على الجهة التي تنقوم به ؛
فإذا كان ذلك حاصلًا في العقل ، لم يمكن السلب ، فيجب أن تكون هذه
المقومات معقولة مع تصور الشيء ، بحيث لا يجهل وجودها له ، ولا يجوز سلبها
عنه ، حتى تثبت الماهية في الذهن ، مع رفعها في الذهن بالفعل . وليست أعني
بمصولها في العقل خطورها بالبال بالفعل ، فكثير من المعقولات لا تكون
خاطرة بالبال ، بل أعني أنها لا يمكن مع إخطارها بالبال ، وإحتمالها هي
(٢) سابقاً : + من م ، ي (٤) جميع : جمع م (٧) الأوهام : الأذهان د ، دا ، م ، ن
(٩) بالماهية : الماهية ي (١٢) يلزمه ... الثلاث : يلزم أن تكون زوايا المثلث س
(١٧) يمكن : يكن د (١٩) مع رفعها في الذهن : سابقة من ن || بالفعل : سابقة من م ، ي
(٢٠ - ٢١) بالفعل ... بالبال : سابقة من ي (٢١) أنها : أنه عا

مقومة له بالبال ، حتى تكون ^{١٠} مخطرة بالبال ، وذلك مخطرا بالبال بالفعل ،
أن يسلبها عنه ، كأنك تجد الماهية بالفعل خالية ^{١١} منها تصورها ، أعني تصور
الماهية في الذهن . وإذا كان كذلك ، فالصفات التي نسميها ذاتية للعاني
المعقولة ، يجب ضرورة أن تعقل للشيء على هذا الوجه ، إذ لا تصور الماهية
في الذهن دون تقدم تصورها .

٥

وأما سائر العوارض ، فإذا ليست مما يتقدم تصورها في الذهن تصور
الماهية فيه ، ولا أيضا هي مع تصور الماهية ، بل هي توابع ولوازم ليست مما
يحقق الماهية ، بل مما يتلو الماهية ، فالماهية تثبت دونها ، وإذا ثبتت دونها ،
لم يتمذر أن تعقل الماهية ، وإن لم تتقدم ، أو إن لم يلزم تعقلها . وقد علمت أني
لست أعني في هذا التعقل أن يكون ، إذا تصورت الشيء بالفعل ملحوظا إليه ،
يكون مع ذلك تصورت أفراد المقومات له أيضا بالفعل ، فربما لم تلحظ الأجزاء
بذهنك ، بل أعني بهذا أنك إذا أخطرت الأمرين معا بالبال ، لم يمكنك
أن تسلب الذي هو مقوم عن الذي هو مقوم له سلبا يصح معه وجود المقوم
بماهيته في الذهن من دون وجود ما يقومه فيه . فإذا كان كذلك ، فيجب
أن لا يمكنك سلبه عنه ، بل يعقل وجوده له لا محالة .

١٥

وأما العوارض فلا أمنع صحة استنباتك في الذهن معنى الماهية ، ولا يعقل
وجودها للماهية ، بل يسلبها سلبا كاذبا . ولا أوجب ذلك أيضا في كل
العوارض ، فإن من العوارض ما يلزم الماهية لزوما أوليا بينما ليس بواسطة
عارض آخر ، فيكون سلبه عن الماهية مع استنبات الماهية وإخطارهما معا بالبال
مستحيلا ، إذا كان ليس هو له بسبب وسط بينه وبينه . وذلك مثل كون
المثلث بحيث يمكن إخراج أحد أضلاعه على الاستقامة توهمها ، أو معنى آخر

٢٠

(٤) لاشئ : لاشئ م (٧) بل هي : بل عا (٨) بل ما : بل عا
(٩) علمت : قلت م (١٠) بالفعل : بالفعل م (١٤) بماهيته : ماهيته م
(٢٠) هو : ساقطة من د ، س ، ن ، هـ (٢١) أحد : ساقطة من د

مما يشبه هذا مما هو عارض له . وقد يمكن أن يكون وجود العارض بواسطة . فإذا لم تخطر تلك الوسطة بالبال ، أمكن سلبه ، مثل كون كل زاويتين من المثلث أصغر من قائمتين . ولولا صحة وجود القسم الثاني لما كانت لوازم مجهولة ؛ ولولا صحة القسم الأول لما كان ما بُيِّن لك بعد من إثبات عارض لازم للماهية بتوسط شيء حقا . وذلك لأن المتوسط ، إن كان لا يزال يكون لازما للماهية غير بيّن الوجود لها ، ذهب الأمر إلى غير النهاية ؛ وإن كان من المقومات ، صار اللازم المجهول — كما تعلم — لازما لهذا المقوم ، لا مقوماً ، إذ مقوم المقوم مقومٌ ، وكان لازما آخر الأمر بلا واسطة . فما كان من اللوازم غير بيّن للشيء صح في الذهن أن يتوهم الشيء صرفوا عنه ذلك اللازم من جهة ، ولم يصح من جهة . أمّا جهة الصحة فن حيث أن تصوّره قد يحصل في الذهن مع سلب اللازم عنه بالفعل ، واعتبار هذه الصحة والجواز بحسب الذهن المطلق . وأمّا جهة الاستحالة فأن يتوهم أنه يجوز أن لو كان يحصل في الأعيان ، وقد سلب عنه فيها اللازم ، حتى يكون مثلا كما يصح أن لو كان يكون هذا الشخص موجودا ، ولا النذب الذي لزمه في أصل الحلقة ، فصار يصح أيضا أنه كان يكون هذا المثلث موجودا ، ولا زاويته أقل من قائمتين ؛ فإن هذا التوهم فاسد لا يجوز وجود حكمه ، وليس كالمذكور معه . واعتبار هذه الصحة والجواز بحسب ذهن مطابق للوجود .

فقد بان لك من هذا أن من الصفات ما يصح سلبه وجودا ، ومنها ما يصح سلبه توهمًا لا في الوجود ؛ ومنها ما يصح سلبه توهمًا مطلقا ، ومنها ما لا يصح سلبه بوجه وهو عارض ، ومنها ما لا يصح سلبه وهو ذاتي ،

(٣) ولولا... مجهولة : ساقطة من م (٤) عارض : ساقطة من د ، عا ، م (٦) لها : له عا ، م || النهاية : نهاية د ، م (٨) لازما : + له د ، م (١١) قد : ساقطة من د ، م ، ن (١٤) كان يكون : كان د ، س || النذب : البدن عا (١٦) وليس... معه : ساقطة من ب ، د (١٧) للوجود : للوجود ن (١٩) لا : له عا ، ن || الوجود : + كمراد الحبشي فإنه لا يلزم إنسانية لافي الذهن ولا في الوجود ن || ومنها... مطلقا : ساقطة من د

لكن يتميز من المعارض بأن الذهن لا يوجب سبق ثبوت ما الذاتى له ذاتى قبل ثبوت الذاتى ، بل ربما أوجب سبق ثبوت الذاتى . وأما العرض فإن الذهن يجعله تاليا ، وإن وجب ولم ينسلب .

فقد اتضح لك كيف لم يُحصَلْ معنى الذاتى والعرضى من اقتصر على البيانين المذكورين .

[الفصل السابع]

(ز) فصل فى تعقب ما قاله الناس فى الدال على الماهية

- إن الدال على الماهية قد قيل فيه : إنه هو الدال على ذاتى مشترك كيف كان ، ولم يبلغنا ما هو أشد شرحا من هذا . فلنتظر الآن هل المفهوم من هذه اللفظة ، بحسب التعارف العامى ، هو هذا المعنى أولا ، وهل ما تعارفه الخاص ١٠ وانفقوا عليه بسبيل النقل يدل عليه ؟ فإننا إذا فعلنا هذا ، اتضح لنا غرض كبير .
- أما المفهوم بحسب التعارف العامى فليس يدل عليه ؛ وذلك لأن الدال على ماهية الشيء هو الذى يدل على المعنى الذى به الشيء هو ما هو . والشيء إنما يصير هو ما هو بمحصل جميع أوصافه الذاتية المشترك فيها ، والى تخص أيضا ، فإن الإنسان ليس هو ما هو بأنه حيوان ، وإلا لكانت الحيوانية تحصل ١٥ الإنسانية . نعم الحيوانية محتاج إليها فى أن يكون هو ما هو ، وليس كل ما يحتاج إليه فى أن يكون شيء هو ما هو ، يكون هو الذى يحصل بمصوله وحده الشيء هو هو . فإذا كان كذلك لم يكن الذاتى المشترك للشيء مع غيره وحده ،

(٢) قبل ... الذاتى : ساقطة م || سبق ثبوت : سبق د ، ع ، م (٨) فيه : ساقطة من ي (١٠) أر : أم ب ، س ، م (١١) بسيل : قيل ي || فإننا إذا : فإذا (١٤) والى : الذى (١٦) محتاج : محتاجة م ؛ محتاج د ، ن (١٨) هو هو : هو ما هو ع

ولا الخاص وحده هو ماهية الشيء بل جزء ماهيته . والعجب أن جماعة ممن يرى أن الذاتي والدال على الماهية واحد لا يجعل الذاتي الخاص دالا على ماهية ما هو ذاتي له ، وهو الذي نسميه بعد فصلا ؛ فهذا هذا .

وأما تعرف الحال في الدال على الماهية على سبيل الوضع الثاني والتعارف الخاص ، فهو أنا نجد الحيوان والحساس محولين على الإنسان والفرس والثور ، ثم نجد أهل الصناعة يعملون الحساس وما يجري مجراه من جملة أمور يسمونها فصولا لأمر يسمونها أجناسا ذاتية ، ثم لا يجعلونها من جملة ما يسمونه أجناسا ، ويعملون كل ما يكون دالا على الماهية لعدة أشياء مختلفة جنسا لها . وكذلك حال الإنسان والناطق بالقياس إلى أشخاص الناس ، فيجعلون الإنسان يدل عليها بالماهية ، ولا يجعلون الناطق كذلك ، ويعملون الإنسان لذلك نوعا للحيوان دون الناطق . فإن الشيء الذي يقولون إنه دال على الإنية الذاتية المشتركة ، يعملونه شيئا غير الدال على الماهية الذاتية المشتركة ، ولا يعملون الشيء الواحد صالحا لأن يكون بالقياس إلى أشياء إنية و ماهية ، حتى يكون ، من حيث يشترك فيه ، هو ماهية لها ، ومن حيث يتميز به عن أشياء أخرى هو إنية لها ، حتى يكون الشيء المقول على الكثرة من حيث تشترك فيه الكثرة جنسا أو نوعا ، ومن حيث يتميز به فصلا . فيكون ذلك الشيء لتلك الأشياء جنسا أو نوعا ، ومع ذلك يكون لها فصلا ؛ بل إذا وجدوا جنسا ارتادوا شيئا آخر ليكون فصلا يقوم الجنس ، إن كان جنسا له فصل يقوم .

(١) وحده : ساقطة من ب ، د ، ع ، م || ماهية : ماهية د (٣) فهذا :

وهذا (٦) وما : أو ماد (٧-٨) ذاتية... أجناسا : ساقطة من س ||

يجعلونها : يعملونه د ، ن ، هـ (٩) لها : ساقطة من د ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي (١٢) الذاتية :

ساقطة من د (١٣) ولا : فلا م ، ن ، هـ (١٤) فيه : فيها ع

(١٥-١٦) المقول.. الشيء : ساقطة من د (١٨) يقوم : + م ، هـ

وكذلك إذا وجدوا نوعا طلبوا شيئا من ذاته هو الفصل ، ولو كان الشيء إنما هو دال على الماهية ، حتى هو جنس ونوع ، لأنه دال على ذاتي مشترك فيه ، لكان الأمر بخلاف هذه الأحكام .

- وها هنا موانع أخرى عن أن يكون ما قالوه من كون الدال على ذاتي مشترك ، دالا على الماهية حقا . فإن زاد أحدهم شرطا ليتخصص به ما يسدونه جنسا ونوعا في كونه دالا على الماهية، وهو أنه يجب أن يكون أعم الذاتيات المشتركة مضمونا في الدلالة التي للذاتي المشترك ، وذلك الأعم هو الأعم الذي لا يدل على إنية أصلا، حتى يكون الفرق بين الأمرين أن الدال على الإنية هو الذي بكلية وكما هو يدل على الإنية. وأما هذا الذي يتضمن الدلالة على أعم الذاتيات المشتركة فإنما يدل على الإنية بالعرض ، لأنه يدل بجزء منه دون جزء ، كالحیوان فإنه وإن تميز به أشياء عن النبات ، فإنه ليس ذلك بجميع ما يحصله الحيوان حيوانا، بل بشيء منه ؛ فإنه لا يفعل ذلك بأنه جسم، بل بأنه حساس ، وهذا هو الدال على الإنية أولا ، ولأجله يدل الحيوان على التمييز والإنية . فيكون الحيوان ليس لذاته صالحا للتمييز ، بل بجزء منه ، ويكون الحساس كذلك لذاته ، فنقول :
- ١٠ إن هذا أيضا تكاف غير مستقيم . أما أولا فلا أنه لو كان كذلك لكان إذا أخذنا أعم المعاني كالجوهر ، وقرنا به أخص ما يدل على الشيء فقلنا مثلا : جوهر ناطق ، لكان يكون دالا على ماهية ، وكان يكون نوع الإنسان أو جنسه ، وكان يكون حد الإنسان أو حد جنسه أنه جوهر ناطق . وليس كذلك عندهم ، بل حده أنه حيوان ناطق ، وليس الحيوان والجوهر واحدا ؛ ومن المحال أن يكون للشيء الواحد حد تام حقيق إلا الواحد . وإن تكلفوا
- ٢٠

(٤) عن : على م (٧) المشترك : ساقطة من س || هو الأعم : ساقطة من ي
(١١) ذلك : دالاي (١٢) ذلك : + يل م (١٥) فلا أنه : فإنه م
(١٦) المعاني : الأنواع س (١٧) وكان : فكان عا (٢٠) وإن : فإن عا

أن يوجهوا مع المشترك الأول سائر التي في الوسط على الترتيب كله ، فقد حصل ما نذهب إليه من أن الدال على الماهية يجب أن يكون مشتملا على كمال الحقيقة ، فيكون حينئذ هذا التكلف يؤدي إلى أن لا يحتاج إلى نقل هذه اللفظة عن الموضوع في اللغة إلى اصطلاح ثان ؛ فإننا سنوضح من بعد أن استعمال هذه اللفظة على ما هي عليه يحفظ الوضع الأول لها مع استمراره في الوجوه التي يتعوق معها ما يتعوق .

وبعد هذا كله ، فإن ذلك يفسد بوجوه أخرى ، منها أن الحساس أيضا حكمه حكم الحيوان ، وأنه أيضا يحصل من معان عامة وخاصة ، وأن المعاني العامة فيه ، ككون الجسم أو الشيء ذا قوة أو صورة أو كيفية لا تميز بها ، إنما تميز بما هو أخص منها ، وهو كونه الجسم أو الشيء ذا قوة ١٠ ذراكية للشخصيات على سبيل كذا . ومنها أن الحيوان ، وإن كان لا يميز بجزء من معناه كالجسم ، ويميز بجزءه كالحساس ، فليس سبيلنا في هذا الاعتبار هذا السبيل ، ولا نظرننا هذا النظر . وذلك لأننا إنما ننظر في الحيوان ، من حيث هو حيوان ، والحيوان ، من حيث هو حيوان ، شيء واحد ، ومن حيث هو ذلك الواحد لا يخلو إما أن يميز التمييز الذي عن النبات أو لا يميز ، فإن لم يميز وجب أن يكون النبات يتشارك الحيوان في أنه حيوان ، وهذا مستحيل . وإن ميز ، فقد صدر عنه بما هو حيوان تمييز ، وإن كان قد يصدر أيضا عن جزء له ، وكان الجزء حلة أولى في ذلك التمييز ، وليس إذا كان للشيء حلة بها يصير بحال ، والحلة تلك الحال ، يجب أن تكون تلك الحال له بالعرض ، فكثير من الأشياء بهذه الصفة . ٢٠

(٢) من : ساقطة من م || كمال : التكمال (٧) ذلك : + كده د ، م ، ه || فإن ذلك : ساقطة من ن . (٩) ككون : لكون م (١٠) تميز بها إنما : ساقطة من م (١٧) قد : ساقطة من م || أيضا : ساقطة من عا (١٨) التمييز : ساقطة من د ، م ، ن ، ه (١٩) والحلة : أو الحلة م

ثم لا أمتنع أن يكون ها هنا شروط أخرى تلحق بالبيان الذي جعلناه للدال على الماهية ، يتميز بها ما يسمى جنسا أو نوعا عن الفصل ؛ وشروط أخرى تلحق بالتمييز يكون ذلك للحساس دون الحيوان ؛ إلا أن ذلك لا يكون بحسب الوضع الأول ، ولا بحسب نقل منصوص عليه من المستعملين لهذه الألفاظ في أول ما استعملوا ، بل يكون اضطرابات ألحا إليها أمثال هذه المقاومات .
 وإذا وجد في ظاهر المفهوم من لفظ ما هو ما يقع به استغناء واقتصار ، كان المصير عنه إلى غيره ضربا من العجز ومن اللجاج الذي تدعو إليه الأنفة من الإذعان للحق ، والاعتراف بذهاب ذلك على من لم يخطر بباله ما أوردناه من المباحث إلى حين سماعها .

[الفصل الثامن]

١٠

(ح) فصل في قسمة اللفظ المفرد الكلى إلى أقسامه الخمسة

نقول الآن : إنه قد تبين لك أن اللفظ المفرد الكلى إما ذاتي وإما عرضي ، وأن الذاتى للشيء إما صالح للدلالة على الماهية بوجه ، وإما غير صالح للدلالة على الماهية أصلا . والدال على الماهية إما أن يدل على ماهية شيء واحد أو أشياء لا تختلف اختلافا ذاتيا ؛ وإما أن تكون دلالة على الماهية إنمائية
 ١٥ هي بحسب أشياء تختلف ذواتها اختلافا ذاتيا . مثال الأول لفظة الشمس إذا وقعت على هذه المشار إليها ؛ ولفظة الإنسان إذا وقعت على زيد وعمرو ؛ ومثال الثانى دلالة لفظة الحيوان إذا وقعت على الثور والحصان والفرس معا ، فسأل سائل مثلا : ما هذه الأشياء ؟ فقبل : حيوانات ، فإن لفظة الحيوان تدل على كمال حقيقةها ، من حيث هو مسئول عنها جملة ، ومطلوب
 ٢٠

(١) الدال : الدال د ، ن هـ (٣) تلحق : + بالبيان هـ (٥) اضطرابات : + قدب ، د ا هـ || ألحا : ألحات هـ (٦) ظاهر : سانس || من : عن عا (٨) من : عن عا هـ || لم : ساقطة من س هـ (١٣) صالح : أن يصلح ن || للدلالة : الدلالة م (١٥) دلالة : دلالة د ا ، ن هـ (١٦) هي : هو د عا || بحسب أشياء : لأشياء عا (١٨) الثانى ... الحيوان : لفظة الإنسان م || لفظة : لفظ ن || والفرس : والإنسان ن (١٩) فسال : رسال عا ؛ وإذا سال هـ (٢٠) هو : هي عا هـ || عنها : عن عا ، م هـ

كنه الحقيقة التي لها بالشركة . والفرق بين الوجهين أن الوجه الأول يكون دالة على ماهية الجملة ، و ماهية كل واحد ؛ فإن لفظة الإنسان تدل أيضا على كمال الحقيقة الذاتية التي لزيد وعمرو ، وإنما يفضل عليها ويخرج عنها ما يختص كل واحد منهما به من الأوصاف العرضية ، كما قد فهمته مما قيل سافا .

وأما الوجه الثاني فإنك تعلم أن الحيوانية وحدها لا تكون دالة على ماهية الإنسان والفرس وحدها ، فليس بها وحدها كل واحد منهما هو هو ، وليس إنما يفضل عليها بالعرضيات بل بالفصول الذاتية ؛ وأما الذي لها من الماهية بالشركة فلفظة الحيوان تدل عليه . وأما الحساس فيدل على جزء من جملة ما تشتمل عليه دلالة لفظة الحيوان ، فهو جزء من كمال حقيقتها المشترك فيها دون تمامها ؛ وكذلك حال الناطق بالقياس إلى الإنسان . لكن لقائل أن يقول : إنه لا دلالة للحيوان إلا ومثلها للحساس ، وكما أنه لا يكون الحيوان إلا جسيما ذا نفس ، كذلك لا يكون الحساس إلا جسيما ذا نفس . فنقول في جوابه : إن قولنا إن اللفظ يدل على معنى ليس على الوجه الذي فهمته ، أعني أن يكون إذا دل اللفظ لم يكن بد من وجود ذلك المعنى ، فإنك تعلم أن لفظ المتحرك إذا دل ، لم يكن بد من أن يكون هناك محرك ، ولفظة السقف ، إذا دلت ، لم يكن بد من أن يكون هناك أساس ؛ ومع ذلك لا نقول إن لفظة المتحرك مفهومها ودلالاتها المحرك ، ولفظة السقف مفهومها ودلالاتها الأساس ؛ وذلك لأن معنى دلالة اللفظ هو أن يكون اللفظ اسما لذلك المعنى على سبيل

(١) بالشركة : بالشرك ه || الأول : لا ، د (٣) وإنما : إنما (٤) منها به : منها (٦) وحدها : وحده س ، م (٧) وحدها : وحدها ، ن ، ه || واحد : + واحد ه || منها : منها عا (٨) بالعرضيات : بالعوارض س || لها : لها ن (١٢) أنه : ساقطة من س (١٤) على معنى ليس : ساقطة من د (١٥) فإنك : كأنك م (١٨) ولفظة : أو لفظة ه .

- القصد الأول ، فإن كان هناك معنى آخر يقارن ذلك المعنى مقارنة من خارج ، يشعر الذهن به مع شعوره بذلك المعنى الأول ، فليس اللفظ دالا عليه بالقصد الأول ؛ وربما كان ذلك المعنى محولا على ما يُحمل عليه معنى اللفظ ، كعنى الجسم مع معنى الحساس ؛ وربما لم يكن محولا كعنى المحرك مع المتحرك .
- والمعنى الذى يتناوله اللفظ بالدلالة أيضا يكون على وجهين : أحدهما أولا والآخر ٥
- ثانيا ؛ أما أولا فكقولنا الحيوان ، فإنه يدل على جملة الجسم ذى النفس الحساس ، وأما ثانيا فكدلالة على الجسم ، فإن معنى الجسم مضمّن فى معنى الحيوانية ضرورة ، فما دل على الحيوانية اشتمل على معنى الجسم ، لا على أنه يشير إليه من خارج ، فيكون ها هنا دلالة بالحقيقة ، إما أولية وإما ثانية ، ودلالة خارجية ، إذا دل اللفظ على ما يدل عليه ، عرف الذهن أن شيئا آخر من خارج ١٠ يقارنه ، وليس داخلا فى مفهوم اللفظ دخول اندراج ولا دخول مطابق .

- فإن أردنا أن نختصر هذا كله ونحصله ، جعلنا الدلالة التى للألفاظ على ثلاثة أوجه : دلالة مطابقة ، كما يدل الحيوان على جملة الجسم ذى النفس الحساس ؛ ودلالة تَصْمُن ، كما تدل لفظة الحيوان على الجسم ؛ ودلالة لزوم كما تدل لفظة السفف على الأرساس . فإذا كان كذلك فلنرجع إلى مانحن فيه فنقول : إن المفهوم ١٥ من الحساس هو أنه شيء له حسّ تمّ من خارج ما ، نسلم أنه يجب أن يكون جسما وذا نفس ، فتكون دلالة الحساس على الجسم دلالة لزوم . وأما الحيوان فلأنما نعنى به بحسب الاصطلاح الذى لأهل هذه الصناعة ، أنه جسم ذو نفس حساس ، فتكون دلالة على كمال الحقيقة دلالة مطابقة ، وعلى أجزائها

(٢) يشعر : شدد ، م || شعوره : شعوره د (٤) محولا : + على ما يحمل عليه ن || مع المتحرك : ساقطة من د (٥) اللفظ : ساقطة من م || وجهين : الوجهين د (٦) أولا : الأول د (٨) ضرورة : ساقطة من ن || الحيوانية : الحيوان ن || الجسم : الجسمية س (١٢) أوجه : وجهه ما ، ه (١٥) فلنرجع : + الآن ه (١٦) ما : ساقطة من س .

دلالة تضمن . وأما دلالة الحساس على سبيل المطابقة ، فإنما هي على جزء فقط ،
وأما الكل وسائر الأجزاء ، فإنما تدل عليها على سبيل اللزوم .

ولسنا نذهب ها هنا في قولنا لفظ دال ، إلى هذا النمط من الدلالة ؛ فقد
تقرر أن اللفظ الدال على الماهية ما هو وكيف هو ، ومن ها هنا نزول الشبهة
المذكورة . فأما اللفظ الذاتي للشيء الذي لا يدل على ماهية ما اعتبر ذاتيته له ،
لا بسبيل شركة ولا خصوص ، فإنه لا يجوز أن يكون أعم الذاتيات المشتركة ،
والإلا لدل على الماهية المشتركة بوجه ، فهو إذن أخص منه ، فهو صالح لتمييز
بعض ما تحته عن بعض ، فهو صالح للإنية ؛ فكل ذاتي لا يدل بوجه على ماهية
الشيء فهو دال على الإنية .

١٠ فإن قال قائل : إن الذي يصلح للإنية هو بعينه يصلح للماهية ، فإن
الحساس ، وإن رذلت كونه دالا على ماهية الإنسان والثور والفرس ،
بحال خصوص أو شركة ، فإنك لا تزدل دلالة على ماهية مشتركة للسميع
والبصير واللامس ؛ فليس يجب أن يكون الذاتي ينقسم إلى مقول في جواب
ما هو ، ومقول في جواب أى شيء ، انقساماً على أن لا يدخل أحدهما
في الآخر ، ولذلك لم يتبين لك أنه إذا كان الشيء دالا على الماهية ، فليس بدال
على الإنية ، بل يلزمك ما ألزمت القوم ، فنقول له : أما التشكك المقدم فيجعل
بأن تعرف أننا لا نمنع أن يكون ما هو دال على إنية أشياء دالا على ماهية أشياء
أخرى ، بل ربما أوجبنا ذلك ؛ إنما نمنع أن يكون الحساس مثلاً دالا
على ماهية خاصة أو مشتركة للإنسان والفرس والثور ، كدلالة الحيوان
مع مشاركة الحيوان الحساس في الذاتية للإنسان والفرس والثور ؛ فإن

(١) فإنما : إنساناً ، م (٢) الكل : للكل (٤) ما هو : ما هي ن || وكيف
هو : وكيف عا (٥) له : به عا (٧) المشتركة : + له د ، ن || فهو : + إذن ن ، هـ
(٨) للإنية : للإنية هـ (٩) الإنية : الإنية ب ، هـ (١٠) للإنية : للإنية ن ، هـ
(١١) رذلت : أرذلت هـ (١٣) فليس : فليس ي (١٤) هو : هي ن || أى شيء :
+ هو || عل أن : ساقطة من ب ، س ؛ عل أنه : ي (١٥) ولذلك : وكذلك هـ || بدال : بدل د
(١٧) أنا : بآنا هـ || دالا : دال عا (١٩) كدلالة : دلالة عا (٢٠) الذاتية : الدلالة س

الحساس ذاتي مشترك لعدة أشياء ، كما أن الحيوان ذاتي مشترك لها ؛ إنما نمنع حكما آخر فنقول : إنهما بعد الاشتراك في الذاتية المشترك فيما ، يفترقان فيكون الحيوان وحده منهما دالا على ماهية مشتركة للأشياء التي هما ذاتيان لها .

ويجب أن تعلم أنا إذا قلنا : لفظ ذاتي ، عني ذاتيا لشيء ، ثم نقول : ماهية أو غير ماهية ، فنعني بذلك أنه كذلك لذلك الشيء لا غيره . وإذا خيلنا عن هذا فيكون ما هو أبعد من هذا ، فإن الذاتى للشيء ، كاللون للبياض ، قد يكون عرضيا لشيء آخر ، كما هو للجسم ، وهذا لا يوجب منع قولنا : إن الذاتى لا يكون عرضيا ؛ فإن غرضنا يتوجه إلى أنه لا يكون عرضيا لذلك الشيء الذى هو له ذاتي .

- وأما التشكك الآخر فينحل بأن نقول : إنا نعني بالدال على الإنسية ما إنما صلوحه للإنسية فقط دون الماهية ، حتى إنه لا تكون دلالة على معنى مقوم يتم ماهية مشتركة أو خاصة ، بل على معنى مقوم يخص ؛ فإذا قلنا : الدال على الإنسية عني هذا المعنى . فإن تشكك متشكك ، واستبان حال قول الحيوان على السميع والبصير واللامس ، هل هو قول في جواب ما هو أو ليس ، وكيف يجوز أن يكون مقولا في جواب ما هو ، فتكون هذه أنواع الحيوان وأمورا مختلفة متباينة أيضا ، حينئذ لا يكون الحساس مقولا عليها في جواب ما هو ، لأن الحيوان أتم دلالة . وكيف لا يكون كذلك وهو أكمل محمول على ما نمحله عليه بالشركة؟ فيجب أن ينتظر هذا المتشكك أصولا وأحوالا نعطيها إياه في حمل الحس على الفصل ، وذلك بعد فصول .

١ (١) لما : + فإنما ، ع ، هـ (٢) فقول : وقول ع ، هـ (٤ - ٥) ماهية أو غير ماهية : ساقطة من د (٥) لا : + لشيء : ع (١٠) إنا : + إنما ، م ، هـ (١١) مقوم : مفهوم م (١٢) على معنى مقوم : معنى مفهوم م || مقوم : ساقطة من ن || الدال : إنية س (١٣) المعنى : هنا أوردت النسخ ع ، م ، ي الفقرة المبينة في أول الصفحة التالية سطر ١ - ٣ ثم عادت نسخة ي فقط فأوردتها في موضعها الصحيح (١٥) وأمورا : وأمورا (١٦) متباينة : ومتباينة ن || أيضا : وأيضا ع ، م ، هـ (١٨) عليه : ساقطة من ع ، ن || هذا : منها ن || أحوالا : ساقطة من ب ، د ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي .

فإذ قد تبين هذا فتقول : إنَّ الذاتى الدالَّ على الماهية يقال له : المقول
فى جواب ما هو ؛ والذاتى الدال على الإنية يقال له : المقول فى جواب أى شىء
هو فى ذاته ، أو أى ما هو .

وَأما العرضى فربما كان خاصاً بطبيعة المحمول عايه لا يعرض لغيره كالضوء
والكتاب الإنسان ، ويسمى خاصة ؛ وربما كان عارضاً له ولغيره كالأبيض
للإنسان ولغيره ، ويسمى عرضاً عاماً . فيكون كل لفظ كل ذاتى إما دالاً على
ماهية أعم ، ويسمى جنساً ، وإما دالاً على ماهية أخص ، ويسمى نوعاً ،
وإما دالاً على إنية ويسمى فصلاً . وأما الكلى العرضى فيكون إما خاصياً ويسمى
خاصة ، وإما مشتركاً فيه ويسمى عرضاً عاماً .

فكل لفظ كل إما جنس ، وإما فصل ، وإما نوع ، وإما خاصة ، وإما
عرض عام . وهذا الذى هو جنس ليس جنساً فى نفسه ، ولا بالقياس إلى كل
شىء ، بل جنساً لتلك الأمور التى تشترك فيه . وكذلك النوع ليس هو نوعاً
فى نفسه ، ولا بالقياس إلى كل شىء ، بل بالقياس إلى الأمور التى هو أعم
منها . وكذلك الفصل إنما هو فصل بالقياس إلى ما يتميز به فى ذاته . والخاصة
أيضاً إنما هى خاصة بالقياس إلى ما يعرض لطبيعته وحده . وكذلك العرض
إنما هو عرض عام بالقياس إلى ما يعرض له لا وحده .

فالتكلم الآن فى كل واحد منها بانفراده ، ثم لبحث عن مشاركتها
ومبايناتها ، على حسب العادة الجارية ، سالكين فيه مسلك الجماعة .

(١) فإذا تبين : فإذا تبين (١ — ٣) هذه الفقرة فى ما ، م ، ي فى الموضع الذى أشرنا
إليه فى هامش الصفحة السابقة (٣) فى ذاته : ساقطة من عا || أراى : رآى : عاثنى ، ه ، ي
(٤) كان : ساقطة من عا (٦) عرضاً : + ما ن (٧) عل : + كالب
(٨) إنية : الإنية || خاصياً : خاصاً د ا (٩) ويسمى : فيسمى عا ، ن ، ه || عرضاً :
ساقطة من د ، د ا ، ن (١٢) هو : ساقطة من عا ، ه ، ي (١٣) الأمور التى : الأمر
الذى د ، عا ، م ، ن ، ه ؛ الأمور الذى ي (١٤) منها : منه عا ، ن ، ه (١٥) وحده :
ساقطة من ن || العرض : + العام د ، ن ، ه (١٧) منها : من هذه عا ، م ، ه ، ي
(١٨) ومبايناتها : ومباينتها عا .

نصوص من ..

ابن رشد

تلخيص منطق أرسطو

بسم الله الرحمن الرحيم^١
تلخيص كتاب انالوطيقى وهو كتاب القياس^٢
المقالة الأولى^٣

— ١ —

— ١ —

[المقدمة - الحد القياسي - القياس وأنواعه .
المقول على الكل والمقول ولا على واحد]

٥

قال : ينبغي^٤ ان نبتدى اولاً فنخبر بالشئ^٥ الذي عنه الفحص في هذا 24a-10
الكتاب ، وبالمنفعة^٦ الحاصلة عن الشئ المفحوص عنه ، ثم بعد ذلك نخبر بالأشياء^٧
التي تنزل^٨ من^٩ هذا الكتاب بمنزلة الاصول والمبادئ لسائر ما يتكلم فيه وهي^{١٠} ان
نعرف^{١١} ما هي المقدمة ، وما هو الحد ، وما هو القياس ، وأي القياسات كامل وأيّها
غير كامل ، وما المحمول على كل الشئ^{١٢} أو ليس بمحمول على كل الشئ^{١٣} 15
على شئ منه .

فتقول : اما الشئ الذي عنه الفحص في هذا الكتاب فهو البرهان لأن القياس
انما الفحص عنه من اجل الفحص عن البرهان . وأما المنفعة الحاصلة منه فهو
حصول العلم^{١٤} البرهاني في جميع الموجودات على اتم ما في طباعها ان يحصل
١٥ للانسان .

القول في تحديد المقدمة وتقسيمها

فأما^{١٥} المقدمة فهي قول موجب شيئاً بشئ أو سالب شيئاً عن شئ . و^{١٦}
المقدمة لها انقسام من جهة الكيفية وانقسام من جهة الكمية :

أما من جهة الكمية فنحن كلية ومنها جزئية ومنها مهمة ؛
وأما من جهة الكيفية فنحن قبل أن كل واحدة من هذه^{١٧} إما موجبة وإما سالبة :
فالكلية الموجبة^{١٨} هي ما أوجب فيها المحمول لكل الموضوع ، مثل قولنا : «كل
إنسان حيوان» ؛ والسالبة الكلية هي ما سلب فيها المحمول عن كل الموضوع ، مثل
قولنا : «ولا إنسان واحد حجر»^{١٩} .

والبجزئية الموجبة هي ما أوجب فيها المحمول لبعض الموضوع ، مثل قولنا : «بعض
الحيوان إنسان» ؛ والبجزئية السالبة هي : إما سلب المحمول عن بعض الموضوع ، مثل
قولنا : «بعض الحيوان ليس بإنسان» ، وإما سلب الكلية عن الموضوع ، مثل قولنا :
«ليس كل حيوان إنساناً» . فإن السالبة البجزئية لها عبارتان : أحدهما^{٢٠} رفع
البعض ، والثانية رفع الكل الموجود فيها^{٢١} . والمهمة هي التي لا^{٢٢} يقرن بها سور
اصلاً لا كلي ولا جزئي ، مثل قولنا : «العلم بالاضداد واحد» و «اللذة ليست بخير»²⁰

فهذه هي أقسام المقدمة من جهة الصورة ، أعني الأقسام النافعة في معرفة
القياس باطلاق . وإما انقسام المقدمة من جهة المادة فنحن برهانية ومنها جدلية ، إلى
غير ذلك من الأقسام التي يلحقها من جهة المواد المستعملة^{٢٣} في الصنائع المنطقية ،
على ما سنبين بعد من هذه الصناعة . والمقدمة البرهانية والجدلية يفرقان بأشياء^{١٥}
أحدهما^{٢٤} أن المقدمة البرهانية هي أحد جزئي^{٢٥} النقيض وهو الصادق ؛ وإما المقدمة
الجدلية فقد تكون كل واحد^{٢٦} من جزئي^{٢٧} النقيض إذا كانت إنما تؤخذ متسلمة من
المجيب ، والمجيب فقد يجب بكل واحد من جزئي^{٢٨} النقيض إذا كان السائل يفرض
إليه في هذه الصناعة عند السؤال أن يجب بأي جزئي^{٢٩} النقيض أحب . وليس
الفرق الذي بين المقدمة البرهانية والمقدمة الجدلية مما له تأثير^{٣٠} في وجود القياس²⁵⁻³⁰
عنها ، بل ليس بينهما^{٣١} في ذلك فرق اصلاً ، فإن المبرهن والجدلي قد يقيس كل
واحد من هؤلاء^{٣٢} قياساً صحيحاً إذا أخذ شيئاً محمولاً على شيء أو غير محمول
عليه ، أعني إذا وضع مقدمة من المقدمات ، فتكون المقدمة القياسية التي هي
كالجنس للمقدمة البرهانية والجدلية^{٣٣} ، وهي التي ينظر فيها في هذا الكتاب ، هي^{٣٤}
قول موجب شيئاً لشيء أو^{٣٥} سالب شيئاً^{٣٦} عن شيء . وأما المقدمة البرهانية فهي
التي تكون من المعلومات الأول بالطبع ؛ وإما الجدلية : أما للقياس فنحن المشهورات ،^{24b-10}

وأما للسائل فن المتسلّمات^{٣٧} المشهورة. والفصول التي تنفصل بها^{٣٨} هذه المقدمات بعضها من بعض هي مستوفاة^{٣٩} في «كتاب البرهان» و «كتاب الجدل»، والنظر فيها من هذه الجهة هو هنالك، وكذلك فصول سائر المقدمات هي مستوفاة^{٤٠} في الصنائع الخاصة بها، مثل المقدمات السوفسطائية والخطبية والشعرية^{٤١}. وأما ما هنا^{٤٢} 15 فيكفي من معرفة فصول المقدمات هذا القدر الذي ذكر.

القول في تحديد الحدّ القياسي

وأما الحدّ فانه يدل به في هذا الكتاب على الشيء الذي تنحل اليه المقدمة مما هو جزء ضروري في كونها مقدمة، وهو المحمول والموضوع للذاتان هما جزءا^{٤٣} المقدمة الضروريان في وجودها، لا الاشياء التي تزداد في المقدمة لموضع الرباط وهي الكلم الوجودية، فان تلك ليست تنحل اليها المقدمة على انها اجزاء ضرورية فيها، اذ كانت قد تكون المقدمة مقدمة بالفعل وان كانت^{٤٤} الكلم الوجودية موجودة فيها بالقوة وفي الضمير، على ما جرت عليه العادة عند العرب في الثلاثية، وعلى ما عليه الأمر في الثنائية، اعني من^{٤٥} انه ليست بها حاجة الى الكلم^{٤٦} الوجودية، وسواء في هذا المعنى المقدمات الموجبة والسالبة.

القول في تحديد القياس

فأما^{٤٧} القياس فهو قول اذا وضعت فيه اشياء اكثر من واحد، لزم من الاضطرار عن تلك الأشياء الموضوعة، بذاتها لا بالعرض، شيء ما آخر غيرها. «فالقول» ها هنا^{٤٨} هو جنس القياس وأريد به القول الجازم، وسائر ما أخذ في الحدّ هي فصول تميّز القول القياسي بالحقيقة من غير القياسي. فقوله^{٤٩}: «اذا وضعت فيه» يريد به اذا تسلمت واصطلح عليها، وقوله: «أشياء اكثر من واحد» 20 يريد بها المقدمات، وانما قال «اكتر من واحد» لأنه سبب في بعد انه لا يكون قياس من مقدمة واحدة. وقوله: «شيء ما آخر» يعني به النتيجة، وذلك انه واجب ان تكون النتيجة غير المقدمات فان الشيء لا يوجد في بيان نفسه. وقوله: «لزم من الاضطرار» انما اشترط فيه من^{٥٠} الاضطرار من قبل ان اللزوم منه ضروري ومنه غير ضروري، وبهذا الشرط ينفصل القياس من الأقاويل التي يلزم عنها الشيء لزوماً غير 25

ضروري وهي الاستقراء والمثال والمقاييس^١ التي تنتج السلب مرة والايجاب اخرى. وقوله: «بذاتها» أراد به ان يكون القياس تاماً وهو الا^٢ ينقصه شيء يكون به قياساً. وقوله: «لا بالعرض» تحفظاً من الاشكال التي قد تنتج في بعض المواد على ما سيبيّن بعد، مثل الانتاج من موجبتين في الشكل الثاني اذا كانت المحمولات مساوية للموضوعات في الحمل. وبعض ما اخذ في هذا الحدّ هو بين بنفسه، اعني وجوده للقياس^٣، وبعضه سيبيّن^٤ وجوده، وذلك ان كون القياس قولاً جازماً هو بين بنفسه اذ كان القول الجازم هو الذي يصدق أو يكذب. وكذلك ما قيل فيه من ان يكون اللازم عنه شيئاً^٥ غير المقدمات وان يكون اللزوم ضرورياً هو بين بنفسه. وكذلك يكون^٦ اللزوم بذاته لا بالعرض هو أيضاً امر بين بنفسه، اعني ان القياس يجب ان يكون بهذه الصفة. والذي بقي ان يبيّن هو ان الواجب ان يوضع فيه اكثر من مقدمة واحدة، وذلك سيبيّن^٧ فيما بعد اذا تبين ان كل قياس فانما يتلف من مقدمتين لا أكثر ولا أقل.

والقياس منه/كامل ومنه، كما قلنا، غير كامل. والكامل هو الذي لا يحتاج في ظهور ما يلزم عنه من النتيجة الى استعمال شيء آخر غيره مما يبيّن به انتاجه. وغير الكامل هو الذي يحتاج في بيان ما يلزم عنه من النتيجة الى استعمال شيء آخر وأشياء ١٥ اخرى مما هو لازم عن المقدمات التي وضعت فيه. وذلك ان القياس بالجملة يجب ان يكون تاماً، وهو الا^٨ ينقصه شيء يكون به قياساً، ثم هذا^٩ ينقسم قسمين: فنه^{١٠} ما ينقصه شيء يبيّن به انه^{١١} قياس، وهو الذي يخص ما هنا^{١٢} باسم غير الكامل، ومنه ما لا ينقصه شيء يبيّن به انه قياس وهو الكامل.

٢٠ القول في المقول على الكل والمقول ولا على الواحد والفرق بينهما في المقدمة الكلية

وأما «المقول على الكل» أو^{١٣} «المقول ولا على واحد» فيعني به اذا لم يوجد شيء في كل الموضوع الا ويحمل عليه المحمول، وذلك بأن يكون المحمول موجوداً لكل الموضوع ولكل ما يتصف بالموضوع ويوجد فيه حتى يكون قولنا: «كل ما هو حيوان فهو جسم»، اذا اردنا به معنى «المقول على الكل»، ليس معناه كل واحد ٢٥

من الحيوانات فهو جسم ، بل كل واحد من الحيوانات وكل ما يتصف بكل واحد منها فهو جسم . وهذا هو الفرق بين المقول على الكل المستعمل مبدأ^{١٥} في هذا الكتاب وبين المقدمة الكلية . وكذلك «المقول ولا على واحد» انما يعني به اذا لم يوجد شيء في كل الموضوع الا ويسلب عنه المحمول حتى يكون المحمول مسلوباً عن كل الموضوع وعن جميع الأشياء الموجود فيها الموضوع ، اعني الأشياء التي يتصف بها^{١٦} الموضوع .

فهذه هي الأشياء التي يجب ان نتقدم^{١٧} معرفتها قبل النظر في اصناف المقاييس^{١٨} ، أي صنف كان .

— 2 —

— ٢ —

[عكس القضايا المطلقة]

القول في تقسيم المقدمة الى الوجودية والاضطرابية والممكنة

- وكل مقدمة فاما ان تكون مطلقة، اي موجدة بالفعل، واما اضطرابية، واما ممكنة، ولذلك تنقسم اجزاء المقاييس بانقسام جهات المقدمات. وكل واحدة من هذه: اما موجبة، واما سالبة، واما كلية، واما جزئية، واما مهملة. ولذلك تتنوع المقاييس الموجودة من قبل هذه الجهات، اعني ان^١ منها ما يكون من مقدمات ضرورية ووجودية وممكنة، كما تتنوع من جهة اختلاف المقدمات في الكمية والكيفية؛ واعني بالكمية اختلافها من قبل الأسوار، وبالكيفية اختلافها من قبل الايجاب والسلب. والجهة الضرورية والممكنة قد عرفت من الكتاب المتقدم. واما الوجودية
- ١٠ فيشبه ان يكون اريد^٢ بها ها هنا^٣ الموجودة بالفعل التي^٤ ليست بضرورية، اعني التي يوجد المحمول فيها لكل اشخاص الموضوع، وذلك في أكثر الزمان. وهذا هو الفرق بين الضرورية وبين^٥ الموجودة بالفعل، اعني ان الضرورية يوجد المحمول فيها لكل اشخاص الموضوع في كل الزمان، واما تلك في أكثر الزمان. ويشبه ان يدخل في هذا الصنف من المقدمات التي يحل^٦ من امرها انها ضرورية أو غير ضرورية، لا
- ١٥ الموجودة^٧ بالفعل، ما دام الموضوع موجودًا أو ما دام المحمول موجودًا، وهو الذي يذهب اليه الاسكندر، لأن هذه شخصية، وان وجد منها كلية في الأقل من الزمان. وبالعرض. وقد حذر ارسطو من استعمال امثال هذه المقدمات الوجودية فيما يأتي بعد، وان كان قد يستعملها ارسطو لأمر دعت الى ذلك^٨. ولا هي أيضًا شيء يشمل الضروري والممكن، على ما يذهب اليه ثاوفرسطس وغيره، إلا ان يريد
- ٢٠ المعلومة الوجود المجهولة كونها ضرورية أو ممكنة، فان المقصود ها هنا^٩ هو قسمة

المقدمة الى اقسام الوجود أو الى اقسام المعارف الأول الموجودة لنا بالطبع في المقدمات وسيبين هذا من قولنا بعد.

القول في العكس وتقسيم المقدمات الموجبة

الى ما ينعكس وما لا ينعكس وتحديد العكس وبيان المقدمات المعكوسة

هذه المقدمات الثلاث^{١١}، اعني المطلقة والضرورية والممكنة، منها ما ينعكس ومنها ما لا ينعكس. واعني «بالانعكاس» ان يتبدل ترتيب اجزاء القضية فيصير محمولاً موضوعاً وموضوعاً محمولاً، ويبقى صدقها وكيفيتها من^{١٢} الايجاب والسلب ايضاً محفوظاً؛ فاما اذا تبدل الترتيب، ولم يبق الصدق محفوظاً، فهو الذي يسمى في هذه الصناعة^{١٣} : «قلب القضية»^{١٤}.

القول في انعكاس المقدمات المطلقة

- فأما المقدمات المطلقة الكلية فان السالبة تنعكس محفظة الكلية. مثال ذلك : 5
«ان كان ولا شيء من اللذة خير» صادقاً، فقولنا : «ولا شيء من الخير لذة» صادق ايضاً. وأما الموجبة الكلية فانها تنعكس ايضاً لكنها^{١٥} لا تنعكس محفظة الكلية، اعني كلية، كالحال في السالبة، بل تنعكس جزئية؛ وذلك انه ان كان قولنا : «ان^{١٦} كل لذة خير» صادقاً، فقولنا : «بعض الخير لذة» صادق. ١٥
- وأما المقدمات الجزئية المطلقة فان الموجبة منها تنعكس جزئية، وذلك انه ان كان قولنا : «بعض اللذة خير» صادقاً، فواجب ان يكون قولنا : «بعض الخير لذة» صادقاً ايضاً. وأما السالبة منها فليس تنعكس دائماً في كل مادة من هذا الصنف، وهو الشيء^{١٧} الذي يشترط في المقدمات المنعكسة؛ وذلك انه ان كان صادقاً قولنا : «بعض الحيوان ليس بانسان»، فليس بصادق عكس هذا وهو قولنا : «بعض الانسان ليس بحيوان». فالاستقراء كافٍ في بيان ما لا ينعكس منها مثل السالبة الجزئية، وأما بيان ما ينعكس منها فقد يحتاج الى قول.

- فليكن أولاً مثل السالبة الكلية قولنا : ا ولا في^{١٨} شيء من ب على ان يكون ا 15
مثالاً للمحمول وب مثالاً للموضوع، فان التمثيل بالحروف هو احرى لثلاث^{١٩} يقطن بما

يبين من ذلك انه انما لزم من قبل المادة، أعني من قبل مادة^{٢٠} المثال الموضوع فيه لا من قبل الأمر في نفسه، مثل ان نضع بدل ا «حيواناً» وبدل ب «حجراً». فأقول انه اذا كان قولنا: ولا شيء من ا ب صادقاً، فانه يجب ضرورة ان يكون: ولا شيء من ب ا صادقاً؛ لأنه ان لم يكن قولنا: ولا شيء من ب ا صادقاً، فنقيضه هو الصادق، على ما تبين في الكتاب المتقدم، وهو قولنا: بعض ب ا. ٥
فلنفرض ذلك البعض شيئاً محسوساً، وهو ج مثلاً، فتكون ج التي هي بعض ب موجودة بالحس في ا، فهي بعض ا، فيكون بعض ا موجوداً^{٢١} بالحس في ب، وقد كنا فرضنا انه: ولا شيء من ا هو ب صادقاً، وذلك خلف لا يمكن. فاذن قولنا: بعض ب ا كاذب، واذا كذب هذا صدق قولنا: ولا شيء من ب^{٢٢} ا، وهو الذي قصدنا بيانه. ١٠

وأما الموجبة الكلية المطلقة فانها تنعكس، كما قلنا، جزئية. وذلك انه ان كان كل ب ا صادقاً، فأقول انه يجب ضرورة، وفي كل مادة، ان يكون بعض ا ب صادقاً. برهان ذلك انه ان لم يكن قولنا: بعض ا ب صادقاً، فنقيضه هو الصادق وهو قولنا: ولا شيء من ا هو ب. واذا كان هذا صادقاً فعكسه أيضاً صادق على ما تبين قبل من ان السالبة الكلية تنعكس^{٢٣}، وهو قولنا: ولا شيء من ب ا، وقد كنا فرضنا ان كل ب ا، هذا خلف لا يمكن. فاذن قولنا: ولا شيء من ا هو ب^{٢٤} كاذب، واذا كذب هذا صدق نقيضه وهو قولنا: بعض ب ا^{٢٥}.

وأما الموجبة الجزئية فأقول أيضاً انها تنعكس جزئية، وذلك انه لما كان بعض ب ا صادقاً، فبعض اب صادق ضرورة، لأنه لم يكن صادقاً فنقيضه هو الصادق وهو: ولا شيء من ا^{٢٦} ب، واذا صدق هذا فعكسه ايضاً صادق وهو قولنا: ولا شيء من ب ا، وقد كنا فرضنا بعض ب ا، هذا خلف لا يمكن. فاذن قولنا: ولا شيء من اب كاذب ضرورة، فنقيضه هو الصادق وهو قولنا: بعض اب. 20

وأما الجزئية السالبة فانها لا تنعكس دائماً. ومثال ذلك ان جعلنا في موضع ب «حيّاً» وفي موضع ا «انساناً»، فصدق قولنا: «ليس كل حي انساناً»، لم يصدر 25 عكسه وهو قولنا: «ليس كل انسان حيّاً»، وهذا كاف في الإبطال كما قلنا. ٢٥
فهذه هي المقدمات المنعكسة وغير المنعكسة في المادة المطلقة.

— 3 —

— ٣ —

[عكس القضايا ذات الجهة]

القول في انعكاس المقدمات الاضطرارية

وأما المقدمات الاضطرارية فان الكلية السالبة منها تنعكس كلية ايضاً، والكلية الموجبة جزئية، وكذلك الجزئية الموجبة كالحال في المطلقة. وبيان ذلك انه ان كان :
 د ولا شيء من ب ا باضطرار صادقاً، فأقول انه يلزم ان يكون : ولا شيء من ا ب 30
 باضطرار صادقاً ايضاً. برهان ذلك انه ان لم يكن صادقاً قولنا : ولا شيء من ا ب
 باضطرار، فنقيضه اذن صادق^١ وهي^٢ : اما الموجبة الجزئية التي في المادة الممكنة،
 التي هي مضادة للمادة الضرورية، وأما الجزئية الموجبة الضرورية، اذ كان ليس ها
 هنا^٣ غير هاتين المادتين ؛ فان المطلقة^٤ هي من طبيعة الممكن، والمحال الذي يعرض
 ١٠ عن فرضها هو واحد بعينه، اذ كان الممكن هو الذي اذا انزل بالفعل لم يلزم عن
 انزاله محال. لكن^٥ ان انزلناها الجزئية الضرورية، تبين بالبيان المتقدم في السالبة
 المطلقة لزوم المحال عن هذا الفرض ؛ وان انزلناها الجزئية الممكنة مثل ان نفرض
 بعض ا ب بامكان، فهو ظاهر اننا انزلنا ان بعض ا ب بالفعل انه ليس يعرض
 عن ذلك محال، لكن^٦ ان انزلنا ان بعض ا ب بالفعل، فبعض ب ا بالفعل، لأن
 ١٥ الجزئية المطلقة قد تبين انعكاسها، وقد كنا وضعنا انه : ولا شيء من ب ا
 بالضرورة. هذا خلف لا يمكن. فان الوجود من طبيعة الممكن، والممكن مضاد
 للضروري، واذا كذبت الموجبة الجزئية الضرورية والممكنة، فواجب ان تصدق
 السالبة الضرورية الكلية، لأن ما ليس موجوداً بامكان ولا بالضرورة فهو مطلوب
 بالضرورة.

٢٠ وأما الموجبة الكلية الضرورية فانها تنعكس ايضاً جزئية ضرورية، لأنه ان
 كان كل ب ا باضطرار صادقاً، فأقول انه يجب ان يكون بعض ا ب باضطرار

صادقاً^٩ لأنه ان كان^٨ بعض ا ب بامكان لا باضطرار، وجب ان يكون بعض ب ا بامكان، وذلك ببيان الفرض المتقدم المستعمل في الوجودية. وذلك أنا اذا فرضنا بعض ب، الذي هو موجود في ا بامكان، شيئاً محسوساً، كان ذلك الشيء بعض ا وبعض ب فيكون اذن بعض ب ا بامكان، وقد كنا وضعنا كل ب ا باضطرار، و^{١٠} هذا خلف لا يمكن. فاذن واجب^{١١} ان يكون الصادق مع قولنا: كل ب ا باضطرار، ان بعض ا ب باضطرار.

وأما الموجبة الجزئية الاضطرارية فانها تنعكس ايضاً جزئية ضرورية، لأنه ان كانت^{١٢} بعض ب ا باضطرار، فواجب ان يكون شيء من ا باضطرار هو ب، والا لم يكن شيء من ب باضطرار هو ا.

35

فهذه هي المقدمات المنعكسة في المطلقة والاضطرارية، وهذا البيان الذي نسقناه^{١٣} هو البيان الذي اعتمدته ارسطو فيها، وبه تنحل الشكوك التي شككها^{١٤} القدماء في هذا الباب عليه^{١٥}.

القول في انعكاس المقدمات الممكنة

وأما المقدمات الممكنة، اعني التي يقال عليها اسم الممكن بالحقيقة، وهي التي يمكن ان توجد والآن^{١٦} توجد في الزمان المستقبل، فان الحال في انعكاس الموجبات منها كالحال في انعكاس الموجبات المطلقة والضرورية؛ اعني ان الكلية الممكنة والجزئية تنعكسان جزئية، وذلك بين ان كان كل ا ب بامكان، أو بعض ا ب بامكان، فأقول ان ب ا بامكان، لأنه ان لم يكن بامكان بل باضطرار، فبعض ا ب باضطرار على ما تقدم، وقد كان وضع ان كل ا ب بامكان، هذا خلف لا يمكن.

٢٠

وأما المقدمات السوالب^{١٧} التي في هذه المادة فانعكاسها على ضد الانعكاس في تلك. وذلك ان الكلية السالبة في هذه المادة لا تنعكس كلية والجزئية تنعكس على^{١٨} ما سيبين ذلك عند القول في المقاييس^{١٩} التي تأتلف من المقدمات الممكنة. والسبب ذلك ان السوالب في هذه المادة ليست سوالب بالحقيقة، على ما تبين في الكتاب المتقدم، وانما قوتها قوة الموجبات، وذلك ان الجهة فيها نظير الكلمة الوجودية في

٢٥

5-20

القضايا التي ليس فيها جهة. وكما ان القضية التي لا يقرن حرف السلب فيها بالكلمة الوجودية وانما يقرن بالمحمول هي موجبة، مثل قولنا: «زيد يوجد لا خير» أو «يوجد لا ابيض»، كذلك هذه القضايا لما كان حرف السلب لا يقرن فيها بالجهة وانما يقرن بالمحمول، مثل قولنا: «هذا ممكن الآ^١ يكون في شيء من هذا» و «ممكن الآ^٢ يكون في بعض هذا» وسنبين^٢ هذا فيما بعد بياناً أكثر.

— 4 —

— ٤ —

[تأليف القياس والحدود - القول في الشكل الأول]

القول في تأليف القياس

واذ قد تبينت هذه الأشياء، فلنقل من أي شيء يأتلف القياس الذي حدّ قبل، وبماذا^١ يأتلف، وكيف جهة اتلافه، ومتى يأتلف اتلافاً يلزم عنه شيء آخر غيره بالضرورة. ثم من بعد ذلك ينبغي ان نتكلم في البرهان لأن القياس اعم من البرهان، اذ كان كل برهان قياساً وليس كل قياس برهاناً، وذلك اذا كان شكله^٢ 30 منتجاً ولم تكن مقدماته صادقة.

القول في بيان حدود القياس انها كم كان وبيان مقدماته وانها كم كان

فنقول: ان القياس المطلوب في هذا الكتاب انما هو القياس الذي يؤلف على ١٠ مطلوب محدود مثل قولنا: هل كل ج هو ا، ام ليس شيء من ج ا؟ وهو بين انا اذا اخذنا شيئاً منسوباً لج و ا، اللذين هما طرفا المطلوب، وهو مثلاً ب، انه يأتلف من ذلك مقدمتان من ثلاثة^٣ حدود، متباينتان بحدّين ومشتريكتان في حدّ واحد، وانه اذا اخذنا شيئاً مشتركاً لطرفي المطلوب بهذه الصفة، انه يمكن ان يبين به المطلوب، اعني ان ج هي ا وان ج ليست هي ا أو ليس فيها ا. مثال ذلك ان ١٥ نقول: ج هي ب و ب هي ا، فيلزم ان تكون ا في ج؛ أو نقول: ج هي ب و ب ليست هي ا، فيلزم الا^٤ تكون ا في ج. فلنسمّ موضوع المطلوب في المقدمة الواحدة، الذي هو^٥ ج، الطرف الأصغر، ومحمول المطلوب في المقدمة الثانية، الذي هو^٦ ا، الطرف الأكبر، والحدّ المشترك بينهما، الذي هو ب، الحدّ الأوسط؛ ونسمي^٧ المقدمة التي فيها الطرف الأصغر الصغرى، والتي فيها الطرف الأكبر ٢٠ الكبرى، ولنسمّ^٨ ترتيب الحدّ الأوسط من الطرفين الشكل.

القول في تقسيم القياس الى اشكال

ولما كان الحد المشترك له من الطرفين أوضاع أربعة : أحدها ان يكون موضوعاً للطرفين، أو محمولاً عليهما، أو موضوعاً للأكبر ومحمولاً على الأصغر، أو عكس ذلك، فلننظر في أي ترتيب منها يصح ان تكون الاشكال الطبيعية للقوة الفكرية، اعني التي يقع عليها الناس بالطبع لا بقوة^{١١} صناعية، فان هذا هو القياس الذي تروم^{١١} اعطاءه^{١٢} هذه الصناعة، اعني الذي تروم^{١٣} حصر اجناسه وتمييز^{١٤} الاصناف المنتجة في جنس جنس منها من غير المنتجة. ومن هذا الفحص يتبين لك ان الاشكال الحتمية ثلاثة^{١٥} وان الشكل الرابع، الذي يضعه جالينوس، ليس بشكل طبيعي، وهو ان يكون الحد الأوسط محمولاً على الطرف الأعظم، موضوعاً للأصغر، لأنه ليس بعمله^{١٦} فكرة بالطبع، اعني انه لا^{١٧} يوجد في كلام الناس، ولو وجد لكان من جنس الشكل الأول ولم^{١٨} يكن رابعاً^{١٩}.

القول في الشكل الأول^{٢٠}

فنعول : اما اذا رتب الحد الأوسط من الطرفين بأن يكون محمولاً على الأصغر، والأكبر محمولاً عليه مثل ما^{٢١} نقول : كل ج هو ب وكل ب هو ا، فهو من البين بنفسه ان هذا الترتيب قياسي وانه يوجد لنا بالطبع، وارسطو يسمي هذا الترتيب : «الشكل الأول».

ولما كانت كل مقدمتين : اما ان تكون كلاهما كلية أو جزئية أو مهملة، أو تكون احداهما^{٢٢} كلية والأخرى جزئية، أو احداهما^{٢٣} كلية والأخرى مهملة، أو احداهما^{٢٤} مهملة والأخرى جزئية ؛ وكل واحدة من هذه الأصناف الثلاثة^{٢٥} تنقسم قسمين : اما ان تكون الكلية الكبرى والجزئية الصغرى أو بالعكس، وكذلك الكلية مع المهملة والجزئية مع المهملة ؛ وكل واحد من هذه الاصناف التسعة من التركيب : اما ان تكون موجبتين معاً أو تكون احداهما^{٢٦} موجبة والثانية سالبة ؛ وهذان^{٢٧} ضربان : احدهما ان تكون الصغرى هي السالبة والكبرى هي الموجبة، والضرب الثاني عكس هذا^{٢٨}، فهو بين انه اذا ضربت^{٢٩} هذه الأربعة في تلك التسعة حدث عنها ستة وثلاثون^{٣٠} اقتراناً، وارسطو يبين المنتج منها من غير المنتج على ما اقله.

الضرب الأول

أما متى كانت المقدمتان كليتين موجبتين فانه ينتج موجبة كلية ضرورية. مثال ذلك من الحروف انه متى وضعنا^{٣١}: كل جـ هو ب، وكل ب هو ا، فأقول انه ينتج^{٣٢} عن ذلك ان كل جـ هو ا، وذلك بالضرورة ودائماً. ومثال ذلك من المواد انا متى وضعنا ان كل انسان حيوان، وكل حيوان حساس، فانه يلزم عن ذلك ان يكون كل انسان حساساً^{٣٣}؛ واللزم ها هنا^{٣٤} ظاهر من معنى «المقول على الكل» الذي رسمناه في اول هذا الكتاب. وذلك ان معنى قولنا: كل ب هو ا أو^{٣٥} كل حيوان حساس، وهي المقدمة الكبرى في هذا التأليف، انما هو ان كل ما هو ب ويوصف ببـ بايجاب فهو ا، فاذا اضعنا الى هذا الوضع ان جـ يوصف ببـ، لزم ضرورة ان يوصف جـ با؛ وكذلك قولنا: كل حيوان حساس انما يريد به: كل ما يوصف بانه حيوان فهو ظاهر انه يجب ان يوصف بالحساس. فهذا هو احد الضروب المنتجة في هذا الشكل.

الضرب الثاني

- وكذلك متى كانت المقدمتان كليتين، وكانت الكبرى سالبة والصغرى موجبة، فهو ظاهر أيضاً من معنى «المقول ولا على واحد» انه ينتج سالبة كلية. مثال ذلك ١٥ قولنا: كل جـ فهو ب، ولا شيء من ب هو ا، فيجب عن ذلك: ولا شيء من جـ ا، لأن معنى قولنا: ولا شيء من ب ا، أي ولا شيء مما يوصف ببـ بايجاب هو ا، وجـ يوصف ببـ بايجاب، فيجب الا^{٣٦} يوصف بشيء من ا.
- وأما متى كانت المقدمتان الكليتان سالبتين معاً، أو كانت الكبرى موجبة والصغرى سالبة، فانه لا يكون عن ذلك قياس منتج لا كلي ولا جزئي، وذلك ٢٠ ظاهر من انه ينتج في المواد مرة موجباً صادقاً، ومرة سالباً صادقاً، ومن انه ايضاً ليس فيه «معنى المقول على الكل» اذ كان شرط ما يقال على الكل انما هو ان تكون ا مسلوية عن كل ما يوصف ببـ وصف ايجاب. ولما كانت جـ توصف ببـ وصف سلب، لم يجب منه ان توصف با وصف سلب، سواء كانت الكبرى موجبة 5

- أو سالبة. وأما هذين الضربين ينتجان في المواد مرة موجبة صادقة، ومرة سالبة صادقة، فذلك ظاهر متى جعلنا حدود المقدمتين الكليتين اللتين الكبرى منهما موجبة والصغرى سالبة، مرة: الحي والإنسان والفرس، على أن الحي هو الحد الأكبر، والأوسط الإنسان، والاصغر الفرس؛ ومرة: الحي والإنسان والحجر. فإذا^{٣٧} قلنا: ٥
ولا فرس واحد إنسان، وكل إنسان حي، انتج موجباً كلياً، وهي^{٣٨} أن: كل فرس حي؛ وإذا قلنا: ولا حجر واحد إنسان، وكل إنسان حي، انتج سالباً كلياً، وهي قولنا: ولا حجر واحد حي. وإذا كان هذا التركيب مرة ينتج السالب ومرة ينتج الموجب، فليس يلزم عنه شيء آخر من الاضطراب ودائماً على ما اخذ في حد القياس، وإذا كان ذلك كذلك فليس بقياس. وكذلك الحدود التي تنتج الموجب في 10
المقدمتين السالبتين الكليتين هي: النطق والفرس والإنسان، والتي تنتج السالب هي: النطق والفرس والحمار. وذلك أنه: ولا إنسان واحد فرس، ولا فرس واحد ناطق، ينتج: كل إنسان ناطق؛ وأيضاً: ولا حمار واحد فرس، ولا فرس واحد ناطق، ينتج: ولا حمار واحد ناطق. فاذن هذا التأليف مرة ينتج الموجب ومرة السالب، فليس بتأليف قياسي.
- ١٥ فهذه حال^{٣٩} المقاييس^{٤٠} التي تأتلف من مقدمتين كليتين في هذا الشكل، اعني أن اثنين منها منتج^{٤١} واثنين^{٤٢} غير منتج. إلا أنه ينبغي أن نعلم أن الذي من كليتين سالبتين في هذا الشكل ليس ينتج اصلاً شيئاً من الأشياء، لا بقياس صناعي ولا بقياس طبيعي، وهو^{٤٣} الذي^{٤٤} تأتي به الفكرة من غير رتبة. وأما التي الصغرى فيه سالبة فقد يظن به أنه ينتج سالبة جزئية إذا عكسنا المقدمات، لكن^{٤٥} هذا النوع من الانتاج ليس هو عن قياس تقع عليه الفكرة بالطبع، وإنما كان^{٤٦} يكون منتجاً لو ٢٠
كان هذا النوع من الشكل الأول^{٤٧} قياساً طبيعياً، والمقصود بها هنا^{٤٨} كما قلنا إنما هو احصاء المقاييس التي تقع عليها^{٤٩} افكار الناس بالطبع.

الضرب الثالث

- وأما متى كانت إحدى المقدمتين في هذا الشكل كلية والأخرى جزئية، فانه متى ٢٥
كانت الكلية هي الكبرى، موجبة كانت أو سالبة، وكانت الجزئية هي الصغرى

وكانت موجبة، فانه يكون عن ذلك قياس منتج كامل. مثال ذلك انه متى وضعنا ان بعض جـ هو ب، وكل ب هو ا، فانه يجب ان يكون بعض جـ هو ا، وذلك يبين من معنى «المقول على الكل» لأن معنى قولنا: كل ب هو ا، كما قلناه غير ما^{٢٠} مرة، هو كل ما يوصف بب وصف ايحاب فهو ا، وبعض جـ وضع موصوفاً بب، فواجب ان يكون ذلك البعض موصوفاً بكل ا.

الضرب الرابع

- وكذلك متى وضعنا ان بعض جـ هو ب، ولا شيء من ب ا، فانه يجب عن ذلك ان بعض جـ ليس ا. وذلك ايضاً يبين من معنى «المقول على الكل» السالب، وعلى هذا النحو يلزم الأمر متى جعل عوض الجزئية في هذين الصنفين مهمة، لأن المهمة قوتها قوة الجزئية، اذ كانت المهمة لا تنفك من ان تكون جزئية، وذلك هو الدائم الضروري الوجود فيها^{٢١}، وأما كونها دالة على المعنى الكلي فليس بلازم لها ولذلك جعلوا قوتها قوة الجزئية.
- وأما اذا كانت المقدمة الكلية هي الصغرى، موجبة كانت أو سالبة، وكانت المقدمة الكبرى غير كلية، اما مهمة وأما جزئية، سالبة كانت أو موجبة، فانه لا يكون عن ذلك قياس. وذلك ظاهر من انه ليس يوجد فيها معنى «المقول على الكل»، وظاهر ايضاً^{٢٢} من^{٢٣} المواد، اعني انها توجد^{٢٤} تنتج في المواد مرة موجباً ومرة سالباً. ومثال ذلك متى وضعنا ان كل جـ هو ب، و ا موجودة في بعض ب أو غير موجودة في بعض ب، فانه ليس يلزم عنه ان تكون ا مسلوية عن بعض جـ أو موجودة في بعض جـ^{٢٥}، وذلك انه نقص ها هنا^{٢٦} من شرط «المقول على الكل» الكلية الموجودة فيه، اذ كان معنى «المقول على الكل» ان تكون ا محمولة بايجاب أو بسلب على كل ما يوصف بب بايجاب فقط، و ا ها هنا^{٢٧} انما هي مقولة على بعض ب لا على كلها. ومثال الحدود التي تنتج الموجب الصادق، في التي الصغرى منها كلية موجبة^{٢٨} والكبرى جزئية موجبة، الخير والقنية^{٢٩} والحكمة. وذلك ان: كل حكمة قنية، وبعض القنية خير، والنتيجة: فكل^{٣٠} حكمة خير؛ والتي^{٣١} تنتج السالب: الخير والقنية والجهل الذي على طريق الملكة اعني المكتسب،

- وذلك : ان كل جهل قنية، وبعض القنية خير، ولا جهل واحد خير. وهذا هو أيضاً غير منتج بالطريق الطبيعي. وكذلك متى وضعنا انه ولا شيء من ج هوب، وبعض ب ا أو بعض ب ليس هو ا، فانه لا ينتج نتيجة محفوظة الكيفية؛ وذلك بين ايضاً من معنى «المقول على الكل» ومن المواد. فثال حدود المقدمات التي تنتج الموجب، مما الكبرى فيه موجبة جزئية والصغرى سالبة كلية، الأبيض والفرس ٥ والققنس؛ وذلك انه : ولا ققنس واحد فرس، وبعض الفرس ابيض، ينتج : كل 35 ققنس ابيض؛ والحدود التي تنتج سالبة صادقة : الأبيض والفرس والغراب، وذلك انه : ولا غراب واحد فرس، وبعض الفرس ابيض، ينتج : ولا غراب واحد ابيض، وهو سالب صادق. واذا تبين في امثال هذه المقاييس^{٦١} انها تنتج الموجب الكلي مرة والسالب الكلي مرة^{٦٢}، فبين انه ليس ينتج سالباً جزئياً ولا موجباً جزئياً؛ وذلك ان^{٦٣} من جهة انها قد تنتج الموجب الكلي فليس يمكن فيها ان تنتج دائماً سالباً جزئياً، ومن جهة انها تنتج السالب الكلي فليس يمكن فيها ان تنتج دائماً لا موجباً كلياً ولا جزئياً. وهذه ليست مقاييس بالاضافة الى ما ينتج بطريق طبيعي. وكذلك بلفى الأمر ان اخذها هنا^{٦٤} بدل الجزئية مهمة اذ كانت قوتها واحدة.
- ١٥ وكذلك ايضاً متى كانت المقدمة الكبرى كلية موجبة كانت أو سالبة، وكانت المقدمة الصغرى جزئية سالبة، فانه لا يكون ايضاً قياس ينتج المطلوب بطريق طبيعي، لأن الطرف الأصغر لما كان ليس يوجد فيه الحد الأوسط، أعني ليس هو 5 محمولاً عليه بايجاب على الشريطة^{٦٥} المفروضة في «المقول على الكل»، امكن ان يوجد الطرف الأكبر فيه والآن^{٦٦} يوجد في شيء منه. و^{٦٧} مثال ذلك انا اذا وضعنا ان بعض ج غير موجودة لشيء من ب، وكل ب ا، فانه يمكن ان ينتج ان ا موجودة مرة لبعض ج ومرة غير موجودة. ومثال حدود ذلك من المواد: الحي والانسان والأبيض؛ وذلك ان : بعض الأبيض ليس بانسان، وكل انسان حي، فان كان قولنا : بعض الأبيض ليس بانسان، وهي السالبة الجزئية تصدق مع السالبة الكلية، وهي قولنا : ولا واحد من الأبيض انسان، كان القياس مؤثلاً من مقدمتين ٢٥ صفراهما^{٦٨} سالبة كلية وكبراهما^{٦٩} موجبة كلية. وقد تبين ان هذا غير منتج من جهة الحدود التي تنتج المتضادين. وان كانت لا تصدق مع قولنا : بعض الأبيض ليس بانسان السالبة الكلية، فيكون بعض الأبيض ضرورة هو انسان وبعضه ليس بانسان.

فأذن لا يوجد في هذا الوضع^{٧١} حدود تنتج المتضادين، اعني السالب والموجب^{٧٢} اذ كان يجب ان يكون بعض جـ هو ا، لأنه اذا صدق مع قولنا: بعض الأبيض ليس بانسان قولنا ان بعض الأبيض انسان، كان اللازم عن هذا التأليف تأليفاً منتجاً، وهو الذي يكون^{٧٣} من موجبة^{٧٤} صغرى جزئية وكبرى كلية، وقد تبين انه ينتج ولا بد^{٧٥} موجبة جزئية. فلذلك لا يصح ان يوجد^{٧٦} في مثل هذه المادة سالب كلي لأنه نقيض للموجب الجزئي، لكن^{٧٧} يبين في مثل هذه المادة، اعني اذا كانت المقدمة الجزئية السالبة صادقة مع الموجبة الجزئية، وهي التي تسمى جزئية بالطبع، ان هذا التأليف غير منتج. فانه يمكن ان نجد في ذلك البعض، الذي سلب عنه الانسان، ما يصدق عليه الحيوان وما يكذب عليه، وذلك ان بعض الأبيض الذي ليس بانسان، اذا فرضنا انه الثلج مثلاً، صدق قولنا: ولا ثلج واحد حيوان، واذا فرضناه الققنس مثلاً، صدق قولنا^{٧٨}: ان كل ققنس حيوان. فمن هذه الجهة قد يظهر لنا ان هذا التأليف مرة ينتج موجباً كلياً صادقاً، ومرة سالباً كلياً صادقاً وهما المتضادان. وقد يمكن ايضاً ان يقال ان هذا الشكل غير منتج من جهة انه انما يطلبها هنا^{٧٩} المنتج دائماً لا بحسب مادة من المواد.

القول في بيان الجزئية بالطبع والجزئية بالوضع

١٥

ولما كان هذا التأليف، ان سلمنا انه ينتج موجبة جزئية، فانما ينتجها في الموضع الذي تكون الجزئية السالبة فيه جزئية بالطبع، اعني في المادة التي تصدق معها الموجبة الجزئية، لا في الموضع الذي تصدق معها السالبة الكلية، وهي التي تسمى جزئية بالوضع، وكان المطلوب من التأليفات انما هو^{٨٠} المنتج بالذات، وهو المنتج في كل مادة، لم بعد هذا التأليف في التأليفات المنتجة، كما لا يعد الذي من موجبتين في الشكل الثاني منتجاً وان كان قد ينتج في بعض المواد، لأن المواد التي يتأتى فيها الانتاج من التي لا يتأتى فيها الانتاج قد^{٨١} تكون^{٨٢} مجهولة.

وكذلك فبين ايضاً ان التأليف الذي تكون المقدمة الكبرى فيه سالبة كلية والصغرى سالبة جزئية، انه غير منتج بمثل هذا البيان بعينه. وحدود ذلك من المواد: غير النامي والانسان والأبيض. وذلك ان: بعض الأبيض ليس بانسان، ولا انسان واحد غير نام، فان اخذنا من ذلك البعض الثلج وققنس، انتج لنا ان الثلج

10-20

٢٥

غير نام ، وان قفس الذي هو الطائر نام ، فنجد هذا التأليف ينتج المتقابلين^{٨٣} معاً .

- واذا كانت المقدمتان المأخوذتان في هذا الشكل كلتاها جزئية أو مهمة، أو احدهما^{٨٤} مهمة والثانية جزئية، فانه لا يكون من ذلك قياس، موجباً كانا معاً أو سالبان معاً^{٨٥}، أو احدهما^{٨٦} موجبة والأخرى سالبة؛ وذلك بين من انه ليس يوجد فيها معنى «المقول على الكل» اذ كان ذلك يقتضي شرطين: احدهما ان تكون الكبرى كلية كيف ما كانت في كقيتها، اعني موجبة أو سالبة، والثانية^{٨٧} ان تكون الصغرى موجبة ولا بد كيف ما كانت في كقيتها، اعني كلية أو جزئية. وقد تبين انه غير منتج من الحدود التي تنتج المتضادات في جميع هذه التأليفات والحدود العامة لها. اما فيما ينتج الموجب الكلي: فالحي والأبيض والانسان، اعني ان يكون الحي هو الطرف الاعظم، والأبيض الأوسط، والانسان الاصغر؛ وذلك انك^{٨٨} تجد في هذه الحدود جميع اصناف تلك التأليفات، وكلها تنتج موجباً. وذلك: ان بعض الانسان ابيض، وبعض الأبيض حي، وبعض الانسان ليس بأبيض، وبعض الأبيض ليس بحي. وكلها يلزم عنها ان^{٨٩} الانسان حي. واما الحدود العامة لها التي ينتج فيها السالب الكلي فالحي والأبيض والحجر، اعني ان يكون الحي هو الأكبر، والأبيض الأوسط، والأصغر الحجر.

- فقد تبين المنتج في هذا الشكل من غير المنتج، وان المنتج منها اربعة فقط، وهو الذي يكون من موجبتين كليتين، ومن موجبة كلية وكبرى وموجبة جزئية صغرى، ومن كلية سالبة كبرى وجزئية موجبة صغرى، ومن كلية سالبة كبرى وكلية موجبة صغرى؛ وانه ينتج اصناف القضايا، اعني انه ينتج موجبة كلية، وموجبة جزئية، وسالبة كلية، وسالبة جزئية؛ وان^{٩٠} المقاييس^{٩١} المنتجة في هذا الشكل كاملة، ولذلك سمي بالشكل الأول. وما ظن القدماء من ان الثلاثة^{٩٢} الاصناف التي في هذا الشكل قد^{٩٣} تنتج نتيجتين، اعني ان الصنف الذي^{٩٤} ينتج السالبة الكلية قد ينتج عكسها، وكذلك الذي ينتج الموجبة الجزئية والذي^{٩٥} ينتج الموجبة الكلية، اعني انها ينتجان ايضاً عكسيهما^{٩٦} وهي موجبة جزئية، فذلك جهل بغرض ارسطو ها هنا^{٩٧}، وذلك ان ارسطو انما قصد أن يعدد ها هنا^{٩٨} اصناف النتائج الموجودة بالذات وأولاً للمقاييس الطبيعية، لا الموجودة بالقصد الثاني وعلى غير مجرى الطبع^{٩٩} القياسي.

— 5 —

— ٥ —

القول في الشكل الثاني

- وأما متى حمل الحد الأوسط على الطرفين جميعاً، اعني على موضوع المطلوب وعلى محموله، وذلك اما بأن يكون محمولاً عليهما بإيجاب أو سلب، أو محمولاً على احدهما بإيجاب وعلى الثاني بسلب، كان الحمل في كليهما كلياً أو جزئياً، أو في احدهما كلياً وفي الآخر جزئياً أو مهملاً، فانه يبين ان مثل هذا التأليف هـ تأليف قياسي، وان الفكرة الانسانية تقع عليه بالطبع لا بطريق صناعي. مثال ذلك انه قد يقول القائل: هذا السقط ليس بجي، فيقال له: ولم ذلك؟ فيقول: لأن الحي يستهل صارخاً. فانه من البين ان هذا القول قد حذف منه قائله المقدمة الصغرى لبيانها، وهي ان هذا الطفل لم يستهل صارخاً، وهذا هو اخذ المستهل صارخاً الذي هو الحد الأوسط محمولاً على الطرفين. فلنسم^١ مثل هذا التأليف «الشكل الثاني»، ١٠ ولنسم^٢ الحد المحمول عليهما ايضاً^٣ الأوسط، وموضوع المطلوب الأصغر، ومحمول المطلوب الأكبر، والمقدمة التي موضوعها موضوع المطلوب المقدمة الصغرى^٤، والتي موضوعها محمول المطلوب المقدمة الكبرى. ولنفرض الأول في القول هو الطرف الأصغر، ثم يليه الأوسط، ثم يليه الأعظم، لبتميز لنا الطرف الأكبر من الأصغر، لأنها في هذا الشكل لا يتميزان الا بالاضافة الى المطلوب. ١٥
- وهذا الشكل ليس يوجد فيه قياس كامل، وتوجد فيه قياسات متتجة، اذا 27a كانت المقدمات كلية وغير كلية. فأما اذا كانت كلية فان القياس انما يوجد فيه اذا كان الأوسط محمولاً على احد الطرفين، ايها كان بإيجاب، وكان محمولاً على الآخر بسلب؛ وأما اذا كان محمولاً عليهما بإيجاب فلن يكون فيه قياس منتج.

الضرب الاول

- 5 فلنضع أولاً مقدمتين كليتين، احدهما^٥ سالبة والأخرى موجبة، ولتكن الكبرى هي السالبة والصغرى هي الموجبة، فأقول انها تنتج سالبة كلية. مثال ذلك : كل ج هوب، ولا شيء من ا هوب، فأقول انه يلزم عن ذلك : ولا شيء من ج هوب لأنه اذا عكسنا السالبة الكلية، وهي قولنا : ولا شيء من ا هوب، فقلنا^٦ : ولا شيء من ب هوب، وقد كان معنا ان كل ج هوب، انتجنا في الصنف الثاني من الشكل الأول، على ما تبين، انه : ولا شيء من ج ا.

الضرب الثاني

- 10-15 ولنضع السالبة أيضاً^٧ هي الصغرى، والموجبة هي الكبرى، فأقول ان هذا التأليف ينتج أيضاً سالبة كلية. مثال ذلك قولنا : ولا شيء من ج هوب، وكل ا هوب، فهذا ينتج انه : ولا شيء من ج هوب ا. برهان ذلك انا نعكس المقدمة السالبة فيكون معنا ولا شيء من ب هوب، وقد كان معنا ان كل ا هوب، فينتج لنا في الصنف الثاني من الشكل الأول انه : ولا شيء من ا هوب ج، ثم نعكس هذه النتيجة فيكون معنا : ولا شيء من ج هوب ا؛ وهذه النتيجة بعينها كانت نتيجة القياس الأول من هذا الشكل.

- وأمّا اذا كانت المقدمتان الكليتان موجبتين أو سالبتين معاً، فانه لا يكون عن ذلك قياس منتج. ومثال ذلك انه اذا وضعنا كل ج هوب^٨ ب، وكل ا هوب^٩ ب، فأقول انه ليس يلزم عن ذلك ان يكون كل ج هوب ا، ولا بعض ج هوب ا، وذلك يبين من المواد التي تنتج المتضادات. فنال الحدود التي تنتج الموجب من المواد : الانسان والجوهر والحي، على ان نأخذ الجوهر هو الحد الأوسط، وذلك ان : كل انسان جوهر، وكل حي جوهر، وهذا ينتج في هذه المادة ان كل انسان حي. 20 ومثال الحدود التي تنتج السالب من المواد : الحجر والجوهر والحي؛ وذلك ان : كل حجر جوهر، وكل حي جوهر، ولا حجر واحد حي. وكذلك متى وضعنا انه : ولا شيء من ج هوب، ولا شيء من ا هوب، فانه يوجد هذا التأليف أيضاً

في المواد ينتج المتضادين معاً. ومثال الحدود التي تنتج الموجب: الانسان والخط والحي. وذلك انه ولا انسان واحد خط، ولا حي واحد خط، وكل انسان حي. ومثال الحدود التي تنتج السالب الكلي: الحجر والخط والحي. وذلك انه: ولا حجر واحد خط، ولا حي واحد خط، ينتج ولا حجر واحد حي. فيوجد هذان التأليفان مرة ينتجان الموجب، ومرة ينتجان السالب فليسا بقياس.

فقد^{١١} تبين من هذا القول، اذا كانت المقدمتان كليتين^{١٢} متى يكون قياس في هذا الشكل ومتى لا يكون، وان القياسات المنتجة في هذا الشكل ليست بكاملة اذا كانت انما^{١٣} تبين^{١٤} انها منتجة بغيرها لا بنفسها.

25

الضرب الثالث

فأما^{١٥} اذا كانت احدى المقدمتين في هذا الشكل كلية والأخرى جزئية، فانه اذا كانت الكبرى كلية والصغرى جزئية، وكانت احدهما^{١٦} مخالفة للأخرى في الكيفية، اعني ان كانت احدهما^{١٧} سالبة كانت الأخرى موجبة، فانه يكون من ذلك قياسات منتجة. فلتكن أولاً الكبرى سالبة كلية والصغرى موجبة جزئية. ومثال ذلك ان يكون بعض ج هوب، ولا شيء من ا هو^{١٨} ب، فأقول انه من الاضطرار ان يكون بعض ج ليس هو ا، لأنه ينعكس ولا شيء من ا هو^{١٩} ب، فيكون^{٢٠} معنا: بعض ج هوب، ولا شيء من ب ا، فيرجع هذا الى الشكل الأول، وقد تبين انه يلزم في هذا الشكل ان يكون بعض ج ليس فيه شيء من ا.

30

١٥

35

الضرب الرابع

ولتكن أيضاً المقدمة الكبرى الكلية الموجبة والصغرى السالبة الجزئية. مثال ذلك ان يكون بعض ج ليس ب، وكل ا هوب، فأقول انه يلزم عنه جزئية سالبة وهي ان بعض ج ليس هو^{٢١} ا. برهان ذلك انه ان لم يكن قولنا ان بعض ج ليس هو ا صادقاً، فليكن الصادق نقيضه وهو ان كل ج هو^{٢٢} ا، ونضيف اليها المقدمة الثانية التي وضعنا وهي قولنا: وكل ا ب، فيلزم عنه في الشكل الأول ان يكون كل ج هوب، وقد وضعنا ان بعض ج ليس ب، هذا خلف لا يمكن. وما لزم عنه

27b

الكذب فهو كذب، والكذب انما لزم عن وضعنا ان كل جـ ا، فقولنا: كل جـ ا كذب، فنقيضه اذن صادق وهو قولنا: بعض جـ ليس ا، وذلك ما اردنا بيانه^{٢٣}.

- وأما اذا كانت المقدمة الكبرى في هذا الشكل هي الجزئية والصغرى هي الكلية، وكانت احدهما^{٢٤} مخالفة في الكيفية للثانية، فانه لا يكون ايضاً عن ذلك^{٢٥} ٥ قياس. فلتكن اولاً الكبرى جزئية سالبة والصغرى موجبة كلية. مثال ذلك ان يكون كل جـ هو ب، وبعض ا ليس هو ب. وبيان ذلك انها توجد تنتج في المواد المختلفة المتضادين معاً. فالحدود التي تنتج الموجب: الغراب والحلي والجوهر، والغراب هو الأصغر، والحلي هو الأوسط؛ فان كل غراب حي، وبعض الجوهر ليس بحي، فيتنتج^{٢٦}: كل غراب جوهر، وهو موجب صادق. وأما الحدود التي تنتج السالب فهي: الغراب والحلي والأبيض؛ وذلك ان كل غراب حي، وبعض الأبيض ليس بحي، فيتنتج: ولا غراب واحد ابيض، وذلك صادق^{٢٧}. وكذلك ايضاً لا يكون قياس اذا كانت الكبرى موجبة جزئية والصغرى سالبة كلية. ومثال ذلك من الحروف: و^{٢٨} لا شيء من جـ هو ب، وبعض ا هو ب^{٢٩}. والحدود التي تنتج الموجب في هذا التأليف هي: الحجر والحلي والجوهر، والحجر هو الأصغر، والحلي هو الأوسط؛ وذلك انه ولا حجر واحد حي، وبعض الجوهر حي، تكون النتيجة: كل حجر جوهر. والحدود التي تنتج السالب هي: العلم والحلي والجوهر، والعلم هو الأصغر بحسب ترتيبنا، والحلي هو الأوسط؛ وذلك ان العلم ليس بحياة^{٣٠} وبعض الجواهر حية، والنتيجة: العلم ليس بجوهر.

- ٢٠ فقد تبين^{٣١}، اذا كانت المقدمة الكلية في هذا الشكل مخالفة للجزئية في كيفيتها، متى يكون قياس ومتى لا يكون^{٣٢}.

- وأما اذا كانت الكلية والجزئية متوافقتين^{٣٣} في الكيفية، اعني اما سالتين معاً 20. أو^{٣٤} موجبتين معاً، فلا يكون منها^{٣٥} قياس البتة. فلتكن أولاً سالتين، ولتكن الكلية هي المقدمة الكبرى والجزئية الصغرى. و^{٣٦} مثال ذلك ان تكون ب ليست ٢٥ في كل جـ، ولا شيء من ا هو ب. وبرهان ذلك ان قولنا: ب ليست في كل جـ

- هو غير محدود، فقد تصدق معه السالبة الكلية، وقد تصدق معه الموجبة الجزئية. فإذا صدقت معه السالبة الكلية لم يكن منتجاً على ما تبين، ووجدت حدود تنتج الحدود الموجبة، وإذا صدقت معها الموجبة الجزئية، لم توجد حدود تنتج موجبة كلية. وذلك انه لو وجدت حدود تنتج ان كل جـ هو ا، وقد كان معنا: ولا شيء من ا هو ب، لقد كان يجب ان يكون: ولا شيء من جـ هو ب، فتكون الجزئية السالبة سالبة بالوضع لا بالطبع، وقد كنا فرضناها سالبة بالطبع، وهي التي يصدق معها: بعض جـ هو ب، هذا خلف لا يمكن. لكن^{٣٧} بين ان هذا التأليف غير منتج من قبل ان تلك السالبة الجزئية غير محدودة، اعني انها مرة تكون جزئية بالطبع ومرة بالوضع، فتكون مرة تنتج ومرة لا تنتج؛ وما كان مرة ينتج ومرة لا ينتج، لم^{٣٨} يعدّ قياساً، اذ القياس هو الذي ينتج نتيجة واحدة دائماً وباضطرار. وقد يمكن ان^{٢٥} يستعمل في هذا البيان المتقدم الذي استعمل في نظير هذا من الشكل الأول، بأن يؤخذ من ذلك البعض شيء يصدق عليه محمول المطلوب، وشيء يكذب عليه. مثال ذلك ان نقول: بعض الأبيض ليس بجي، ولا حجر واحد حي، لم نأخذ من بعض الأبيض ما يكذب عليه الحجر، وهو الثياب البيض مثلاً^{٣٩}، وما يصدق عليه الحجر وهو الرخام. ولكن^{٤٠} هذا البيان قوته^{٤١} قوة النقل الى السالبة الصغرى الكلية، ولذلك ما يظن ان ارسطو اضربها هنا^{٤٢} عنه.

- ولتكونا أيضاً^{٤٣} موجبتين، وتكون الكلية هي الكبرى والجزئية الصغرى، مثل ان يكون: بعض جـ ب، وكل ا ب، فانه أيضاً لا يكون^{٤٤} عن ذلك قياس. وذلك^{٢٥} انه ان صدقت مع الموجبة الجزئية الموجبة الكلية، كان ذلك غير منتج على ما تبين، ووجدت حدود تنتج^{٤٥} الموجب فيها والسالب؛ وان صدقت معها السالبة الجزئية لم توجد هناك حدود تنتج الموجب الكلي للسبب الذي قلناه في الذي يكون من سالتين، لكن^{٤٦} بين انه غير منتج بذلك الوجه بعينه الذي تبين به ذلك.

- وأما ان كانتا جميعاً سالتين، وكانت المقدمة الكلية هي الصغرى^{٤٧} والكبرى^{٤٨} هي الجزئية^{٤٩}، مثل ان يكون: ولا شيء من جـ ب، وبعض ا ليس ب، فانه^{٣٠} لا يكون عن ذلك قياس. والحدود التي تنتج الموجب الكلي فيه هي: الغراب والأبيض والحلي، والغراب هو الأصفر، والأبيض هو الأوسط، والحد الأكبر هو

- الحلي؛ والتي تنتج السالب: الغراب والأبيض والحجر، والغراب هو الأصفر،
والأبيض^١ الأوسط، والحجر الأكبر.
- وكذلك لا يكون قياس وان كانتا موجبتين معاً، وتكون المقدمة الكلية هي
الصغرى والجزئية هي الكبرى، لأنه ينتج المتضادين. فمثال الحدود التي تنتج
الموجب: القفنس والأبيض والحلي، والقفنس هو الأصفر، والأبيض الأوسط^٢؛
وذلك ان كل قفنس ابيض، وبعض الحلي ابيض، والنتيجة: كل قفنس حلي؛
والتي تنتج السالب الكلي: الثلج والأبيض والحلي؛ وذلك ان كل ثلج ابيض،
وبعض الحلي ابيض، والنتيجة: ولا ثلج واحد حلي.
- فقد تبين انه اذا كانت المقدمتان متشابهتين^٣ في الكيفية ومختلفتين^٤ في الكمية، 35
انه لا يكون في هذا الشكل قياس.
- واما اذا كانت كلتاها جزئية او مهملة، او احدهما^٥ جزئية والثانية مهملة، فانه لا
يكون ايضاً منها^٦ قياس، كانتا موجبتين معاً او سالبتين معاً، او احدهما^٧ موجبة
والثانية سالبة، لأن^٨ جميعها تنتج في المواد المختلفة الموجبة تارة والسالبة تارة. والحدود
العامة التي تنتج^٩ الموجب في جميعها هي: الانسان والابيض والحلي، والانسان^{١٠} هو
15 الاصفر، والابيض الأوسط، والحلي الاكبر، ولن يخفى عليك^{١١} تأليفها، وكلها تنتج
ان الانسان حلي. والحدود العامة لجميعها التي تنتج السالب: غير النامي والابيض
الحلي، والاصفر هو^{١٢} غير النامي، والأوسط الأبيض، وكلها تنتج ان غير النامي ليس
بحلي.
- فقد تبين من هذا القول انه اذا وجد في هذا الشكل قياس منتج، فن 28a
20 الاضطرار ان تكون المقدمات على ما وضعنا، اعني ان تكون الكبرى كلية، والثانية
مخالفة لها في الكيفية؛ وانه اذا وجدت المقدمات بهذه الصفة، من الاضطرار ان
يكون في هذا الشكل قياس. وتبين^{١٣} مع هذا ان كل قياس يكون في هذا الشكل 5
فهو غير كامل، اذ كان انما يبين فيه انه قياس اذا زيد فيه اشياء اخر: إما من
الأمر اللاحقة باضطرار لمقدماتها، مثل انعكاسها ورجوعها الى الشكل الأول؛ وأما
25 باستعمال بيان الخلف في ذلك. وهو يبين انه لا يكون في هذا الشكل نتيجة موجبة،
وانما تكون سالبة كلية أو جزئية.

— 6 —

— ٦ —

القول في ' الشكل الثالث

- 10 وإذا كان الحد الأوسط موضوعاً لطرفي المطلوب، والطرفان محمولان عليه، فإنه يسمى هذا الشكل: «الشكل الثالث»، مثل أن تكون a و b محمولتين^٢ على b . وهو بين أن هذا الشكل أيضاً شكل طبيعي، وذلك أنه قد يقول القائل أن: b هي a لكون b هي b و c هي a ؛ ومن المواد: الجسم محدث لأن الحائط جسم ولأن الحائط محدث. والمقدمة التي فيها موضوع المطلوب تسمى الصغرى، وهو الذي يسمى الحد الأصغر، والتي فيها محمول المطلوب، الذي هو الطرف الأكبر، تسمى الكبرى^٤. وليكن مثال الطرف الأصغر b ، والأوسط a ، والأكبر c . ويكون ترتيبها في القول^٥ بأن نبدأ^٦ أولاً بالحد الأوسط، ثم يليه الأصغر، ثم يليه الأكبر.
- 15 وليس يكون أيضاً في هذا الشكل قياس كامل، وقد يمكن أن يكون فيه قياس إذا كانت مقدمتا كليتين، أو أحدهما^٧ كلية والأخرى جزئية، وقد يمكن ألا^٨ يكون فيها قياس.

الضرب الأول

- فلنكن أولاً المقدمتان كليتين ولنكن موجبتين. مثال ذلك قولنا: كل b هو a ، وكل b هو a ، فأقول أنه ينتج بعض b هو a ، لأنه تنعكس الصغرى^٩
- 20 الكلية وهي قولنا: كل b هو a جزئية، فيصير بعض b هو a ، ومعنا أن كل b هو a ، فينتج في الشكل الأول أن بعض b هو a على ما تبين هنالك، وقد بين هذا بالخلف وبلافتراض. أما بالخلف فبأن نأخذ نقيض النتيجة ونضيف إليها^{١٠} إحدى^{١١} المقدمتين، فيلزم عنها نقيض المقدمة الثانية، وما لزم عنه الكذب فهو

كذب ؛ وأما بالافتراض فبأن نفرض بعض ب هو ز ، ولأن جـ في كل ب ، و ز هو جزء من ب ، ف ز ضرورة جزء من جـ ؛ ولأن اـ في كل ب ، و ز جزء من ب ، ف ز ضرورة جزء من اـ ، وقد كانت جزءاً من جـ ، فبعض جـ هو اـ . 25

الضرب الثاني

- ٥ وكذلك متى كانت المقدمة الكبرى^{١٢} سالبة والصغرى موجبة ، فانه يكون أيضاً قياس . مثال ذلك قولنا : كل ب هو جـ ، ولا شيء من ب هو اـ ، فأقول انه ينتج : بعض جـ ليس هو اـ ، أعني سالبة جزئية ، لأنه اذا عكسنا الموجبة الكلية جزئية ، اختلف القول هكذا : بعض جـ هو ب ، ولا شيء من ب اـ ، فبعض جـ ليس هو اـ ، وذلك في الشكل الأول .
- ١٠ وأما اذا كانت الكلية السالبة هي الصغرى والكلية الموجبة هي الكبرى ، مثل 30 قولنا : ولا شيء من ب هو جـ ، وكل ب هو اـ ، فانه لا يكون في ذلك قياس ينتج المطلوب لأنه ينتج المتضادين عند استعماله في المواد . فثال الحدود التي تنتج الموجب : الفرس والانسان والحلي ، والأصفر هو الفرس ، والأوسط هو الانسان ؛ وذلك انه : ولا انسان واحد فرس ، وكل انسان حلي ، ينتج : و^{١٣} كل فرس حلي ، وهو موجب صادق . والحدود التي تنتج السالب : غير النامي والانسان الحلي ؛ فالانسان ليس بغير نام ، والانسان حلي ، و^{١٤} ينتج ان غير الناس ليس بحلي .
- ١٥ وأما اذا كانت المقدمتان الكليتان سالبتين ، فانه لا يكون قياس اصلاً . فالحدود التي ينتج فيها^{١٥} الموجب : الفرس وغير النامي والحلي ، والفرس هو الأصفر ، وغير 35 النامي الأوسط ؛ وذلك ان غير النامي ليس بفرس ، وغير النامي ليس بانسان .
- ٢٠ والفرس^{١٦} ليس بانسان .
- فقد تبين متى يكون قياس هذا الشكل اذا كانت المقدمتان كليتين ، ومتى لا يكون ، وذلك انه اذا كانتا موجبتين كان قياس ينتج موجباً جزئياً ، وكذلك متى 28b كانت الكبرى هي السالبة والصغرى هي الموجبة ، كان قياس^{١٧} ينتج سالباً جزئياً ؛ وأما اذا كانتا^{١٨} سالبتين ، أو كانت الصغرى الكلية هي السالبة والكبرى هي الموجبة ، ٢٥ فانه لا يكون قياس^{١٩} .

الضرب الثالث

- وأما اذا كانت احدهما^{٢١} كلية والأخرى جزئية، ايهاا اتفق، وكانا موجبتين، 5
فانه يكون قياس^{٢٢} ينتج^{٢٣} جزئية. مثال ذلك انه اذا وضعنا ان: كل ب هو ج،
وبعض ب هو ا، فأقول ان بعض ج هو ا، أعني^{٢٤} اذا كانت الصغرى هي الكلية
والكبرى الجزئية وذلك انه ينعكس بعض ب هو ا، فيكون معنا: بعض ا هو ب. 10
وكل ب هو ج، فيتنتج^{٢٥} في الشكل الأول ان^{٢٦} بعض ا هو ج؛ ثم نعكس هذه
النتيجة فيتنتج المطلوب، وهو ان بعض ج هو ا، وهذا ينتج بعكسين.

الضرب الرابع

- وكذلك أيضاً ان كانت الجزئية هي الصغرى والكلية هي الكبرى، فانه يكون
١٠ قياس منتج. ومثال ذلك ان نضع ان بعض ب هو ج، وكل ب هو ا، فأقول انه
ينتج ان بعض ج هو ا. وذلك انه تنعكس هذه الجزئية فيكون معنا: بعض ج هو
ب، وكل ب هو ا، فيتنتج في الشكل الأول ان بعض ج هو ا، وقد تبين هذا
بالافتراض؛ وذلك انا اذا فرضنا بعض ب مثلاً هو ز، كان^{٢٧} كل ز هي ج،
وكل ز هي ا، ورجع الى الذي من كليتين موجبتين في هذا الشكل، اعني انه^{٢٨}
ينتج: بعض ج هي ا. وقد يبين بسياقة الكلام الى المحال، وهو الذي يسمى ١٥
بالخلف؛ وذلك بأن نأخذ نقيض النتيجة فنضيف اليها احدى المقدمتين، فيلزم ان
تكذب^{٢٩} الثانية. مثال ذلك ان نأخذ: و^{٣٠} لا شيء من ج هو ا، الذي هو
نقيض النتيجة، ونضيف اليها المقدمة الصغرى وهي قولنا: بعض ب هي ج، فيتنتج
لنا في الشكل الأول ان بعض ب ليست^{٣١} ا، وهو نقيض المقدمة الكبرى التي
٢٠ وضعنا، وهو ان كل ب هو ا، فقد ساق الكلام بوضع نقيض تلك النتيجة فيه الى
المحال. فذلك النقيض اذن محال، فالنتيجة صادقة.

الضرب الخامس

- فأما اذا كانت احدهما^{٣٢} موجبة والثانية سالبة، وكانت المقدمة السالبة هي 15

- الكبرى والموجبة هي الصغرى، فقد يكون قياس. مثال ذلك أنا نفرض أولاً أن السالبة الكبرى هي الجزئية، والموجبة الصغرى هي الكلية، مثل أن يكون: كل ب هو ج، وبعض ب ليس أ، فأقول أنه ينتج أن بعض ج ليس أ^{٣٢}، وذلك بسياقة الكلام إلى المحال؛ وذلك أن لم يكن صادقاً قولنا: بعض ج ليس أ^{٣٣}، فليكن الصادق نقيضه وهو كل ج هو أ، فإذا أضفنا إلى هذه المقدمة الصغرى وهي أن كل ب ج، انتج لنا أن كل ب هو أ^{٣٤}، وذلك محال لأنه نقيض المقدمة الكبرى، لأننا قد كنا وضعنا أن بعض ب ليس أ، فنقيضه هو الصادق وهو أن بعض ج ليس أ. وقد يبين ذلك بالفرض إذا فرض ب شيئاً محسوساً، وليكن مثلاً 20-25 ز، فيكون معنا: ولا شيء من ز هو أ، وكل ز هو ج، لأن ز^{٣٥} جزء من أ^{٣٦} ب؛ فيعود إلى الصنف المنتج من هذا الشكل، أعني الذي من كليتين: الكبرى سالبة والصغرى موجبة، وينتج بعض ج ليس أ. وهذا الصنف ليس يبين بالانعكاس.

الضرب السادس

- وكذلك إذا كانت السالبة الكبرى هي الكلية والموجبة الصغرى هي الجزئية، فانه 30 يكون أيضاً قياس منتج. و^{٣٧} مثال ذلك: بعض ب هو ج، ولا شيء من ب هو أ، فينتج: بعض ج ليس أ. وذلك أنا^{٣٨} إذا عكسنا الموجبة الصغرى منه رجع 35 إلى الشكل الأول.

وأما أن كانت المقدمة الكبرى هي الموجبة والصغرى هي السالبة، فانه لا يكون في ذلك قياس على المطلوب. وهذا صنفان، كما في الأول^{٣٩}، أحدهما أن تكون الكبرى هي الكلية والصغرى هي الجزئية، والصنف الثاني عكس هذا.

- ٢٠ فلنضع أولاً الكبرى هي الكلية والصغرى هي الجزئية. مثال ذلك قولنا: بعض ب ليس هو ج، وكل ب هو أ، فأقول أن هذا غير منتج، وذلك أنه ينتج في المواد المختلفة المتضادين معاً. فنال المواد التي ينتج فيها الموجب الإنسان والحي والنامي، والإنسان هو الأصغر، والحي هو^{٤٠} الأوسط، والنامي هو الأكبر^{٤١}؛ وذلك أن بعض الحي ليس بإنسان، وكل حي نام، و^{٤٢} كل إنسان نام. وأما ٢٥ الحدود التي تنتج السالب فليس توجد، إذ كان قد يصدق مع السالبة الجزئية

الموجبة الجزئية ، فيكون بعض ب هو ج ، وكل ب هو ا ، فبعض ج اذن^{١٣} هو ا .
فاذن^{١٤} ليس يصدق و^{١٥} لا شيء من ج هو ا . لكن^{١٦} هذا الصنف يعد في غير المنتج من
قبل انه انما ينتج في بعض المواد ، وهي المادة التي تصدق فيها مع السالبة الجزئية الموجبة
الجزئية .

٥ وكذلك اذا كانت الصغرى هي الكلية والكبرى هي الجزئية . مثال ذلك ان
يكون^{١٧} : و^{١٨} لا شيء من ب هو ج ، وبعض ب هو ا ، فأقول انه غير منتج .
فالحدود التي تنتج الموجب : المائي والانسان والحلي ؛ وذلك انه : ولا مائي واحد
انسان ، وبعض المائي حي ، وكل^{١٩} انسان حي ، وهي النتيجة . والحدود التي تنتج
السالبة^{٢٠} : المائي والعلم والحلي ؛ وذلك انه : ولا مائي واحد له علم ، وبعض المائي^{٢١}
له حياة^{٢٢} فلا علم واحد حياة^{٢٣} .

وكذلك أيضاً لا يكون قياس اذا كانتا^{٢٤} سالتين^{٢٥} معاً ، اعني الكلية والجزئية .
ومثال الحدود التي تنتج السالب ، اذا كانت الصغرى هي الكلية ، النامي والعلم
29a والحلي ، والنامي هو الأوسط ، والعلم هو الأصغر ، والحلي الأعظم ؛ وذلك ان النمو
ليس بعلم ، وبعض النمو ليس بحياة^{٢٦} ، والعلم ليس بحياة^{٢٧} ، وهي النتيجة : ومثال
١٥ الحدود التي تنتج الموجب : المائي والانسان والحلي ؛ وذلك ان المائي ليس بانسان ،
وبعض المائي ليس بحيوان ، وكل^{٢٨} انسان حيوان ، وهي النتيجة . والحدود التي تنتج
السالب ، اذا كانت المقدمة الكبرى هي الكلية ، البياض والثلج والغراب ؛ وذلك ان
بعض الأبيض ليس بثلج ، ولا ابيض واحد غراب ، والنتيجة : لا ثلج واحد غراب .
وأما الحدود التي تنتج الموجب فيه فليس يوجد للعلة التي تقدمت ، اعني لأنه قد
٢٠ يصدق فيه مع السالبة الجزئية الموجبة الجزئية ؛ وذلك انه ان كان^{٢٩} كل ج هو ا ،
وقد كان معنا بعض ب هو ج ، انتج لنا ان بعض ب هو ا ، وقد وضعنا في
مقدمات هذا القياس : ولا شيء من ب ا ، هذا خلف لا يمكن .

فاذن^{٣٠} لا يمكن في هذا الصنف ان ينتج موجباً اصلاً ، لكن^{٣١} يعلم انه ليس
بقياس لأنه ليس ينتج نتيجة واحدة دائماً ، وذلك انه لا يدري الموضع الذي
٢٥ يصدق فيه مع السالبة الجزئية الموجبة الجزئية ، من الموضع الذي يصدق فيه معها^{٣٢}
السالبة الكلية .

وأما اذا كانت المقدمتان في هذا القياس جزئيتين أو مهملتين ، أو احدهما^{٣٣}

جزئية والأخرى مهمة، موجبتين كانتا معاً أو سالبتين معاً، أو احدهما^{٦٦} موجبة والأخرى سالبة، فانه لن يكون في ذلك قياس. والحدود التي تنتج الموجب، العامة لهذه الضروب كلها، البياض والانسان والحلي؛ والتي تنتج السالب: الأبيض وغير¹⁰ النامي والحلي، والأبيض هو الحد الأوسط فيها، والحلي هو^{٦٧} الأكبر.

شرط انتاج الشكل الثالث

٥

فقد تبين من هذا القول: متى يكون قياس في هذا الشكل ومتى لا يكون، وانه اذا كانت الصغرى في هذا القياس^{٦٨} موجبة، وكانت فيه مقدمة كلية، اما الصغرى وأما غيرها، انه يكون قياس منتج، وانه اذا كان قياس منتج فن الاضطرار ان تكون المقدمات بهذه الصفة. وتبين أيضاً ان القياسات في هذا الشكل¹⁵ غير كاملة، وان منها ما تبين بالانعكاس والافتراض والخلف، ومنها ما تبين بالافتراض والخلف، وانه ليس يوجد في هذا الشكل نتيجة كلية، لا سالبة ولا موجبة.

١٠

-- 7 --

- ٧ -

[الضروب غير المباشرة في الأشكال الثلاثة - رد الاقيسة]

- 20 وانه يعمّ الاشكال كلها انه لا ينتج فيها من سالبين، ولا من جزئيتين، ولا من مهملتين، ولا من مهمة وجزئية اذ كانت المهملات قوتها قوة الجزئيات. وتبين انه اذا كان في كل واحد من اصناف المقاييس مقدمتان، احدهما كلية سالبة والاخرى موجبة، انه قد يكون قياس منتج دائماً، اعني انه ينتج مطلوباً مفروضاً وغير مفروض. اما المطلوب المفروض فتى كانت السالبة الكلية هي الكبرى في الشكل الأول، وأما^٢ غير المفروض فتى كانت الصغرى هي الكلية السالبة. وكذلك الحال في الشكل الذي تكون فيه الصغرى كلية والكبرى جزئية، وفي الشكل الثالث الذي تكون الصغرى فيه سالبة؛ وذلك انه اذا كان : ولا شيء من جـ هو ب، وكل ب هو ا، فانه اذا^٣ عكست هاتان المقدمتان^٤ فقبل : بعض ا هو ب، ولا شيء من ب هو جـ، فانه ينتج : بعض ا ليس^٥ هو جـ.
- 25

القول في ان الشكل الرابع ليس بقياس طبيعي

- لكن^٦ لم تعدّ امثال هذه المقاييس^٧ في المقاييس المقصورة ها هنا^٨، اذ كان المطلوب ها هنا^٩ انما هو القياس الذي تقع عليه الفكرة بالطبع بالإضافة الى المطلوب المحدود. فأما القياس الذي ينتج غير المطلوب فليس تعتمد القوة الفكرية بالطبع ولا تولفه اصلاً. لأنه مثلاً اذا طلبنا : هل ا في جـ؟ فقلنا : ا في جـ لأن ا في ب، وب في جـ، كان ذلك قياساً طبيعياً موجوباً في كلام الناس كثيراً، وهذا هو الشكل الأول؛ وكذلك اذا قلنا : ا في جـ لأن ب في جـ وفي ا، فهو يبين ان هذا التأليف موجود لنا بالطبع، وهذا هو الشكل الثاني، وهو موجود
- ١٥

كثيراً في كلام الناس بالطبع ؛ وكذلك اذا قلنا : ا في جـ لأن ا و جـ في ب ، هذا ايضاً قياس موجود لنا بالطبع ، وهذا هو الشكل الثالث .

وأما ان نقول ان : ا في جـ لأن جـ في ب و ب في ا ، فهو شيء لا يعقله بالطبع احد ، لأن الذي يلزم منه هو غير المطلوب وهو ان جـ في ا ، فكان هذا ٥
بمتزلة من قال : ا في جـ لأن ا في ب و ب في جـ ، وهذا شيء لا تفعله الفكرة بالطبع .
ومن هنا يبين ان الشكل الرابع الذي يذكره جالينوس ليس بقياس تقع عليه الفكرة بالطبع . وذلك انه اذا طلبنا : هل جـ فيها ؟ قلنا : جـ فيها ا لأن ب في ا و جـ في ب ، فتحن بين احد امرين : اما ان نلاحظ اللازم عن هذا التأليف ونطرح ذلك المطلوب بالجملة ، وهو ان ا في جـ ، وذلك خلاف ما طلبنا ؛ واما ان يكون ، عندما ١٠
نأتي بهذا التأليف ، يبقى المطلوب في اذهانتنا على ما كان عليه عند الطلب ، وهو ان يكون الموضوع فيه موضوعاً والمحمول محمولاً . وذلك ان كل مطلوب واحد فالموضوع فيه موضوع بالطبع ؛ والمحمول فيه محمول بالطبع ؛ فاذا بقي الموضوع موضوعاً عندنا في المطلوب والمحمول محمولاً ، وذلك موجود في اذهانتنا بهذه الصفة ما دام المطلوب مطلوباً ، ثم اتينا بحدّ اوسط يكون محمولاً على محمول المطلوب وموضوعاً لموضوع ١٥
المطلوب ، على ما يرى جالينوس ان هذا شكل^{١١} رابع بالاضافة الى المطلوب ، والا فاما هنا^{١٢} شكل رابع وانما هنا^{١٣} شكل اول : اما على المطلوب ، وأما على عكسه . لكن^{١٤} لننزل هنا^{١٥} ان هذا الشكل الرابع انما نتصوره على هذه الجهة ، اعني بالاضافة الى المطلوب المحدود الذي الموضوع فيه موضوع بالطبع والمحمول محمول بالطبع ، فانه ليس يتصور شكل رابع الا على هذا الوجه . فتى طلبنا وجود شيء في ٢٠
شيء ، وأخذنا حدّاً اوسط فحملناه مرة على محمول المطلوب ومرة حملنا عليه موضوع المطلوب ؛ عاد المطلوب موضوعاً والموضوع مطلوباً فانعكس الطلب والقياس وانتج العكس^{١٦} ، وذلك^{١٧} في غاية الاستكراه . فهذا هو السبب في ان^{١٨} لم تؤلفه فكرة بالطبع على مطلوب محدود حتى يكون هنا^{١٩} قياس ينتج المطلوب المحدود بعكسين كما يراه^{٢٠} جالينوس في الشكل الرابع على ما يقال^{٢١} . والفرق بين هذا والعكس ٢٥
والعكس الذي يستعمل^{٢٢} ارسطو في رد كثير من اصناف الشكل الثاني والثالث الى^{٢٣} الأول ، ان ذلك العكس هو في تبين^{٢٤} الانتاج في مقاييس^{٢٥} طبيعية ، وهذا عكس في تبين^{٢٦} الانتاج في قياس صناعي لا طبيعي . وانما لم يلتفت ارسطو الى

المقاييس الصناعية لانها غير محاكية للوجود، وتكاد ان تكون غير متناهية. ولذلك ظنّ قوم انه توجد نتائج كثيرة في كل واحد من الأشكال غير النتائج التي ذكرها ارسطو، وذلك اما جزئياتها واما عكوسها، وتلك ان جعلت مطلوبات ثم انتجت بتوسط النتائج الأول، فذلك انتاج بطريق غير طبيعي بل صناعي.

- ٥ وارسطو يبيّن ان الصنفين الكليين من الشكل الأول، اعني اللذين ينتجان نتيجة كلية، اكمل الأشكال كلها، لأن^{٢٧} جميع اصناف المقاييس^{٢٨} المنتجة التي في الشكل الثاني ترجع الكلية منها الى الكلية في هذا الشكل، وترجع الجزئية التي فيه الى الجزئية، وجميع اصناف الشكل^{٢٩} الثالث الى الجزئية التي في الشكل الأول وذلك ان^{٣٠} جميع اصناف الشكل الثالث إنما تنتج جزئية. والجزئية التي في الشكل الأول يمكن فيها ان تبين عن طريق الخلف بالكلية التي في الشكل الثاني، التي تبين بالكلية^{٣١} التي في الشكل الأول. فيكون هذا الصنفان من الشكل الأول اكمل من جميع اصناف المقاييس^{٣٢} المنتجة، اذ كلها يمكن ان تبين بهذين الصنفين.
- وأما كيف تبين^{٣٤} الجزئية التي في الشكل الأول على طريق الخلف، بالكلية التي في الشكل الثاني، فعلى ما أقول. وذلك انه ان كانت ا موجودة في كل ب، و ب في بعض ج، فأقول ان ا موجودة في بعض ج، فان لم يكن ذلك فنقيضه^{٣٥} هو الصادق، وهو^{٣٦} انه ولا شيء^{٣٧} من ا في ج، وقد كان معنا ان ا موجودة في كل ب، فينتج في الشكل الثاني ان ب غير موجودة في شيء من ج، وقد كنا فرضناها في بعض ج، هذا خلف لا يمكن. وبمثل هذا يبين انتاج السالب الجزئي في الشكل الأول بالكلي السالب من الشكل الثاني على طريق الخلف.
- ٢٠ فقد تبين من هذا القول اصناف القياسات المطلقة التي توجب اثبات شيء^{٣٨} وابطاله.

نصوص من ..

منطق أرسطو

الطوبىقا

بسم الله الرحمن الرحيم

[٢٤١ -]

المقالة الأولى من كتاب طويقا ، نقل أبي عثمان الدمشقي

< الجدل وموضوعه - المجيج >

١

< غرض هذا البحث >

قال :

١٨١٠٠ إن قصدنا في هذا الكتاب أن نستنبط طريقاً^(٢) يتبنا لنا به أن نعمل من
مقدمات ذائعة قياساً في كل مسألة تُقصد، وأن نكون - إذا أجبنا جواباً -
لم نأت فيه بشيء مضاد. فينبغي أن نقول أولاً ما هو القياس، وما هي أصنافه
حتى يحصل لنا القياس الجدلي^(٤) إذ كما هذا القياس نلتبس في هذا الكتاب .
فتقول :

٢٥ إن القياس قولٌ إذا وُضعت فيه أشياء لزم من تلك الأشياء الموضوعة
شيء آخر غيرها من الاضطرار - فالبرهان هو القياس الذي يكون من
مقدمات صادقة أولية ، أو من مقدمات يكون مبدأ المعرفة بها قد حصل
من مقدمات ما أولية صادقة .

٣٠ والقياس الجدلي^(٥) هو الذي ينتج من مقدمات ذائعة .

(١) ف (= فوق الكلمة) : غرض (نا) .

(٢) ف : أي صناعة .

(٣) ش : أي لم نقل فيه قولاً متناقضاً .

(٤) تآكلت حروفها .

(٥) ف : المحارري .

- ١٨٠٠٠ والمقدمات الصادقة الأولى هي التي تصدق بذاتها ، لا بغيرها ؛ وذلك
 ٢٠ أنه ليس ينبغي لنا أن نلتمس في مبادئ العلوم اليقينية « لِمَ الشيء » ^(٢) ، لكن
 ينبغي أن يكون كل واحد من مبادئ العلوم اليقينية صادقا بنفسه .
 والمقدمات الذائعة هي التي يظنها ^(٣) جميع الناس أو أكثرهم أو جماعة الفلاسفة
 أو أكثرهم أو المشهورون منهم والذين في غاية النباهة .
 والقياس الممارى هو الذى يكون من مقدمات ذائعة ^(٤) في الظاهر ،
 وليست ذائعة على الحقيقة ؛ أو الذى يكون في الظاهر من مقدمات ذائعة
 أو من ذائعة في الظاهر ، لأنه ليس كل ما كان ذائعا في الظاهر [١٤٢٢]
 فهو أيضا ذائعا . وذلك أنه ليس شيء من الأشياء التي يقال فيها إنها ذائعة
 يكون تصوُّره في جميع حالاته مموَّها كما يعرض في مبادئ أقاويل الممارين ،
 لأن طبيعة الكذب تتبين فيها على المكان في أكثر الأمر لمن معه أدنى
 فطنة ، فضلا عن غيره . فالأول من القياسين الممارين اللذين وصفنا ينبغي
 أن يسمى قياسا . وأما الثاني فينبغي أن يسمى مماريا ، فأما > أن
 يسمى < قياسا ، فلا ؛ لأنه في الظاهر قياس ، إلا أنه ليس يُنتج .

(١) ف : نطلب . (٢) ش : أى لا نطلب لها مبادئ . (٣) ف : يراها .

(٤) ش : في السرياني : من مقدمات يظن بها أنها مشهورة ، وليست كذلك ؛ أو الذى

يظن به أنه من المقدمات الذائعة في الظاهر ، أو من التي يظن أنها مشهورة .

(٥) ش : في السرياني : إنما نخيل خيالا برانيا (بدون قط في الأصل) .

- وهما هنا أيضا غير هذه القياسات المذكورة كلها ، وهى المغالطات ^(٢) التى تكون من الأشياء التى تخص بعض العلوم ، بمنزلة ما يعرض فى الهندسة وما جانسها من العلوم . فإنه قد يشبه ^(٣) أن يكون هذا الصنف يخالف القياسات التى وصفنا ، لأن الذى يرسم شكلا باطلا ليس يعمل قياسا من مقدمات صادقة أولية ، ولا من مقدمات ذائعية : إذ كان ليس يدخل فى الحد ، وذلك أنه ليس يقتضيه ما يظنه ^(٤) جميع الناس ولا ما يراه ^(٥) أكثرهم ، ولا ما يظنه ^(٤) الفلاسفة أو أكثرهم أو المشهورون جدا منهم ، لكنه يعمل ^(٦) القياس من المقدمات ^(٧) التى تخص الصناعة ^(٨) ، إلا أنها ليست صادقة . لأنه إذا رسم أنصاف الدوائر على غير ما ينبغى ، أو أخرج بعض الخطوط على غير طريق إخراجها ، استعمل المغالطة ^(٩) .

- فلينزل أن أنواع القياسات ، إذا حصلناها على طريق الرسم ، هى هذه التى وصفنا . وبالجمل ، نقول إن هذا مبلغ ما نريد تحصيله فى جميع ما وصفنا وما سنصفه من بعد ، لأنه ليس قصدنا فى شيء منها استيفاء القول ^(١٠) المستقصى . ولكن الذى نريد أن نصفه من أمرها على طريق الرسم لما رأينا فيه من الغناء والكفاية فى هذا الطريق الذى نَحْنُ نَحْوُهُ ، وهو أن يكون بئيا لنا أن نتعرف كل واحد [٢٤٢ ب] منها كيفما كان .

(١) ها هنا = يوجد . (٢) ش : يعنى القياسات الرديئة التى نجري مجرى الخطأ .
 (٣) ش : ويحتمل أن يكون بدل « يشبه » — « يتبين » . (٤) ف : يراه .
 (٥) ف : يظنه . (٦) ف : لكن . (٧) ش : القضايا ، الافتراضات .
 (٨) ف : ذلك العلم . (٩) ف : سوء القياس . (١٠) ف : وليكن .
 (١١) ف : هو (بدلا من : وهو) .

< فائدة الجدل >

٢٥ ويتبع ما وصفنا أن نذكر الأشياء التي ينتفع فيها بهذا الكتاب : كم هي ؟ وما هي ؟

٣٠ فنقول إنه ينتفع به في ثلاثة أشياء : في الرياضة ^(٢) ، وفي المناظرة ^(٣) ، وفي علوم الفلسفة . والأمر في أن هذا الكتاب نافع في الرياضة ظاهر بين من هذا ، وذلك أنه إذا كان لنا طريق نسلكه أمكننا بأسهل مأخذ أن نحتج فيما نقصد للحجة فيه . — فاما منفعة في المناظرة ^(٣) فإن قيل أنا إذا أحصينا آراء الجمهور كانت مخاطبتنا إياهم من الآراء التي تخصهم ، لا من الأشياء الغريبة ، لنقلهم عما نراهم لا يصيبون القول فيه . — فاما منفعة في علوم الفلسفة فلا تانا إذا قدرنا أن نتشكك في الأمرين جميعا ، سهل علينا في كل واحد من الأمور أن ندرك الحق ^(٥) والباطل ^(٤) .

١٠١ وقد نتفع به أيضا في أوائل كل واحد من العلوم ، وذلك أنه ليس يمكننا أن نقول فيها شيئا من الأشياء من المبادئ التي تخص العلم الذي نتخو نحوه ، لأنها مبادئ أولى الجميع . فاما من الأشياء الذائعة في كل واحد فواجب ضرورة أن نتكلم فيها . فإن هذا المعنى أخص الأشياء وأيقها بصناعة المنطق ^(٧) ، إذ كان لها بما هي عليه من الفحص والتفكير طريق إلى مبادئ جميع الصناعات .

(١) ف : وهو . (٢) ف : الرياضة . (٣) ف : الجدل . (٤) ف : الأمرين .
(٥) ش : بين ، يقين . (٦) ص : مبادئ . (٧) ش : الجدل (صح) ، البحث والنظر .

٣

< المهارة في الجدول >

- وإنما يحصل لنا من هذه الصناعة^(١) على الكمال متى كانت حالنا فيها على مثال حالنا في الخطأ والطب وفي أمثالها من القوى^(٢)، أعني أن يكون إنما يفعل ما يريد^(٣) أن يفعله من الأشياء التي يمكن أن نفعل . فإن الخطيب ليس يُقْنَع من كل وجه ، ولا الطبيب بعيد الصحة من كل وجه ، لكن متى لم يغفلا شيئا مما يمكنهما ألا يغفلاه قلنا إنهما قد حصلا الصناعة على الكفاية .

٤

< نظرة عامة إلى عناصر البرهان الجدلي >

- فأولا ينبغي أن ننظر من ماذا تتقوم هذه الصناعة . فإننا إذا حصلنا كم هي ، وما حالها [١ ٢ ٣] ، وأى الأقاويل هي ، وكيف نستنبطها ، كما قد حصلنا ما قصدنا له على الكفاية . فنقول : إن الأشياء التي منها الأقاويل و < الأشياء^(٤) التي > فيها القياسات متساوية في العدد وواحدة بعينها . وذلك أن الأقاويل تحدث عن المقدمات ، والأشياء التي فيها^(٥) تكون القياسات هي المسائل . < وكل مقدمة^(٦) > وكل مسألة^(٦) ، فإما أن تكون خاصة أو جنسا أو عرضا . وذلك أن الفصل لما كان جنسيا ، وجب أن يرتبه مع الجنس ؛ ولأن من الخاصة ما يدل على ما الشيء ، ومنها ما لا يدل على ذلك ،
- (١) ش : يريد صناعة الجدول . (٢) ف : الصنائع . (٣) ف : يشاء .
(٤) زيادة بالأحرى في الهامش ، لعلها تصحيح . (٥) ف : عليها .
(٦) ش : قال : وجدنا في نسخة أخرى : كل مسألة تدل إما على خاصة ، وإما على جنس .

- فلنقسمها إلى الجزئين الموصوفين كليهما، ولنسمِّ الدالَّ على ما هو الشيء "حداً" ونسمي الجزء الثاني بالاسم العام لهما، أعني خاصة . فبين مما قلنا أنه يلزم أن يكون جميعها على حسب هذه القسمة أربعة : إما حداً، وإما خاصة، وإما جنساً، وإما عرضاً . وليس ينبغي أن يظن بنا أحدٌ أننا نقول إن كل واحدٍ من هذه إذا قيل على حدِّته فهو إما مسألة وإما مقدمة، لكننا نقول إن من هذه تحدث المقدمات والمسائل . — والمسألة ^(٢) إنما تخالف المقدمة بالجهة . وذلك أن هذا القول إذا قيل على هذه الجهة : ليس قولنا : حى — مشاء — ذو رجلين حداً للإنسان؟ — تكون مقدمة . وكذلك إذا قيل : أليس الحى — جنساً للإنسان؟ — كان مقدمة . فإن قيل : هل قولنا : حى — مشاء — ذو رجلين، — حدٌّ للإنسان؟ وهل قولنا : "الحى" جنس للإنسان أم لا؟ — كان مسألة . وعلى ذلك المثال يجرى الأمر في سائر الأشياء الأخر . فبالواجب صارت المسائل والمقدمات متساويةً في العدد ، وذلك أنك قد تعمل من كل مقدمة مسألة إذا نقلتها عن جهتها .

٥

< دراسة عناصر الجدل تفصيلاً >

- وينبغي أن نقول : ما الحد؟ وما الخاصة؟ وما الجنس؟ وما العرض؟
 [٢٤٣ب] فالحد هو القول الدالَّ على ماهية الشيء ^(٣) . وقد يوصف أيضاً بأنه قولٌ مكان اسم ، أو قول مكان قول ، لأنه قد يمكننا أن نحدَّ بعض الأشياء
 ١١٠٢ (١) ف : على . (٢) تأكلت حروفها . (٣) ف : بالآخر : في السرياني :
 في نفس جوهره .

التي يستدل عليها بقول . فأما الذين يجعلون الصفة بالاسم كيفما كان فمن البين أنهم ليس يوفون بتحديد المعنى ، لأن كل تحديد فهو قول ما . إلا أنه ينبغي أن نجعل ما يجري هذا المجرى داخلا في باب الحد ، مثل قولنا : ^(١)الاتق بحبل . وكذلك قولنا : هل الحس والعلم شيء واحد بعينه ؟ أم أحدهما غير الآخر ؟ فإن أكثر البحث ^(٢)أيضا إنما يكون في الحدود عن : هل الشيء واحد بعينه ، أو هو غير ^(٣)؟ وبالجمل ، فينبغي أن نسمى جميع الأشياء التي هي والحدود تحت صناعة واحدة بعينها الداخلة في باب الحدود .

والأمر في أن جميع ما قلناه الآن حاله هذه الحال بين من ذاته . فإنا إذا قدرنا أن نقول الشيء ^(٤)بعينه والغير ، أمكننا الاحتجاج في الحدود أيضا بهذا الوجه بعينه . وذلك أنا إذا بينا أنه ليس فيها الشيء بعينه ، نكون قد أبطنا التحديد . غير أن المعنى الذي وصفنا الآن لا ينعكس ، لأنه ليس يكفي في تثبيت الحد أن نبين ^(٥)أن الشيء بعينه فيه موجود . فاما في إبطاله فقد يكفي أن نبين أنه ليس فيه الشيء بعينه .

والخاصة هي ما لم يدل على ماهية الشيء وكان موجودا للأمر وحده وراجعا عليه في الحمل . مثال ذلك : قبول علم النحو للإنسان : فإنه مهما كان الإنسان موجودا ، فالقابل لعلم النحو موجود . ومهما كان القابل لعلم

(١) ف : بالأحر : الواجب . ش : في السرياني : الاتق هو ما هو جمل .

(٢) ف : بالأحر : الفحص ، المداورة . (٣) ش : يريد : هل هو متفق أو مختلف ؟

(٤) ف : تدارس في . (٥) ف : للشيء .

(٦) تأكدت حروف هذه الكلمة والتي تليها . (٧) ف : تصحيح .

(٨) ف : نبين . (٩) ف : نقضه . (١٠) ف : الكتابة .

النحو موجودا ، فالإنسان موجود . وذلك أنه ليس أحدٌ يقول إن الخاصة يمكن أن توجد لغير ما هي له خاصة ، بمنزلة [١٢٤٤] النوم للإنسان ، لا ولو اتفق أن يوجد له وحده في وقت من الأوقات . فإن قيل لما يجري ^(١) هذا المجرى خاصة ، فليس يقال له خاصة على الإطلاق ، لكن في بعض الأوقات وبالإضافة إلى شيء . فإن وجود الشيء يمتنع إنما يقال إنه خاصة له في بعض الأوقات ^(٢) ، وذو الرجلين ^(٣) وإنما يقال إنه خاصة بالإضافة إلى شيء — بمنزلة ما هو للإنسان بالإضافة إلى الفرس وإلى الكلب . والأمريتين في أنه ليس شيء مما يمكن أن يوجد لشيء آخر غير الشيء الذي هو له يرجع عليه بالتكافؤ في الحمل . وذلك أنه ليس يجب ضرورة متى وجد شيء ينام أن يكون الإنسان موجودا .

٢٥

٣٠

والجنس هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو . وينبغي أن يقال إن الأشياء التي تحمل من طريق ما هو — وهي التي يليق بنا أن تأتي بها إذا سئلنا ^(٤) عن الشيء الموضوع : ما هو ؟ كما يليق بنا إذا سئلنا ^(٤) عن الإنسان ما < هو > ^(٥) أن نقول إنه حيوان . فأما ما يسأل عنها هل هي في جنس واحد بعينه وهي مختلفة ^(٦) ، أم في جنسين مختلفين ، وإنما هي في مذهب الجنس ، لأن ما يجري هذا المجرى يدخل هو والجنس في طريق واحد بعينه . وذلك أنا إذا قلنا إن الحيوان جنس للإنسان ، وكذلك للثور ، نكون قد قلنا

٣٥

(١) ف بالأحرى : لشيء ما ... (٢) ف بالأحرى : في وقت من ... (٣) ف بالأحرى : يقال (بدلاً من : وإنما يقال) . (٤) ثم : أي إذا سئلنا عن جوهر الموضوع ما هو . (٥) خرم سقط ما كان به في الورقة التالية ولصق بها . (٦) تأكلت حروفها . (٧) تخمها : أنه .

إن هذين داخلان في جنس واحد بعينه . فإن نحن بيننا أنه جنس لأحدهما ،
 غير جنس للآخر ، نكون قد قلنا إن هذين ليسا بداخلين في جنس واحد بعينه .
 والعرض هو ما لم يوجد واحداً من هذه : لا حداً ، ولا خاصةً ،
 ولا جنساً ، وهو موجود في الشيء ، أو هو الذي يمكن أن يوجد لواحد
 بعينه كائناً ما كان ، وألا يوجد — بمنزلة^(١) الجلوس ، فإنه يمكن أن يوجد لواحد
 بعينه كائناً ما كان [٢٤٤ ب] وألا يوجد ؛ وكذلك الأبيض ، فإنه ليس مانع
 يمنع أن يكون شيء واحد بعينه مرةً أبيض ، ومرة غير أبيض . والثاني من
 حدى العرض أجود^(٢) من الأول ، لأن الأول إذا قيل احتاج^(٣) من رتبة^(٤) أن
 يفهمه أن يتقدم فيعلم ما الحد والجنس والخاصة . فأما الثاني فكاملاً بنفسه ،
 يُستغنى به على حدته في معرفة الموصوف ما هو . وينبغي أن نضيف إلى
 العرض مقاييسات الأشياء بعضها إلى بعض كيفما كانت إذا قبلت من العرض ،
 مثال ذلك قولنا : أيهما أثر ؟ : الجميل ، أو النافع ؟ وأي المذهبين^(٥) الله
 الذي تستعمل فيه الفضيلة ، أو الذي ينهمك فيه الشهوات ؟ وغير ذلك مما
 يقال على هذا المثال . فإن البحث^(٦) في أمثال هذه كلها إنما هو عن : أي الاثنين
 يكون لزوم المحمول به أخرى^(٧) ؟

وبين من هذه أنه ليس يمنع مانع في بعض الأوقات وبالإضافة إلى شيء
 أن يكون العرض خاصة : < بمنزلة^(٨) الجلوس الذي هو عرض . فمضى ألقى

(١) بمنزلة = مثل . (٢) ب : أفضل . (٣) ش : البرزخ .

(٤) ب : الطلب . (٥) ب : أول . (٦) ب : نرم .

إنساناً جالساً وحده، صار الجلوس له في ذلك الوقت حينئذ خاصة . وإذا لم يكن جالساً هو وحده، فالجلوس له خاصة بالإضافة إلى ما ليس هو جالساً، فليس يمنع إذاً مانع من أن يكون العرض في بعض الأوقات وبالإضافة إلى شيء، خاصة . فأما خاصة على الإطلاق، فلا يكون . ٢٥

٦

< دراسة الألفاظ المحمولة >

وليس ينبغي أن يذهب علينا أن جميع ما يقال في الخاصة والجنس والعرض قد يليق به أن يقال في الحدود . وذلك أننا إذا بينا أن الحد ليس هو لما تحت الحد وحده كالحال في الخاصة أيضاً، أو أن الموصوف في الحد ليس هو جنساً^(٢)، أو أن شيئاً ما قد وصف في القول لا يوجد له ، كالذي يقال في العرض ، نكون قد أبطلنا التحديد . فيجب — بحسب القول الموصوف آنفاً — أن يكون جميع ما عددنا [١٢٤٥] داخلاً في منهج الحدود بضرب من الضروب . ٣٠

ولكن ليس ينبغي لهذا السبب أن نلتمس في جميعها طريقاً واحداً كلياً^(٣) لأن هذا أمرٌ ليس يسهل وجوده . وإن وجد، كان في غاية الإغماض ولم ينشأ به في هذا الكتاب . وإذا وصف طريق خاص في كل واحد من الأجناس المحصلة، صارت صفة ما يقصد له منها سهلة من الأشياء التي تخص واحداً واحداً — فينبغي أن نقسمها على طريق الرسم كما قلنا قبل . فأما الباقية فيجب ٢١٠٣

(١) ف : يصلح . (٢) ف بالأحر : أى الذى وصف عل أنه جنس . (٣) ف : قانوناً .

أن نضم كل واحد منها إلى أخص الأشياء به ونسميها الداخلة في باب الحد والداخلية في باب الجنس^(١) . ونكاد أن نكون قد أضفنا ما وصفناه إلى كل واحد منها .

٧

< على كم نحويقال الشيء بعينه >

- وينبغي قبل كل شيء أن نلخص أمر الشيء بعينه على كم نحويقال فنقول : إنه يظن بالشيء بعينه إذا أخذ على طريق الرسم أنه ينقسم على ثلاثة أنحاء . وذلك أننا قد اعتدنا < أن نقول > في الشيء بعينه إنه كذلك : إما في العدد، وإما في النوع، وإما في الجنس . أما في العدد فمتى كانت الأسماء له كثيرة والمعنى واحدا بعينه ، بمنزلة الثوب والرداء . وأما في النوع فجميع الأشياء التي هي كثيرة، إلا أنها غير مختلفة في النوع — بمنزلة إنسان مع إنسان، وفرس مع فرس . وذلك أن جميع الأشياء التي هي تحت نوع واحد يقال فيها إنها شيء واحد بعينه في النوع . وكذلك جميع الأشياء التي تحت جنس واحد يقال فيها إنها شيء واحد بعينه في الجنس — بمنزلة الإنسان والفرس : فإنهما شيء واحد بعينه في الجنس . وقد يظن بالماء الذي < هو > خارج من عين واحدة بعينها إذا قيل فيه إنه واحد بعينه أن بينه وبين الأصناف التي ذكرت [٢٤٥ ب] فرقاً ما ؛ وليس الأمر كذلك ، لا بل ينبغي أن يرتب هذا الصنف أيضاً في الأشياء التي يقال فيها إنها شيء

(١) ف : مذهب . (٢) لصق عليه الناقص من الورقة السابقة فلم يتضح إلا بعض حروفه .

- ٢٠ واحد بعينه في النوع كيفما كان ذلك ، فإن أمثال هذه الأشياء كلها يشبه أن تكون متجانسة ويشبه بعضها بعضا . وذلك أن كل ما قد يقال إنه ، وكل ماء ، شيء واحد بعينه في النوع لما بينها من المشابهة ، والماء الذي يخرج من عين واحدة بعينها ليس يختلف بشيء آخر إلا بشدة المشابهة . ولذلك
- ٢٥ ليس يفرق بينه وبين ما يقال فيه إنه تحت نوع واحد كيفما قيل ذلك .
والشيء بعينه في العدد قد يُظن بالإجماع عند الناس كلهم أنه أولى ما يوصف بذلك . وقد جرت العادة بأن هذا المعنى يقال على أنحاء كثيرة ، أحقها وأولها بالتقديم ما وُصف واحدا بعينه بالاسم أو بالحد ، كالحال في الثوب والرداء ، وفي قولنا للإنسان : شيء مشاء ذو رجلين . والنحو الثاني ما كان كذلك
- ٣٠ بالخاصة ، كالحال في قولنا : قابل للعلم — في الإنسان ، وفي قولنا : سام إلى فوق بالطبع — في النار . والنحو الثالث ما وُصف بذلك من العرض كقولنا : جالس ، أو موسيقار — في سقراط . فإن جميع هذه من شأنها أن تدل على الواحد في العدد .

ومن أبلغ ما وقف الإنسان منه على صحة ما قيل في هذا الموضع تغيير الألقاب . وذلك أننا مرارا كثيرة إذا هممنا بأن نأمر بأن يدعى إلينا بإنسان من قوم جلوس باسمه ، غيرنا اسمه إذا اتفق أن يكون الذي يأمره كان يعرف اسمه وجعلناه من العرض ، من قبل أنه لذلك أفهم وأمرناه أن يدعونا بالجلوس أو المناظر لظننا بأن الأمرين في أن الدلالة بالاسم وبالعرض واحدة بعينها .

(١) ف : قبل . (٢) تأكأت حروفها .

٨

< براهين الألفاظ المحمولة >

فالشئ بعينه ينقسم كما قلنا على ثلاثة أنحاء : فأول التصديق — بأن
 الأقاويل إنما هي ممّا^(١) وصفنا أولاً وبما [١٢٤٦] وصفنا وفيما^(٢) وصفنا —
 هو الذى يكون بالاستقراء . وذلك أن باحثاً إن بحث عن واحدة واحدة
 من المقدمات والمسائل يبين له أنها تحدث : إما عن الحدة ، وإما عن الخاصة ،
 وإما عن الجنس ، وإما عن العَرَض .

والتصديق الآخر هو الذى يكون بالقياس . وذلك أنه واجبٌ ضرورةً
 أن يكون كل محمول على شئ إما أن يرجع عليه بالحمل ، وإما ألا يرجع عليه .
 فإن كان يرجع عليه فهو إما حد ، وإما خاصة . وذلك أنه إن كان يدل
 على ماهية الشئ فهو حد ؛ وإن لم يكن يدل على ماهيته فهو خاصة ، إذ
 كانت الخاصة ما يرجع على الشئ بالحمل من غير أن يدل على ماهيته . وإن
 كان لا يرجع على الشئ بالحمل فهو إما من الأشياء التى تقال فى حد الموضوع ،
 أو ليس منها . فإن كان مما يقال فى الحدة فهو إما جنس وإما فصل ، لأن
 الحدة مأخوذ من جنس وفصول . وإن لم يكن مما يقال فى الحدة فمن البين
 أنه عَرَض ، لأننا قد قلنا إن العَرَض هو ما ليس بمحد ولا خاصة ولا جنس ،
 وهو موجود فى الشئ الذى هو له عرض .

(١) ش : يعنى من المقدمات ثم من التى ذكرها التى منها تحدث المقدمات .

(٢) ش : يعنى فى المسائل فى الأربعة التى منها تحدث المسائل . (٣) ف : وهو .

< المقولات وصلتها بالألفاظ المحمولة >

- وبعد هذه الأشياء ينبغي أن نحدد^(١) أجناس المقولات التي فيها توجد هذه
 ٢٠ الأربعة التي وصفنا . فنقول : إن عدتها عشرة : ما هو الشيء^(٢) ؛ والكم ؛
 والكيف ؛ والمضاف ؛ وأين ؛ ومتى ؛ والنسبة ؛ وله ؛ ويفعل ؛ وينفعل .
 وذلك أن العرض والجنس والخاصة والحدّ أبداً في واحد من هذه العشر
 مقولات يوجد . فإن جميع المقدمات المأخوذة من هذه إما أن تدل
 ٢٥ على ما الشيء ، أو على كيف ، أو على كم ، أو على واحدة من سائر المقولات
 الأخر . ويبيّن [٢٤٦ ب] من هذه أن الإنسان إذا دلّ على : « ما الشيء »
 فمرة يدل على جوهر ، ومرة على كم ، ومرة على كيف ، ومرة على واحدة
 من المقولات الأخر . وذلك أن واضعاً لو وضع إنساناً ثم قال : إن هذا
 ٣٠ الموضوع إنسان هو أو حَيٌّ ، فإنما يقول ما هو ، وإنما يدل على جوهر . وإذا
 وضع لو أن أبيض وقال : إن هذا الموضوع أبيض هو أو لون ، فإنما يقول
 ما هو ، وإنما يدل على كيف . وإذا وضع عِظماً مقدّار ذراع فقال : إن
 هذا الموضوع ذو ذراع أو عِظَم ، فإنما يقول ما هو ، وإنما يدل على كم .
 ٣٥ وكذلك يخرج الأمر^(٣) في الأثر : وذلك أن كل واحد من أمثال هذه إنما كان
 هو يقال على نفسه أو الجنس يقال عليه ، فإنما يدل على ما ؛ وإن كان
 يقال على غيره فليس يدل على ما هو ، لكن على كم وكيف أو واحدة من المقولات .
 ١١٠٤ الأثر . — فهذه هي الأشياء التي فيها ومنها أنقاييل ، وهذه عدتها .
- (١) ف بالأحر: تفصل ، نميز . (٢) ف بالأحر: يريد الجوهر . (٣) ف بالأحر: يجري .

١٠

< القضايا الجدلية >

وبعد هذا ينبغي أن نقول كيف نقتضب الأشياء التي بها نستنبط ونستخرج . ولنحدد أولا المقدمة المنطقية ^(١) ما هي ، والمسئلة المنطقية ^(١) ما هي .
 وليس يجب أن نضع كل مقدمة منطقية ^(٢) ، ولا كل مسئلة منطقية ^(٢) . وذلك
 أنه ليس أحدٌ ممن له عقلٌ يقدّم ما لا يراه أحد ، ولا يسأل عما هو ظاهر
 للناس كلهم أو لأكثرهم ، لأن هذا ليس فيه شك ، وذلك لا يضعه أحد
 من الناس .

والمقدمة المنطقية ^(٢) هي مسئلة ذائعة ^(٣) إما عند جميع الناس ، أو عند
 أكثرهم ، أو عند جماعة الفلاسفة ، أو عند أكثرهم ، أو عند أهل النباهة
 منهم ، من غير أن تكون مُبدعة . وذلك أن الإنسان أن يضع ما يراه
 الفلاسفة متى لم يكن مضادا لآراء الجمهور والأشياء الشبيهة بالذائعة ^(٤) والمضادة
 أيضا التي يظن بها أنها ذائعة إذا قدمت [١٢٤٧] على جهة التناقض .

وجميع الآراء أيضا الموجودة في الصناعات المستخرجة قد تكون
 مقدمات منطقية ^(٢) ، وذلك أنه إن كان قولنا إن العلم بالمتضادات واحدٌ
 بعينه ذائعا ، فقولنا إن الحس بالمتضادات واحد بعينه يرى أنه ذائع . وإن
 كان قولنا إن كان يوجد نحو واحد بالعدد ذائعا ، فقولنا يوجد غناء واحد ^(٧)

(١) ف بالأحر : الفاحصة الجدلية . (٢) ف بالأحر : جدلية .

(٣) ف بالأحر : مقبولة . (٤) ف بالأحر : بالمقبولة (٥) ف

بالأحر : المستنبطة . (٦) ف : مقبولا . (٧) ف : في (العدد) .

- بالعدد ذائع . وإن كان قولنا : يوجد نحو أكثر من واحد ذائعا ، فقولنا : يوجد
 غناء أكثر من واحد ، ذائع^(١) . وذلك أن هذه كلها يشبه أن تكون متشابهة
 متجانسة . وكذلك الأشياء المضادة للذائعة^(٢) إذا قدمت على جهة التناقض
 ظهرت ذائعة^(٣) ، لأن قولنا : ينبغي أن نحسن إلى الأصدقاء إن كان ذائعا^(٤) ،
 فإن قولنا أيضا : لا ينبغي أن نسيء إليهم^(٥) ، ذائع^(٦) . فاما ضد هذا القول
 فهو قولنا : ينبغي أن نسيء بالأصدقاء . فاما المناقض له فقولنا : ليس
 ينبغي أن نسيء بهم . وكذلك قولنا : إن كان ينبغي أن نحسن إلى الأصدقاء
 فلا ينبغي أن نحسن إلى الأعداء . وكذلك يجري الأمر في الأشياء الأخر .
 وقد يظهر بالمقايضة أن الضد^(٧) على الضد أيضا ذائع ، مثال ذلك : إن كان
 ينبغي أن نُحسِنَ إلى الأصدقاء فقد ينبغي أن نسيء بالأعداء^(٨) . وقد يظهر
 أن الإحسان إلى الأصدقاء ضد الإساءة بالأعداء . وسننظر في هذا الأمر
 هل هو على الحقيقة هكذا ، أم لا — فيما نقوله في المتضادات .
- ومن البين أن الآراء التي توجد في الصناعات قد تكون مقدمات منطقية^(٩) ،
 لأن الواضح أن يَضَع الأشياء التي يعتقد أنها الحذاق بهذه الصنائع : مثل الطبيب
 فيما يوجد في صناعة الطب ، والمهندس فيما يوجد في صناعة الهندسة ؛ وكذلك
 الأمر في الصنائع الأخر .

(١) ف : المقبولة . (٢) ف : مقبولة . (٣) ف : مقبولا .

(٤) ف : بهم . (٥) ف : يظن . (٦) تحتها : في .

(٧) ف : تؤخذ (معهلة النقط) . (٨) ف بالأحر : محاورية ، جدلية .

< المسئلة الجدلية والوضع الجدلى >

- والمسئلة المنطقية^(١) هى طلب معنى ينتفع به فى الإيثار للشيء والهرب منه ، ب ١٠٤
- [٢٤٧ ب] أو فى الحق والمعرفة — إما هو بنفسه وإما من قبل أنه مُعَيَّنٌ على شيء آخر من أمثال هذه ، أو ما^(٢) يكون الفلاسفة تعتقد أيضا فيه لا كذا ولا كذا ، وإما ما يكونون يعتقدون فيه ضد ما يعتقدونه الجمهور ، وإما ما يكون كل واحد من الفريقين يضاد صاحبه فيما يعتقد فيه . وذلك أن بعض المسائل يُنتَفَعُ بمعرفته فى الإيثار للشيء^(٣) أو فى الهرب منه — مثال ذلك قولنا : هل اللذة مؤثرة ، أم لا . وبعضها يُنتَفَعُ به فى العلم به فقط ، مثل قولنا : هل العالم أزلى ، أم لا ؟ وبعضها لا يُنتَفَعُ بها أنفيسها^(٤) فى شيء من هذين المعنيين ، بل هى مُعَيَّنة على بعض هذه . وذلك أن كثيرا من الأشياء ليس نريد أن نعلمها فى أنفسها ، بل إنما نريدها لغيرها ، أعنى لنعلم بها أشياء أخرى . وههنا أيضا مسائل لها قياسات متضادة ، وذلك أنه قد يقع فيها شك : هل هى كذا ، أم ليس هى كذا ؟ من قبل أن فى كلا المعنيين أقاويل مُقَعَّنَةٌ ، والى لبس لنا أيضا فيها حُجَّةٌ^(٥) إذ هى عظيمة لظننا بأن قولنا فيها : لم ذلك ؟ عسير — مثال ذلك : هل العالم أزلى ، أم لا ؟ فإن لمطالبي أن يطالب بأمثال هذه . فقد حصلت المسائل والمقدمات كما قلنا .

(١) ف : المحاورية ، الجدلية . (٢) ش : أى : ومسئلة جدلية أيضا مما لا يكون الفلاسفة .

(٣) ف : الاختيار . (٤) ف : لنفسها . (٥) ص : كلى . (٦) ف : قول .

- ٢٠ والوضع هو رأى مبدع^(١) لبعض المشهورين بالفلسفة — مثال ذلك ما قاله أنطستانس أنه ليس لأحد أن يناقض^(٢)، وما قاله ايراقليطس من أن كل شيء يتحرك، وما قاله مالميس من أن الكل واحد . وذلك أن من الحزن أن يهتم الإنسان بقول شاذ يحكم بضد الآراء^(٣)، أو يهتم بالأشياء التي فيها قول مضاد للآراء — مثال ذلك القول بأن ليس كل موجودا إما مكوّنا وإما أزليا ، كما نقول السوفسطائية إن الذي هو موسيقار وبصير نحويًا ليس هو متكوّنا ولا أزليا . وذلك أن هذا ، وإن كان لا يراه أحد ، فقد يظنّ به أنه شيء لأن فيه قولاً . ٣٠

- فالوضع أيضا مسألة ، وليس كل [١٢٤٨] مسألة وضعاً ، لأن بعض المسائل يجرى مجرى ما لا يُعتقد فيها أن الأمر كذا أو كذا ، والأمر في أن الوضع مسألة ما ، بين ، وذلك أنه واجب ضرورة مما قلنا إما أن يتشكك الجمهور في الوضع على الفلاسفة ، وإما أن يتشكك أحد الفريقين : أيهما كان ، على أنفسهم ، من قبل أن الوضع رأى ما مبدع^(٤) . ٣٥
- وتكاد أن تكون المسائل الجدلية في هذا الموضع تسمى أوضاعاً ؛ وليس في ذلك خلافٌ كيفما قيل ، لأننا لسنا نريد بقسمتها أن نخترع لها اسماً ، لكن الذي نريد < هو > ألا يذهب علينا فصولها إيماءً هي . ١١٠٥

(١) ف : ظن : (٢) ف : بضاد . — أنطستانس = Antisthenes ، ايراقليطس = Heraclitus ، مالميس = Melissus . (٣) ف : يكثرث . (٤) ف : لقول . (٥) ف : بضاد . (٦) ف بالأحرى : ظن . (٧) ف : أصنافها .

- وليس ينبغي لنا أن نبحث عن كل مسألة، ولا عن كل وضع، لكن يجب أن يكون بحثنا عما شك فيه شاكٌّ مما يحتاج فيه إلى قول، لا إلى عُقُوبَة أو حس .
- وذلك أن الذين يشكُّون فيقولون : هل ينبغي أن يُعبد الله، أم لا ؟ وأن يجب أن يُكرَّم الوالدان أم لا ؟ ^(١) يحتاجون إلى عقوبة . والذين يشكُّون فيقولون : هل الثلج أبيض، أم لا ؟ — يحتاجون إلى حس . ولا يجب أن يُتشكَّك أيضا فيما كان البرهان عليه قريبا جدا، ولا فيما كان البرهان عليه بعيدا جدا، فإن ذاك ليس فيه شك، وهذا أبعد كثيرا من أن يكون مقدمة يُرتاض بها . ^(٢)

١٢

< البرهان والاستقراء الجدلانيان >

- ١٠ وإذا قد لخصنا هذه الأشياء فينبغي أن نميز وننظر كم أنواع الأقاويل المنطقية . فنقول : إن أنواعها نوعان : أحدهما استقراء النظائر، والآخر قياس . وقد قلنا ما القياس فيما تقدم . — و < أما > الاستقراء فهو الطريق من الأمور الجزئية إلى الأمر الكلي — مثال ذلك أنه إن كان الرِّبَّان الحاذق هو الأفضل، فالأمر كذلك في الفارس؛ فيصير بالجملة الحاذق في كل واحد من الصنائع هو الأفضل . والاستقراء هو أكثر إقناعا وأبين وأعرف في الحس، وهو مشترك للجمهور . فاما القياس فهو أشدُّ إلزاماً للحجة وأبلغ عند المناقضين .
- ٢٠

(١) ص : الوالدان . وقد ضرب على « أن يكرم » بالقلم الأحمر و صحح « يجب » بـ « يكرم » . (٢) ص : فيقولوا . (٣) ص : ويجوز أن يقال : أبعد كثيرا من مقدار صناعة رياضية . (٤) ف : المحاورية ، الجدلية .

١٣

< الآلات التي يستخرج بها القياس >

فقد لخصنا الأجناس التي فيها ومنها الأقاويل كما قلنا آنفا .

فأما الآلات التي بها يستخرج [٢٤٨ ب] القياس ، فأربع : إحداهن اقتضاب المقدمات ؛ والثانية الاقتدار على تمييز كل واحد من الأشياء على كم نحو يقال ؛ والثالثة استخراج^(٢) الفصول ؛ والرابعة البحث^(٣) عن الشبه .
وقد توجد ثلاث من هذه بضرب من الضروب مقدمات ، لأنه قد يمكننا أن نعمل في كل واحدة منها مقدمة — مثال ذلك قولنا إن الجميل أو اللذيذ أو النافع ماثور ، وإن الحس يخالف العلم بأن هذا يمكن إذا طرح أن يوجد^(٥) ، وذلك لا يمكن هذا^(٦) فيه ؛ وإن حال المنسوب إلى الصحة عند الصحة على مثال حال المنسوب إلى خصب البدن عند خصب البدن .
فالمقدمة الأولى مأخوذة مما يقال على أنحاء كثيرة ؛ والثانية من الفصول ؛ والثالثة من الأشياء .

٢٥

٣٠

١٤

< اختيار القضايا >

فينبغي أن نخير^(٧) المقدمات بحسب الأنحاء التي لخصت عليها المقدمة بأن نتصفح : إما آراء الجمهور ، أو آراء أكثر الناس ، أو آراء جميع الفلاسفة ، أو أكثرهم ، أو أهل النباهة منهم ، أو الآراء المضادة للظاهرة ، وجميع

٣٥

١٠٠

(١) ف : أخذ . (٢) ف : وجود . (٣) ف : الفحص .
(٤) ف : فارق . (٥) ف : يرجع . (٦) ف : ذلك . (٧) ف : تنبذ .

- الآراء التي في الصنائع . وينبغي أن نقدم الآراء المضادة التي هي في الظاهر
 ذائعة على جهة التناقض كما قلنا قبل . وليس إنما ننتفع عند الاختيار
 باستعمال الذائعة منها فقط ، لكن والشبهة بهذه أيضا — مثال ذلك قولنا
 إن العلم بالمتضادات واحد ، لأن الحس بها كذلك ، أو قولنا إن الحس
 بالمتضادات واحد بعينه ، لأن العلم بها كذلك ، وأنا إنما ننظر بأن نقبل
 شيئا فينا ، لا بأن ندفع شيئا منا ، لأن الأمر على هذا المثال يجري في الحواس
 الباقية . وذلك أنا إنما نسمع بأن نقبل فينا شيئا ، لا بأن نُخرج ؛ وعلى ذلك
 المثال نشم ونذوق ؛ وكذلك الحال في سائر الحواس الأخر . وأيضا ينبغي
 أن نأخذ ما يظهر في جميع الأمور أو في أكثرها على أنه أصل ومبدأ ووضع
 مظنون . وذلك أنه قد يضعها الذين لا يفهمون في أي شيء من الأشياء
 ليس هي كذلك . وينبغي أن نتخير أيضا [١٢٤٩] من الأقاويل المثبتة
 في الكتب وثبت ما في جنس جنس ونضعه ناحية — مثال ذلك أنك
 إذا أردت أن تبحث عن كل خبر بدأت من البحث بما هو وأثبت بآرائه
 آراء واحد واحد — بمنزلة ما تقول إن أنبادقليس يرى أن اسطقسات الأجسام
 أربعة ؛ فإن لواضع أن يضع ما يقوله واحد من المشهورين .

- وقد توجد أجناس المسائل والمقدمات إذا حصلناها على طريق الرسم
 ثلاثة : وذلك أن منها ما هي مقدمات خلقية ، ومنها مقدمات طبيعية ،

(١) ف : مقبولة . (٢) ف : بإعداد . (٣) ف : المقبولة . (٤) ف :

قنضب . (٥) ص : الذين . (٦) ف : تلفظ . (٧) تحنها : نقوله .

- ومنها مقدمات منطقية . فالخلفية مثل قولنا : لِنِ اولى أن نطيع : لا بآثنا^(٢) ،
أو للنواميس ، متى اختلفتا ؟ والمنطقية مثل قولنا : هل العلم بالمتضادات
واحدٌ بعينه ، أم لا ؟ والطبيعية^(٣) مثل قولنا : هل العالم أزلى ، أم لا ؟
وكذلك يجري الأمر في المسائل . وليس يسهل علينا أن نصف كل واحدة
من هذه التي تقدم ذكرها ، إنما هي بتحديد يوفّيها إياه . لكن ينبغي أن
أن نلتبس تعرّف كل واحدة منها بالارتياض في الاستقراء بعد تفقدنا إياها^(٤)
بحسب المثالات التي تقدم وصفها . — فنجعل بحثنا عنها عند الفلاسفة على
جهة الحقيقة ، وعند الظن على جهة الجدل . وينبغي أن نأخذ^(٥) جميع المقدمات
أحدًا حيا بما يمكن ، وأن نجعل المقدمة الواحدة مقدمات كثيرة . مثال
ذلك أن نقول إن العلم بالمتقابلات واحدٌ بعينه ، ثم نقول إن العلم بالمتضادات
واحد بعينه ، وإن العلم بالأشياء الداخلة في باب المضاف واحدٌ بعينه ، وعلى
هذا المثال ينبغي أن نقسم هذه أيضا من الرأس ما دامت القسمة فيها ممكنة
— مثال ذلك أن نقول : العلم بالخير والشر [٢٤٩ ب] واحدٌ بعينه ،
والعلم بالأبيض والأسود ، والعلم بالبارد والحار ، وكذلك في سائر الأشياء الأخر .

١٥.

< البحث عن الألفاظ المشتركة >

فما وصفناه كافٍ في أمر المقدمات . وينبغي أن نبحت عما يقال
على أنحاء كثيرة . وليس يجب أن نلتبس وصف الأشياء التي تقال على

- | | | |
|---------------------|--------------------|--------------------|
| (١) ف : ينبغي . | (٢) ف : للوالدين . | (٣) ص : والطبيعة . |
| (٤) ف : بالاعتقاد . | (٥) ف : تقتضب . | (٦) ف : انتضابا . |

- (١) جهات مختلفة فقط ، بل يجب أن نصف أيضا أفاويلها — مثال ذلك أن العدل والشجاعة ليس إنما يقال فيهما إنها خير بخلاف الجهة التي يقال بها إن المصحح والمخصب خير فقط ، لكن وبأن تلك كيفيات ما ، وهذه فاعلات شيء ما ، لا أنها كيفيات ما . وكذلك يجري الأمر في سائر الأخر .
- ١٠ وينبغي أن ننظر لهذه الأشياء : هل الشيء يقال على أنحاء كثيرة بالنوع ، أم على نحو واحد ؟ فنبعث أولا عن الضد ، إن كان يقال على أنحاء كثيرة كان مختلفا في النوع أو في الاسم . وذلك أن بعض الأشياء تكون مختلفة بالأسماء من أول أمرها ، بمنزلة « الحاد » فإن ضده في الصوت « الثقيل » ، وفي العظم الكال . فمن البين أن ضد الحاد يقال على أنحاء كثيرة . وإذا كان هذا يقال على أنحاء كثيرة ، فالحاد أيضا يقال كذلك ، لأن في كل واحد منهما يوجد الضد . وذلك أنه لا يوجد المضاد للثقيل والكال واحداً بعينه . والمضاد لكل واحد منهما هو الحاد . وأيضا ضد الثقيل في الصوت الحاد ، وفي العظم الخفيف ؛ فالثقيل إذا يقال على أنحاء كثيرة ، لأن ضده يقال على
- ١٥ أنحاء كثيرة . وكذلك النظيف ، فإن ضده في الحى السنج ، وفي الثوب الوسخ : فالنظيف إذا اسم مشترك . وفي بعض الأشياء المشتركة لا تختلف الأسماء أصلا ، لكن الاختلاف فيها بين لا محالة بالنوع ، كالحال في الأبيض والأسود [١٢٥٠] فإنه قد يقال صوت أبيض^(٤) وصوت أسود ، وكذلك
- ٢٥

(١) ف : وجوه . (٢) ف : يكون . (٣) ف : البيت .

(٤) شه : من عادة اليونانيين أن يسموا الصوت العاقي أبيض .

لون أبيض ولون أسود؛ فليس بينهما اختلاف في الأسماء . فاما بالنوع
فاختلافهما بين جدا ؛ وذلك أن الأبيض ليس يقال في الصوت وفي اللون
على مثال واحد؛ وذلك بين من الحس ، لأن الحس بالأشياء التي هي واحدة
بعينها في النوع واحد بعينه . والأبيض الذي يقال على الصوت وعلى اللون

٣٠

ليس يحكم عليه بحاسة واحدة، لكن أحدهما يحكم عليه بحاسة البصر والآخر
بالسمع . وكذلك الحاذ الذي يقال في الطعموم والذي يقال في الأعظام :
أحدهما يحكم عليه باللس والآخر بالدوق . وذلك أن هذين ليس يختلفان
بالأسماء، لا في أنفسهما ولا في أضدادها ، لأن كل واحد منهما هو الكال .

٣٥

وأیضا ينبغي أن ننظر إن كان لأحد المعنيين ضد ما ، والآخر ليس له ضد
من الأضداد على الإطلاق — مثال ذلك أن اللذة التي تكون من قبل الشرب
ضدها الأذى الذي يكون من قبل العطش ، واللذة التي تكون من قبل العلم
بأن القطر مبين للضلع ليس لها ضد . فاللذة إذاً مما يقال على أنحاء كثيرة .
والحبة التي تكون بالفكر ضدها البقضة . فاما المحبة التي تكون في فعل الجسم
فلا ضد لها ؛ فمن البين أن المحبة اسم مشترك .

١٠٦ ب

وأیضا ينبغي أن ننظر في المتضادات التي بينها وسط ، إذا كان صنف
منها يوجد فيه بسيط، والصنف الآخر : إما ألا يوجد فيه بسيط، أو إن كان
يوجد في الصنفين بسيط إلا أنه ليس هو واحداً بعينه، بمنزلة الأبيض

٥

(١) ب : يدركه . (٢) ش : يريد القبله ، فإن اليونانيين يستعملون القبله باسم

المحبة . — بقصد الجاع . (٣) ص : وسطا .

والأسود: فإن فيما بينهما في الألوان وسيطاً هو الأدكن، وليس بينهما في الصوت وسيط، اللهم إلا أن يكون فيما بينهما المتخلخل^(١) كما يزعم قوم [٢٥٠ ب] أن الصوت المتخلخل وسط بين الأبيض والأسود. فالأبيض إذاً اسم مشترك؛ وكذلك الأسود.

وأيضاً ينبغي أن ننظر إذا كان صنف منها فيه وسائط كثيرة، وصنف آخر فيه وسيط واحد، كالحال في الأسود والأبيض. فإن الوسائط بينهما في الألوان كثيرة، وفي الصوت واحد وهو المتخلخل.

وأيضاً ينبغي أن نبحث عما يتقابل على طريق التناقض: هل يقال على أنحاء كثيرة. وذلك أن هذا إن كان يقال على أنحاء كثيرة، فإن المقابل له قد يقال أيضاً على أنحاء كثيرة، مثال ذلك: الذي لا يبصر؛ فإنه يقال على أنحاء كثيرة: أحدها على الذي ليس له بصر، والآخر على الذي لا يستعمل البصر. وإذا كان هذا يقال على أنحاء كثيرة، فواجبٌ ضرورةً أن يكون الذي يُبصر يقال على أنحاء كثيرة. وذلك أن كل واحدٍ من صنفى قولنا: «لا يبصر» يقابله شيء ما، أعني أن الذي ليس له بصر يقابله الذي له بصر، والذي لا يستعمل البصر يقابله المستعمل للبصر.

وأيضاً ينبغي أن نبحث عن التي تقال على طريق العدم والمملكة: فإن أحدهما إن كان يقال على أنحاء كثيرة، فإن الآخر يقال كذلك: مثاله أن الإحساس إن كان يقال على أنحاء كثيرة في النفس والبدن، فإن عدم الإحساس

(١) أى: الأتج.

- ٢٥ يقال على أنحاء كثيرة في النفس والبدن . والأمر في أن الأشياء التي ذكرناها في هذا الموضع تتقابل على جهة العدم والملكية بين ، لأن من شأن الحيوان أن يكون له كل واحد من الحسنيين ، أعنى حس النفس وحس البدن .
- وأیضا ينبغي أن نبحث عن التصاري^(١)ف . وذلك أنه إن كان العدل يقال على أنحاء كثيرة ، فالعدالة تُقال على أنحاء كثيرة . وذلك أن في كل واحدة من الجهتين اللتين يقال فيهما العدل قد توجد عدالة ما — مثال ذلك أنه قد يقال للذي يحكم بحسب رأيه وللذي يحكم بما يجب ، إنهما قد حكما حكما بالعدل ؛ وعلى ذلك المثال يجرى الأمر في العدالة . وكذلك أيضا [١٢٥١] إن كان المصحح يقال على أنحاء كثيرة ، فإن الصحيح أيضا يقال على أنحاء كثيرة — مثال ذلك أن الذي يفعل الصحة يقال له مُصَحِّح ، وكذلك الذي يحفظ الصحة والذي يدل عليها . والصحيح أيضا قد يقال على الذي يفعل ويحفظ ويدل <على الصحة> . وعلى هذا المثال يجرى الأمر في سائر الأئتر ، أعنى أنه إذا كان شيء يقال على أنحاء كثيرة ، فإن التصريف الذي يؤخذ منه يقال أيضا على أنحاء كثيرة وإن كان التصريف يقال على أنحاء كثيرة ، فإنه هو أيضا يقال على أنحاء كثيرة وي ينبغي أن نبحث عن أجناس الحمل الذي بحسب الاسم : هل هو واحدة بعينها في الجميع ؟ وذلك أنها إن لم تكن واحدة بعينها ، فمن البين أن الموصوف اسم مشترك — مثال ذلك محمود ، فإنه في الأطعمة ما يُحمِلُ اللذة ، وفي الطب ما يُحمِلُ الصحة ، وفي النفس ما تكون به بحال ما ، أي

(١) ف : ير بد بالتصاري^(١)ف الاشتقاقات .

- عفيفة أو شجاعة أو عادلة . وكذلك في الإنسان أيضا . ويقال في الشيء إنه محمود في بعض الأوقات ، مثل الكائن في وقته . وذلك أنه قد يقال محمود للكائن في وقته ؛ ويقال مراراً كثيرة على الكم كما يقال على المعتدل ، فإنه قد يقال للمعتدل أيضاً محمود . فالمحمود إذاً اسم مشترك . وكذلك الأبيض : فإنه في الجسم اللون ، وفي الصوت الحس المسموع ؛ وكذلك الحاد ، إذ ليس يقال واحداً بعينه على جميع الأشياء^(٢) — مثال ذلك قولنا : صوت حاد ، للسريع ، كما يقول أصحاب التأليف في الأعداد ؛ وقولنا الزاوية الحادة ، للتي هي أصغر من قائمة ؛ وقولنا : سكين حاد ، للحادة الزاوية .

- وينبغي أن نبحث عن أخبار الأشياء التي تحت اسم واحد بعينه : هل هي مختلفة وليس بعضها مرتباً تحت بعض ، كقولنا للآلة^(٣) حمار وللحيوان حمار . وذلك أن الحد الذي بحسب اسمها مختلف ، [٢٥١ ب] لأن الحيوان يقال بحالٍ ما ، والآلة يقال بحالٍ أخرى . وإن كانت الأجناس بعضها تحت بعض فليس يلزم ضرورة أن تكون الأقاويل^(٤) مختلفة — مثال ذلك الغراب : فإن الحى ذا الريش جنس له ، فإذا نحن قلنا في الغراب إنه ذوريش وحى ، فقد قلنا إنه بحالٍ ما . فالجنسان إذاً كلاهما محمول عليه . وكذلك إذا قلنا في الغراب إنه حى طائر ذورجلين ، فقد قلنا إنه ذوريش . وبهذا الوجه يحمل الجنسان كلاهما . هـ . كلاهما على الغراب .

- (١) ش : يريد المعتدل في مقداره . (٢) ف : في كل .
(٣) ف : آلة يستعملها التجارون . (٤) ف : يعنى حدودها .
(٥) ص : كليهما . (٦) ص : محولات ؛ ف : يحملان .

فاما الأجناس التي لا يقال بعضها تحت بعض فليس يلزم فيها ذلك . وذلك

٣٠ أنا ليس إذا قلنا آلة فقد قلنا ^(١)حي ، ولا إذا قلنا ^(٢)حي فقد قلنا آلة . وينبغي

أن تعلم أنه ليس إنما يقال أجناسٌ مختلفة ليس بعضها تحت بعض في الموضوع ^(٣)^(٤)

فقط ، بل قد يقال أيضا في الضد . وذلك أنه إن كان الضد يقال على

٣٥ أنحاء كثيرة ، فمن البين أن الموضوع أيضا يقال على أنحاء كثيرة .

وقد يُنتَفَع أيضا بالنظر في الحدد الذي يكون عن المركب ، مثل الجسم

الأبيض والصوت الأبيض . وذلك أن خاصة كل واحد منهما إذا رفعت ،

فينبغي أن يبقى القول واحدا بعينه . وهذا أمر ليس يلزم ^(٥)في المتفقة أستاذها

١٠٧ كالحال في اللذين وصفناهما الآن ، وذلك أن أحدهما يصير جسما له لون

بحال كذا ، والآخر صوتٌ حسن المسموع . فإذا ارتفع منهما الجسم

والصوت لم يكن الباقي منهما شيئا واحدا بعينه ، وقد كان يجب أن يكون

كذلك لو كان الأبيض الذي قيل في كليهما اسما متواطئا .

وقد ينبغي علينا فهم الاتفاق في الاسم في الأقاويل نفسها أيضا مرارا

كثيرة . ولذلك أيضا ينبغي أن نبحث عن الأقاويل ، مثال ذلك إن قال

[٢٥٢] قائل إن الدال على الصحة والفاعل للصحة هو الذي حاله عند

١٠ الصحة حال اعتدالٍ ، لم يجب أن يدفع ، لكن يجب أن يبحث عن قوله حال

(١) ش : في نسخة أخرى : بهيمة . (٢) ف : قول .

(٣) ف : المقصود . (٤) ش : يريد بالموضوع الشيء الذي يقصد للكلام فيه .

(٥) ف : يمرض . (٦) ف : لزوم .

- اعتدال ماهو في كل واحدٍ منهما فنقول : إن هذا هو ما كان بمقدار كذا حتى تحدث الصحة ، وهذا ما كان بحال كذا حتى يدل على سجيّة ما .
- وأیضا ينبغي أن ننظر ألا تكون متفقة في الشّبّه أو في الأكثر بمنزلة قولنا : صوت أبيض وثوب أبيض ، وطعم حادّ وصوت حادّ ؛ فإن هذه ليست تقال بيضا وحادة على مثال واحد في الشّبّه ؛ ولا أن أحدهما أكثر من الآخر . فالأبيض إذا والحادّ من المتفقة في الأسماء . وذلك أن المتواطئة كلها متفقة ، إذ كانت تقال إما أحدهما أكثر من الآخر ، وأما أنهما على مثال واحد في الشبه . — ولأن الأجناس المختلفة التي ليس بعضها تحت بعض ففصولها أيضا مختلفة بالنوع بمنزلة الحى والعلم (فإن فصولها مختلفة) ، فينبغى أن ننظر هل الأشياء التي تحت اسم واحدٍ بعينه فصولٌ لأجناس مختلفة ليس بعضها تحت بعض — مثال ذلك أن الحادّ للصوت وللحجم ^(١) : فإن صوتا يخالف صوتا بأنه حادّ ، وكذلك حجم يخالف حجما ^(٢) . فالحادّ إذا اسم مشترك ، وذلك أنهما فصلان لأجناس مختلفة ليس بعضها تحت بعض .
- وأیضا ينبغي أن ننظر هل فصول الأشياء ، التي هي بعينها تحت اسم واحد بعينه ، مختلفةٌ — بمنزلة اللون الذي في الأجسام والذي في الأغاني ^(٣) . فإن الذي في الأجسام فصوله الذي يجمع البصر ويفرقه ، والذي في الأغاني ليس فصوله هذه بعينها . فاللون إذا من المتفقة في الاسم ، لأن الأشياء التي هي واحدة بعينها فصولها واحدة بعينها .
- (١) ف : ولقدار . (٢) ف : مقدار . (٣) ف : مقدارا .
- (٤) ش : بعض أنواع الموسيقى يسمى اللون .

وأيضاً لأن النوع ليس هو لشيء من الأشياء فصلاً . فينبغي أن ننظر
 في الشئيين اللذين تحت اسم واحد [٢٥٢ ب] : هل أحدهما نوع والآخر
 فصل — مثال ذلك « الأبيض » ، فإن الذى فى الجسم نوع للون ، والذى
 فى الصوت فصل . وذلك أن صوتاً يخالف صوتاً بأنه أبيض .
 فينبغى أن يكون بحثنا عما يقال على أنحاء كثيرة فى هذه الأشياء ^(١) وأمثالها .

١٦

< البحث عن الاختلافات >

ويجب أن ينظر فى حال الفصول بعضها عند بعض فى الأجناس أنفسها ،
 مثل أن نعلم بماذا يخالف العدلُ الشجاعة ، والحلمُ للعفة ؛ فإن جميع هذه من
 جنس واحد بعينه هو الفضيلة ، ونأخذ الفصول التى من جنس واحد بعينه
 كالفهم والعفة والشجاعة والعدل ، فإن كل واحد من هذه فضيلة . وننظر
 أيضاً فى التى من جنس بالقياس إلى التى من جنس آخر غيره من غير أن
 يكون بعضها من بعض متباعدًا بعدًا كثيراً ، كقولنا : بماذا يخالف الحسُّ
 العلم ، لأن الفصول — فى الأشياء المتباعدة بعدًا كثيراً — يَتَنَبَّهُ جدا .

١٧

< البحث عن المشابهة >

وينبغى أن نبحث عن التشابه فى الأشياء التى توجد فى أجناس مختلفة
 إن كان حال هذا الشئ عند غيره كحال آخر عند آخر ، مثال ذلك أن حال
 العلم عند المعلوم كحال الحس عند المحسوس . وإن كان حال شئ عند غيره ^(٢)
 (١) ص : فهذه . (٢) ف بالأحرى : ف .

كحال شيء آخر في آخر، مثال ذلك أن حال البصر في العين كحال العقل في النفس، وحال الهدوء في البحر كالركود في الهواء، وذلك أن كليهما سكون. وينبغي أن تكون رياضتنا في الأشياء المتباعدة جدًا خاصة، فإن الأشياء الباقية قد يمكننا فيها أن نقف على المتشابهة بأسهل مأخذ.

- وينبغي أن ننظر أيضا في الأشياء التي في جنس واحد: هل يوجد لجميعها شيء واحد بعينه، بمنزلة الإنسان والفرس والكلب؟ فإنه إن كان يوجد لها شيء واحد بعينه فهي من جهته متشابهة.

١٨

< الانتفاع بآلات الجدل الثلاث الأخيرة >

- وقد ينتفع بالبحث عن الشيء على كم جهة^(١) يقال، في الإيضاح والبيان. وذلك أن الإنسان يكون أخرى بأن يعلم ماذا يضع إذا تبين له على كم نحو يقال. وقد ينتفع به أيضا في أن [١٢٥٣] تكون القياسات في المعنى نفسه، لا بحسب الاسم. وذلك أن الشيء إذا لم يعلم على كم نحو يقال، فقد يمكن ألا يجتمع فيه رأى السائل والمجيب على شيء واحد بعينه. فإذا تنبه على كم نحو يقال الشيء، وعلى ماذا يضعه من أتى به، يخرج من السائل متى لم ينح بالقول نحوه. — وقد ينتفع به أيضا في أن يُغالطَ ولا يُغالطَ. وذلك أنا إذا علمنا على كم نحو يقال الشيء لم يقع علينا غلط، لكن نعلم إن كان السائل نحنا بقوله نحو شيء واحد بعينه. وإذا نحن سألنا أمكننا أن نغالط متى اتفق

(١) ف : نحو .

٣٠ أن يكون المجيب لا يعلم على كم نحو يقال الشيء . وليس هذا ممكناً في الجميع ،
 لكن إذا كانت الأشياء التي تقال على أنحاء كثيرة منها ما هي صادقة ، ومنها
 ما هي كاذبة . وليس هذا الفن خاصاً بالجدل ؛ ولذلك ينبغي لأصحاب الجدل
 ٣٥ أن يتوقوا هذا المعنى أصلاً ، أعني أن تكون مجادلتهم في الاسم ، إلا أن
 يحس الواحدُ بضعف من نفسه عن الجدل بغير هذه الجهة في الشيء الموضوع .^(١١)

ووجود الفصول نافع في القياسات التي تعمل في الواحد بعينه والغير ،
 ١٠٨ ب وفي تعترف كل واحد من الأشياء ما هو . والأمر بين في أنه نافع
 في القياسات التي تعمل في الواحد بعينه والغير . وذلك أنا إذا وجدنا فصلاً
 للأشياء التي نقصد نحوها — أي فصل كان — ، نكون قد قلنا أن ليس
 هو واحداً بعينه . فاما منفعتة في تعترف كل واحد من الأشياء ما هو ، فلائنه
 من عادتنا أن نفرق القول الذي يخص جوهر كل واحد بالفصول التي
 تخص واحداً واحداً من الأشياء .

فاما النظر في الشبه فنافع في أقاويل الاستقراء وفي قياسات
 [٢٥٣ ب] الوضع وفي أداء الحدود . فاما في أقاويل الاستقراء فلأننا
 ١٠ إنما نحكم على الأمر الكلي باستقراء الجزئيات في الأشياء ، وذلك
 أنه ليس يسهل علينا أن نستقرئ النظائر ونحن لا نعلم الأشياء .
 وأما في قياسات الوضع فلأن من الأمر الدائع أن الحال في سائر الأشياء
 كالحال في واحد منها ، حتى إنه إذا تبيّن لنا أن تناظر في أي شيء منها كان
 (١) ف : المقصود . (٢) ف : بينا . (٣) ف : يعني الشرطية .

- ١٥ إجماعنا مع ذلك على أن الحال في الشيء الذي قصدنا له كالحال في هذه ،
لأننا إذا بينا ذلك نكون قد بينا الشيء الذي قصدنا له من الوضع ، لأننا إذا
وضعنا أن الحال فيما قصدنا له كالحال في هذه نكون قد علمنا البرهان^(١) .
وأما في أداء الحدود ، فلأننا إذا قدرنا أن نعلم ما الواحد بعينه في واحد واحد
لم يذهب علينا إذا حددنا الشيء الذي قصدنا له في أى جنس ينبغي أن
نضعه ، وذلك أن أولى الأشياء العلمية بالعموم هو جنس يحمل معنى ما هو^(٢) .
وكذلك أيضا النظر في الأشباه قد يُنتفع به عند التحديد في الأشياء الكبيرة
بالتباعد كقولنا : سكون الريح في البحر ، وركود الهواء شيء واحد بعينه ، لأن
كل واحد منهما هدوء ، وأن النقطة في الخط وحدة في العدد ، لأن كل واحد
منهما مبدأ . فلذلك متى وفيينا الجنس العام في الجميع لم يظن بنا أحد أننا قد
حددنا حدا غريبا . ويكاد أن يكون الذين يحدون على هذا الوجه اعتادوا
أن يعرفوا الحدود ، لأنهم يقولون إن الوحدة مبدأ العدد ، والنقطة مبدأ
الخط . فمن البين أنهم يضعونهما في الجنس العام لكليهما .
فهذه هي الآلات التي بها تكون القياسات . فأما المواضع التي ينتفع
فيها بما وصفنا فهي ما نصّف .

[تمت المقالة الأولى من كتاب "طوبيقا" لأرسطوطاليس]

[قوبل به]

(١) م : في نسخة أخرى : الوضع . (٢) ش : ويحتمل أن يعبر عن هذا المعنى
بعبارة أخرى وهي : والأول من الأمور العامة بأن يحمل من طريق ما الشيء هو جنس ...

منتدى سور الأندلس

WWW.BOOKS4ALL.NET

<https://www.facebook.com/books4all.net>